

الاقتصاد البنكي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد
نقدي وبنكي

إعداد الدكتورة: عزيزة نوار

الخبراء المقيّمون للمطبوعة: أ.د. عمري عمار

د. بوحضر رقية

2022- 2021

الاقتصاد البنكي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد

نقدي وبنكي

إعداد الدكتورة: عزيزة نواره

الخبراء المقيّمون للمطبوعة: أ.د. عماري عمار

د. بوحضير رقية



مقدمة

مقدمة

لقد احتل النظام البنكي منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يستهدفها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، نظرا لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فالبنوك ومن خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية؛ تقوم بحشد المدخرات لإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك فإن البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وقد تم إعداد هذه المطبوعة البيداغوجية كمرجع في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي لطلبة السنة الثالثة قسم العلوم الاقتصادية خاصة، وطلبة كلية العلوم الاقتصادية بصفة عامة من جميع التخصصات، والذين لديهم الرغبة والميول في ترسيخ المعرفة العلمية وتدعيم البحوث والمحاضرات المقررة في الاقتصاد البنكي.

وعليه، فقد تناولت المطبوعة سبعة فصول، مع إثراء كل فصل بملخص لما جاء فيه، بالإضافة إلى مجموعة من النشاطات؛ تتضمن أسئلة للتقييم الذاتي بهدف تعميق الفهم وترسيخ الأفكار الخاصة بالموضوع.

ومن المعارف المسبقة المطلوبة؛ هي إلمام الطالب بعدة مجالات أهمها:

✓ الاقتصاد النقدي والأسواق المالية والمنتجات المالية؛

✓ المالية العامة؛

✓ تسيير مالي واقتصاد مؤسسة.

ويسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ من بينها:

✓ ترسيخ المصطلحات الخاصة بالجانب النقدي والبنكي في الاقتصاد لدى الطالب وتوظيفها توظيفا صحيحا؛

✓ تمكين الطالب من فهم التغيرات التي مست النظام المالي، وأدت إلى ظهور وظائف جديدة إلى جانب الوظائف التقليدية للبنوك التجارية؛

✓ يعتبر هذا المقياس بمثابة حجر الأساس لدراسات مستقبلية؛ كالاقتصاد البنكي المعمق، العمليات البنكية وإدارة البنوك والتقنيات البنكية.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين نماذج وهياكل النظم المالية	05
02	آلية تأثير سعر إعادة الخصم	47
03	آلية تأثير سياسة السوق المفتوحة	47
04	آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي	48
05	الميزانية العمومية للبنك التقليدي في 31 12 ن	56
06	ميزانية بنك تجاري	93
07	قائمة الدخل لبنك تجاري	94
08	الجنات الضريبية حسب الموقع الجغرافي	116

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي

تمهيد:

يعبر النظام المالي عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين المقرضين والمقترضين؛ دون وجود أي إلزام في أن يتمثل أي طرف من هذين الطرفين في بنك من البنوك. وبذلك فهو يسمح بتحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي؛ سواء كان ذلك بدون وجود وسيط مالي أي تمويل مباشر، أو بوجود وسيط مالي أي عن طريق التمويل غير المباشر.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المالي؛
- المطلب الثاني: الوساطة المالية وأشكالها؛
- المطلب الثالث: الإطار النظري للبنوك التجارية؛
- المطلب الرابع: أنواع البنوك.

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- توضيح مفهوم النظام المالي ومتطلبات فعاليته؛
- التعرض إلى أهم التغيرات التي مست النظام المالي؛
- تحديد مفهوم الوساطة المالية في ظل أشكالها المختلفة؛
- تحديد دور الوسطاء الماليين في تفعيل الوساطة المالية؛
- تحديد أنواع البنوك التجارية.

• الكلمات المفتاحية

النظام المالي، الوساطة المالية، التمويل المباشر، التمويل غير المباشر، البنوك.

المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المالي

النظام المالي هو مجموعة من القواعد والمؤسسات والآليات التي تسمح بالتحويل التعاقدى للثروة خلال الزمن بين متعاملين لديهم القدرة على التمويل والذين يهدفون إلى تحقيق عائد من خلال إقراض أموالهم مع تحمل مخاطرة إلى المتعاملين الذين لديهم عجز عن التمويل والذين يدفعون فائدة مقابل حصولهم على هذه الأموال، وبالتالي فإن المخاطرة والزمن عنصرين أساسيين في النظام المالي. وسيتم في هذا المطلب معالجة العناصر التالية:

أولاً: أشكال النظام المالي

النظام المالي هو وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات، وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات، حيث تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار.¹

بحيث يتم الاتصال بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز عن طريق:

1. التمويل المباشر (المالية المباشرة):

يقوم التمويل المباشر على نقل الموارد الاستثمارية عن طريق السوق المالي، ويتم من خلال قيام الوحدات ذات الفائض بالتوظيف المباشر لمواردها إلى الوحدات ذات العجز وذلك بعد شراء أوراق مالية (سندات دين) عليهم، أو سندات ملكية (أسهم) مقابل الأموال المحولة، ويسمى هذا النوع من التمويل حسب كل من J.G Gurley et E.S Shaw المالية المباشرة.²

2. التمويل غير المباشر (المالية غير المباشرة):

يغطي التمويل غير المباشر العمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بشكل نقدي أي التي تتم من قبل الوسطاء الماليين المصرفيين الذين لديهم القدرة على خلق النقود انطلاقاً من الودائع المجمعة، أو بشكل غير نقدي عن طريق الوسطاء الماليين غير المصرفيين مثل بنوك الادخار، شركات التأمين، صناديق التقاعد،... وغيرها؛ بحيث تقرض المؤسسات المالية غير المصرفية الموارد التي اقتترضتها بالفعل من

¹ محمد بن دليم القحطاني: بيئة عمل الشركات - نحو منظمة صحية واحترافية وطموحة، دار الكتب، السعودية، 2019، ص124

² Chabha BOUZAR: *Systèmes financiers – mutations financières et bancaires et crise-*, editions El-Amel, 2010, p 18- 20

الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، وعليه فهي تعمل على تحويل المدخرات المتحصل عليها لكن ليس لها القدرة على خلق النقود.¹

إن تقسيمات الوسطاء الماليين تظهر من خلال اختلاف أنشطتهم اتجاه الزبائن، والمتمثلة بالدرجة الأولى في خدمات مصرفية ومالية، لكن بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك نقطة مشتركة تجمع بينهم، على الرغم من قيام الوسطاء الماليين بنفس الوظيفة الأساسية وهي قبول الأوراق المالية الأولية ممن هو في حاجة إلى الأموال وإصدار أوراق مالية ثانوية لمن لديهم أموال أو مدخرات إلا أنهم ليسوا متشابهين وذلك لوجود اختلاف بينهم على حسب الصفة الغالبة على أنشطتهم، حيث يمكن تقسيمهم إلى²:

أ. **الوسطاء الماليون المكلفون بالتوظيف المالي:** تتمثل هذه الفئة في البنوك التجارية وبنوك الودائع التي تتلقى ودائع الادخار، ومؤسسات البورصات المالية.

ب. **الوسطاء التعاقديون:** يتمثل هذا النوع في صناديق التأمين وكذا صناديق التقاعد، التي تقوم على تأمين ممتلكات الأفراد، وضمان منح التقاعد لهم عن طريق اقتطاعات أثناء حياتهم المهنية، إذن دور هذا النوع من الوسطاء الماليين مرتبط بعقود إدارية يلتزم بها أطراف العملية من مؤسسات مالية والراغبين في الحصول على خدمة مالية.

ت. **الوسطاء الثانويون:** هذا النوع من الوسطاء يختلف عن سابقه، فهو يعتمد على وساطة المؤسسات المالية الأخرى، مثل بنوك تجارية لتمويل مشاريعها، ومؤسسات مالية تقوم بشراء ديون الشركات والمؤسسات التجارية لعمليات البيع والشراء.

ث. **وسطاء الاستثمار:** يتمثل هذا النوع من الوسطاء الماليين في المؤسسات المالية التي تتعامل بقيم منقولة من أسهم وسندات، وكذلك القروض الطويلة والمتوسطة.

¹ Chabha BOUZAR: op.cite, p 19, 20

² عبد القادر بحيح: عبد القادر بحيح: الشمائل لتقنيات أعمال البنوك - دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كمدلل لنظام البنكي الكلاسيكي، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2013، ص 20-22

ثانياً: نماذج وهياكل النظم المالية

إن اختلاف طرق وأنظمة التمويل ينعكس على النموذج الاقتصادي والمالي السائد في البلد، ومن خلال مواصلة تحليل الاقتصاديين Guerly و Shaw قام Hicks سنة 1974 في كتابه الموسوم بـ "the crisis in keynesian economics" باقتراح تمييز بين الأنظمة المالية بواسطة مسار التمويل المسيطر في الاقتصاد؛ حيث تم استخدام مصطلح اقتصاد استدانة (économie d'endettement, overdraft) في الاقتصاد؛ ويكون هذا النوع في الاقتصادات التي تعتمد على التمويل من خلال الوساطة المالية، أما النوع الثاني فهو اقتصادات أسواق رأس المال (autoeconomy économie de marché)، والذي يكون فيه سيادة التمويل المباشر، ويقابله مصطلح اللاموساطة المالية. والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين النظم الاقتصادية السائدة:

جدول رقم (01): مقارنة بين نماذج وهياكل النظم المالية

المعيار	اقتصاد استنادة	اقتصادات أسواق رأس المال
المميزات	<ul style="list-style-type: none"> • اقتراض المؤسسات من البنوك؛ • اقتراض البنوك من البنك المركزي؛ • توظيف الأموال في شكل ودائع من طرف أصحاب الفائض على حساب الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الالتقاء المباشر بين الوحدات ذات الفائض وذات العجز في السوق المالي؛ مع الاستعانة بأشخاص يعملون إما لحسابهم أو لحساب الغير مثل السماسرة أو تجار الأوراق المالية... وتعتبر أذونات الخزينة ذات معدلات فائدة مرتفعة وأقل خطورة.
تدخل البنك المركزي	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار النقود؛ • المقرض الأخير (إعادة التمويل)؛ • تطبيق أدوات السياسة النقدية المباشرة. 	<ul style="list-style-type: none"> • التدخل عن طريق سياسة السوق المفتوحة؛ بحيث يقوم البنك المركزي ببيع (بسعر أقل، معدل فائدة يرتفع) أو شراء (بسعر أعلى، معدل فائدة ينخفض) أذونات الخزينة في السوق النقدي لتنظيم السيولة.
تحديد سعر الفائدة	<ul style="list-style-type: none"> • سعر الفائدة ثابت نسبياً؛ فهو يتحدد إدارياً من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي). 	<ul style="list-style-type: none"> • يعتبر معدل الفائدة سعراً مرناً يتحدد بتوازن قوى العرض والطلب؛ • التأثير على السيولة البنكية من خلال سياسة السوق المفتوحة.
الانعكاسات	<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية المدخرات (بسبب ضيق السوق النقدي و التسرب النقدي) بسبب انخفاض معدلات الفائدة على القروض؛ الأمر الذي لا يشجع المدخرين على إيداع أموالهم لدى البنوك، ما يدفع هذه الأخيرة إلى خلق النقود لتلبية الاحتياجات، كثرة خلق النقود يؤدي إلى التضخم 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع مستويات الادخار؛ نتيجة ارتفاع أسعار الأوراق المالية، الأمر الذي يشجع المدخرين على استثمار أموالهم في السوق المالي؛ • انخفاض الكتلة النقدية ومنه انخفاض معدلات التضخم.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Chabha BOUZAR: op ;cite, p43- 52

المطلب الثاني: الوساطة المالية وأشكالها

سننظر في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الوساطة المالية

للساطة المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1. **المفهوم الموسع للوساطة المالية:** وينصب على كل مؤسسات الوساطة مهما كان شكلها وطريقة عملها، ومن ضمنها شركات توظيف الأموال، مؤسسات السمسرة، شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد وصناديق المعاشات وغيرها.

2. **المفهوم الضيق للوساطة:** وينصب على الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك التجارية، أو ما يسمى بمؤسسات القرض وهي التي تتعامل بأسلوب الإيداع والإقراض. ومن خلال هذه المؤسسات تتم عملية خلق النقد، أو اشتقاق الودائع، حيث إن القروض تخلق الودائع، ومن الودائع تنشأ القروض.¹

كما يمكن تعريف الوساطة المالية على أنها عملية استحواذ على موارد مالية من إحدى الوحدات الاقتصادية مثل الشركات، الأفراد والمؤسسات وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة.²

وتعرف أيضاً على أنها هيئات تسمح بتحويل علاقة التمويل بين المقرض والمقترض من علاقة مباشرة إلى غير مباشرة.³

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين في تحويل الأصول وذلك من خلال إصدارهم أوراق مالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين مقارنة بالأوراق المالية التي تصدر مباشرة عن طريق الشركات، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء الأوراق المالية سواء ملكية أو دين من الشركات المصدرة لها ثم يقومون بتمويل هذه الأوراق المالية من خلال بيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع ومدخرات ووثائق تأمين،... والأوراق المالية التي تصدر عن طريق الشركات وتشتريها المؤسسات المالية.

¹ رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص26

² عبد القادر بحيح: مرجع سيق ذكره، ص11

³ محمد عبد العزيز: النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص61

تسمى أوراق مالية أوراق أولية وذلك لأن إصدارها يتم عن طريق شركات بحاجة إلى تمويل لاستثمارها في أصول حقيقية، أما الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية للمدخرين أو المودعين مثل الودائع أو المدخرات فتعتبر أوراق مالية ثانوية، وذلك لأن هذه الودائع رجعت إلى أوراق مالية أولية والتي تصدرها الشركات الأصلية واستثماراتها في أصول حقيقية.¹

ثانياً: أشكال الوساطة المالية

1. وساطة الميزانية (l'intermédiation du bilan): إن عدم التوافق بين احتياجات المقترضين

والموارد المتاحة يرجع إلى ضعف المدخرات، ومنه فإن خلق النقود يكون بدافع معالجة هذا الخلل الحاصل، بحيث أن الوسيط البنكي هو الوحيد القادر على القيام بهذا النوع من الوساطة. وعليه نقول بأنه بالنسبة للوسيط البنكي فإن القروض تؤدي إلى الودائع، لأنه يخلق النقود التي يقرضها.

2. وساطة التحويل (l'intermédiation de transformation): تسمح الوساطة المالية بتحويل

خصائص الموارد المتاحة (المدة، الخطر والعائد)، وذلك من أجل تلبية احتياجات أصحاب العجز المالي، وذلك لأن طلبات المقترضين تكون غالباً متجانسة أي أنها إما قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، في حين أن عروض المقرضين دائماً تكون مختلفة من حيث المدة والمبلغ، وعليه فإن الوسيط المالي يعمل على التوفيق بين الخصائص المختلفة للودائع والقروض وذلك من خلال:

أ. **المبلغ المالي:** عادة ما يمتلك المقرضون مبالغ صغيرة، في حين أن المقترضين يبحثون عن مبالغ معتبرة لتمويل مشاريعهم؛

ب. **المدة:** يتجنب المودعون إيداع أموالهم لفترات طويلة، في حين يبحث المقترضون عن أموال لمدة طويلة، وهنا يقوم الوسيط المالي بالتنسيق بين الفترات القصيرة للودائع والفترات الطويلة للقروض؛

ت. **المخاطر:** يقوم الوسيط المالي بالحد من المخاطر الائتمانية، أي يتم تحويل خطر عدم التسديد من المودع إلى الوسيط المالي، الذي يمكنه تخفيض المخاطر عن طريق مثلاً اقتصاديات الحجم، أو استعمال الضمانات.²

3. وساطة السوق (l'intermédiation de marché): في هذه الوساطة يتخذ الوسيط المالي

شكل السمسار؛ هذا الأخير يصل بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي في السوق

¹ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 23

² Chabha BOUZAR, [op.cite](#), P21- 23

المالي الأولي، أو يسهل المفاوضات بينهم في السوق الثانوي مقابل عمولة، كما قد يكون الوسيط المالي تاجرا في الأوراق المالية يهدف إلى تنظيم وتنشيط السوق.¹

المطلب الثالث: الإطار النظري للبنوك التجارية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: تعريف البنوك

تطلق كلمة بنك وكلمة مصرف على المكان الذي تتداول فيه الأموال عن طريق الأخذ والإيداع أي عن طريق القبض أو الدفع وعن غير ذلك من طرق التعامل. وفي اللغة فإن كلمة مصرف هي اسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذاً وعطاءً واستبدالاً وكذا إيداعاً، والصراف من يبذل نقداً بنقداً أو هو الأمين على الخزائن يقبض ويصرف ما يستحق، وفلان صراف وصيرفي وهو من الصيارفة، والصرافة: مهنة الصراف، والمصرف مكان الصرف، وبه سمي البنك مصرفاً. أما كلمة بنك فهي مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو BANCO ومعناها المائدة، ويرجع ذلك إلى أن المشتغلين بأعمال الصرافة بإيطاليا، كانوا يضعون الأنواع المختلفة من العملات التي يتعاملون فيها على موائد.²

أما اصطلاحاً فالبنك كمؤسسة مالية متخصصة وظيفتها الرئيسية تكمن في الوساطة المالية، أي قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوفر لديها فوائض نقدية ليتم توجيهها فيما بعد إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة.³

ومنه يمكن تعريف البنك على أنه : "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال، وتسعى للحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كليهما".

¹ Ibid., p36

² عوف محمود الكفراوي: البنوك الإسلامية- النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص12
³ أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، (د.ط)، بور سعيد، مصر، 2002، ص6

وهو يعتبر أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي، وعمله الأساسي يتمثل عادة في قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها، ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان. فهو يعمل دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.¹

غير أن الخدمات التي تقوم بها البنوك حالياً أصبحت تؤديها مؤسسات مالية أخرى مثل: بيوت السمسة واتحادات التسليف والصناديق المشتركة والتي يطلق عليها المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث بدأت بالقيام بأعمال مصرفية، ولكن تحت غطاء رسمي آخر. وأياً كانت التعريفات التي تعطى للبنك؛ فإن القانون المصرفي قد وضع شروطاً للمؤسسة التي تزاوّل أعمال البنك وهي:

1. أن تتخذ المؤسسة شكل شركة مساهمة؛
2. يجب ألا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ معين يحدده القانون؛
3. أن يتمثل العمل الرئيسي للبنك في تجميع المدخرات بغرض إقراضها.²

ثانياً: التطور التاريخي للبنوك التجارية

يرجع بعض المؤرخين ظهور النشاط المصرفي إلى البابليين وقانون حامورابي الشهير، ليمتد هذا النشاط إلى الحضارة الإغريقية ثم الرومانية. ويتمثل هذا النشاط في مجموعة من الأعمال المصرفية أهمها حفظ الودائع ومنح القروض بفوائد.³ وقد أحياناً ازدهار التجارة والصناعة في إيطاليا في أواخر القرون الوسطى نظام البنوك، حيث انتشر التعامل بخليط غير متجانس من العملات المعدنية المختلفة الوزن والجنسية وقيام فريق من الأفراد (الصارفة) بعمليات الصرافة من خلال فن المسكوكات والتحقق من وزنها وصرف النقود الأجنبية بالنقود الوطنية، وقيد قيمتها المعدنية في دفاترهم لحساب من شاء إيداع أمواله لديهم، مع الاستعداد لرد هذه القيمة للمودع أو لأمره عند الطلب، وبذلك نجد أن الوظيفة الأولى للبنوك التجارية كانت وظيفة نقدية من خلال الاحتفاظ بأرصدة المعدن النفيس (ذهب أو فضة) مقابل رسم معين.

ويعود تاريخ الصيرفة البسيطة إلى نحو ألف عام قبل الميلاد، وكانت تتمثل في إيداع الأشياء الثمينة لدى أشخاص معينين بغية الحفاظ عليها، لكن هذه المهنة عرفت طفرة هائلة خلال القرن 16، لا سيما في

¹ بن خلف سالم العطيبي: تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفايس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 63

² فواز صالوم حمودي ومحمد رمضان إسماعيل: إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين ودار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص 10، 11

³ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 10

إيطاليا، حيث أشار الباحثون المعاصرون إلى تطور الأعمال البنكية في مدن شمال إيطاليا، التي من بينها مدن ميلان وجنوه ولبارديا، وإن تفوقت في الشهرة عليها جميعا مدينتا البندقية وفلورنسا.¹

فيرجع أغلبهم الفضل في نشأة الأعمال البنكية الحديثة إلى الصيارفة اللبارديين؛ الذين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية التي تعرف باسم بانكو Banco، وأصبح هذا الاسم عنوانا لكل نشاط بنكي في هذا العصر.²

كان هؤلاء الصيارفة يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدرجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها مقابل فوائد، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأولي يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع، أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك (الصيرفي) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.³

أي أنه بفعل تنامي عمليات الإيداع وتراكم الودائع، مع ملاحظة أن طلبات السحب أقل بكثير من الأرصدة المودعة، عمد الصيارفة إلى إقراض جزء من تلك الودائع مقابل فائدة، كما أصبحوا يسمحون بسحب مبالغ تفوق الرصيد المودع، وهو ما أصبح يعرف بالسحب على المكشوف. ومن هنا انبثقت وظيفة جديدة في مجال الصيرفة وهي الوظيفة الائتمانية، بعدما كانت وظيفة الصراف وظيفة نقدية بحتة.⁴

إذن تعود نشأة البنوك إلى سببين رئيسيين؛ يتمثل السبب الأول في أن الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة الاحتفاظ بالودائع قد لاحظوا أن المودعين لا يطالبون بودائعهم كلها وفي نفس الوقت، ومع استمرارية تلقيهم للودائع؛ رغبا في الاستفادة من الأموال الكبيرة الموجودة لديهم فقاموا بإقراضها بفوائد لمن يحتاجها، أما

¹ ميرندا زغلول رزق: النقود والبنوك، كتاب إلكتروني، التعليم المفتوح، جامعة بها، 2008

² مرجع نفسه

³ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص15

⁴ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص11

السبب الثاني فيتمثل في أن أصحاب الودائع لم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بالنقود لديهم، أو توظيف مدخراتهم بأنفسهم في ظل فقدان الثقة بين أفراد المجتمع؛ نتيجة الانتقال من مجتمع القبيلة والقرية إلى مجتمع المدينة والدولة ثم السوق العالمي.¹

غير أن هذا التطور صاحبه- بالمقابل- مزيد من الاضطراب والفوضى؛ حيث تفاقمت عمليات الاحتيال والتلاعب بالمسكوكات، وهو ما تولد عنه شعور من الدول بمسؤولياتها، فتم إنشاء مصارف تابعة للدولة بغرض وضع حد لذلك الانزلاق.² حيث يشير الباحثون إلى أن بنك البندقية الذي أنشئ سنة 1157م يعد أول بنك، مع أنه لم يزد عن كونه مكتبا لحوالة الديون بين الأفراد والمدن إلا أنه يعتبر بداية لتطور هذه الممارسة وتحديثها، وظهور مؤسسة بنكية متكاملة قريبة من البنوك بمفهوم القرون الحديثة، وتلاه بعد ذلك إنشاء بنوك عديدة، كان من أهمها بنك الودائع في مدينة برشلونة 1401م، ثم بنك banco Della Pizza Rialto سنة 1587م بمدينة البندقية، ثم أنشئ بعد ذلك بنك أمستردام الهولندي عام 1609م، ويعتبر هذا البنك هو النموذج الذي احتذت به معظم البنوك الأوروبية التي أسست بعد ذلك، ثم أنشئ بنك إنجلترا في عام 1694م.³

ومع ذلك لم تتوقف عمليات الاحتيال، كما أن تنامي نشاط الإقراض أدى إلى تنامي حجم الكتلة النقدية، هذا فضلا عن تعدد جهات الإصدار النقدي، وهو ما يعني أن الفوضى ما تزال منتشرة. ومن هنا كان لا بد من تدخل الدولة بمنطق آخر أكثر صرامة لإعادة تنظيم السوق النقدية ونشاط الصيرفة؛ فظهرت البنوك المركزية كمؤسسات إصدار وإشراف، حيث أنشئ بنك فرنسا عام 1800م، وبنك السويد عام 1868م، وبنك إنجلترا عام 1894م. غير أنه وبالرغم من إدراك أهمية إنشاء هذه البنوك المركزية، فقد بقي إنشاؤها يشهد تباطؤا في مختلف الدول، حتى أن أكثر البنوك المركزية الموجودة حاليا في العالم أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة على إثر نداء المؤتمر المالي العالمي سنة 1920م ببروكسل، الذي دعا إلى ضرورة إنشاء بنك مركزي في كل دولة قصد تسهيل المبادلات الدولية.⁴

¹ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 16

² حسين رحيم: مرجع سبق ذكره، ص 11

³ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 15، 16

⁴ حسين رحيم: مرجع سبق ذكره، ص 12

ومن الملفت للنظر أن الباحثين قد أشاروا إلى أن الصيرفة الحديثة هي تطوير للنماذج التي عرفتتها الحضارة الرومانية، والتي تستمد هي الأخرى جذورها من الممارسات الإغريقية القديمة قبل الميلاد، ومن ثم يكون مسار التطور هو من حضارة الإغريق إلى حضارة الرومان ثم إلى النهضة الحديثة الأوروبية مع البدايات في إيطاليا. لكنهم أسقطوا من مسار التاريخ فترة خمسة قرون من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر؛ وهي نفسها فترة النهوض الكبير للحضارة العربية الإسلامية والانحيار للحضارة الرومانية، ومن هنا يتضح أن هناك تجاهل عمدي ومقصود للدور الذي أدته الحضارة الإسلامية في تطور الصيرفة. وهناك نماذج من الأوراق التجارية والبنكية التي استقر التعامل بها وكانت محل قبول في الأسواق مثل: ¹

➤ **رقاع الصيارفة:** وهي تعهدات مكتوبة بدفع مبالغ نقدية عند الطلب أو في موعد محدد للمستفيد أو حامله، لها طرفان المحرر (الصراف) والمستفيد، وهي تقابل حاليا السند لأمر، وكان المسلمون أول من عرفها وانتقلت منهم إلى غيرهم.

➤ **الصكوك أو الصكاك:** مفردها صك، وتعني أمرا مكتوبا من المحرر إلى الصيارفة بدفع مقدار من النقود لحامل الصك أو المسمى فيه، وهو المعروف الآن باسم الشيك. وكل يعرف قصة سيف الدين الحمداني والذي كان مرة متنكرا في بغداد واستضافه أناس وأكرموه وقاموا بخدمته، ولما خرج من عندهم كتب لهم رقعة، ثم قال اذهبوا بها إلى المحل الفلاني، فلما فتحوها رأوا أن هذه موجهة إلى الصيرفي الفلاني فذهبوا إليه وأعطاهم ألف دينار.

➤ **السفاتج:** مفردها سفتجة، وتعرف كذلك باسم الكمبيالة أو البوليصا، عرفها المسلمون واستخدموها منذ القرن الثامن الميلادي، وانتقلت منهم إلى المدن الإيطالية والأندلس، ثم باقي أوروبا فلم يستخدمها الإنجليز إلا في القرن السادس عشر.

➤ **ودائع الزبير بن العوام:** يقول ابن سعد في الطبقات الكبرى إن عبد الله بن الزبير يقول عن أبيه: "إن الرجل كان يأتيه بالمال ليستودعه إياه فيقول له الزبير: لا ولكن هو سلف، إنني أخشى عليه الضيعة" وبلغ مجموع ما كان عليه من أموال، كما أحصاها ولده عبد الله، مليونان ومائتا ألف درهم، وهو مبلغ كبير جدا بمقاييس ذلك العهد، وكان يفضل الزبير بن العوام رضي الله عنه أن يأخذ الأموال كقرض محققا بذلك غايتين: الغاية الأولى هي حرية التصرف بالمال المسلم إليه باعتباره قرضا

¹ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 18، 19

وليس أمانة، والغاية الثانية هي لو بقي المال أمانة فإنه يهلك صاحبه -إذا كان بلا تعد ولا تقصير، أما إذا أصبحت الوديعة قرضاً فإنها ستصبح مضمونة في ذمة المقترض. ولقد قام الزبير بن العوام رضي الله عنه بإجراء التحويلات وأوامر الدفع إلى عدد من حواضر الدولة الإسلامية، بل إنه كان يملك مكتبا أو دارا في البصرة تعاونه في نشاطه.

ويمكن القول بأن الشيك والكمبيالة والسند الإذني وأوامر التسليم للبضائع، كلها ذات أصول عربية، وقد استخدمت في البلاد الإسلامية لقرون عديدة قبل أن ينقلها الغربيون في منتصف عصر النهضة. وهذا يدل على أن المعاملات البنكية كان لها أصل وكان لها جذور، لكن البنك الإسلامي والذي هو بشكله الحالي طبعاً حديث النشأة، بعد ظهور البنوك التجارية والتقليدية التي ظهرت في الغرب نتيجة التقدم في الصناعة والتجارة وغير ذلك.

المطلب الرابع: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك حسب عدة معايير كما يلي:

أولاً. حسب النشاط (طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك)

1. **البنوك التجارية:** تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها، ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.¹ ونميز بين:
 - أ. **نظام البنوك المنفردة:** وهي البنوك التي ليست لها فروع، وعادة ما تتصف تلك البنوك بمحدودية أنشطتها وتركيزها في مجالات محددة تكون عالية السيولة؛ كالاستثمارات في الأوراق المالية والأوراق التجارية إلى جانب الأصول أو الأنشطة الأخرى عالية أو متوسطة السيولة.
 - ب. **نظام البنوك ذات الفروع:** وهي البنوك التي تمتلك عدداً من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية، ويتم إدارتها من خلال مركز رئيسي (إدارة عامة) لها مجلس إدارة واحد.

¹ فواز صالح حمودي ومحمد رمضان إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص 12

- ت. تنظيم الشركة القابضة:** بحيث تمتلك الشركة الأم أو تسيطر على اثنين من البنوك التجارية أو أكثر، ويخضعون لمزيد من الأنظمة والرقابة من البنوك المستقلة، ولكن في الوقت نفسه لديهم أيضا خيارات أكثر لزيادة رأس المال نظرا لحجمهم الكبير وتنوعهم الكبير.¹
2. **البنوك الزراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد تم إنشاء هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين.
3. **البنوك الصناعية:** تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناعيين للقيام بأعمالهم بأفضل شكل، ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.
4. **البنوك العقارية:** وهي البنوك التي توظف أموالها في منح قروض ذات آجال، مقابل رهن عقاري بضمان أرض زراعية، وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، وغالبا ما يتم وضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.²

ثانيا. من حيث الوضع القانوني للبنك

نميز بين البنوك العمومية التي تعود ملكيتها للقطاع العام، بنوك خاصة يمتلكها القطاع الخاص وبنوك مختلطة يشترك القطاع العام والخاص في ملكيتها.

ثالثا. من حيث شرعية العمليات

1. **بنوك تقليدية (ربوية):**³ الأصل في هذه البنوك أنها تتعامل في الأجل القصير، أو على الأقل جل عملياتها تكون آجالها قصيرة، وبالتالي فهي تتولى تمويل التجارة الداخلية أو الخارجية، وتمويل دورة الاستغلال للمؤسسات. وحتى تاريخها سميت بالبنوك "التجارية" لأنها كانت تمويل عمليات التجارة (خاصة التجارة الخارجية). غير أن هذه البنوك أصبحت فيما بعد تساهم في الأخرى في تمويل أنشطة الاستثمار، ولو أن درجة التدخل في هذا المجال تختلف من بنك إلى آخر. إذن فهي تلك البنوك التي تمارس النشاط المصرفي دون التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية.

¹ شركة متعددة البنوك القابضة - أساسيات القرض، 2021 بنظر الموقع:

Ar.earnmoneyfromhometoday.com le 10/09/2021

² فواز صالحوم حمودي ومحمد رمضان إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص 13

³ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 17

2. **بنوك إسلامية:**¹ هي البنوك التي تعمل على تجميع المدخرات وإعادة توظيفها واستثمارها بأسلوب محرر من سعر الفائدة، وهو أسلوب المشاركة في الربح والخسارة باستخدام طرق للتمويل والاستثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، المتاجرة والاستثمار المباشر، إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

رابعاً: من حيث مصادر الأموال

1. **البنوك المركزية:** يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية والوحيدة المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي، بحيث تشكل الاحتياطات المحصل عليها من البنوك بالإضافة إلى مساهمات الدولة أهم مصادر أمواله، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

2. **البنوك التجارية (بنوك الودائع):**² تعتبر مؤسسات مصرفية نقدية، حيث أن أهم ما يميزها عن باقي البنوك هو قيامها باشتقاق نوع خاص من النقود، تسمى بالنقود الكتابية؛ فالبنوك التجارية في مرحلة متقدمة من تطور وظائفها، أصبحت لا تقدم قروضا للجمهور من ودائع تملكها، بل تقدم أيضاً قروضا من ودائع ليس لها وجود فعلي لديها، أي أنها تقوم بعملية خلق النقود انطلاقاً من الودائع المتحصل عليها.

3. **البنوك المتخصصة غير التجارية:**³ وهي مصارف تتعامل غالباً في الفترة المتوسطة أو الطويلة لتمويل مشاريع تنموية، وتكون هذه المصارف في الغالب مملوكة من قبل الدولة، ويعود سبب نشوئها إلى امتناع المصارف التجارية عن تمويل النشاطات الاقتصادية التي تتميز ببطء دورة رأس المال فيها، كالقطاعات الزراعية والصناعية وقطاع الإنشاءات.

4. **بنوك الأعمال أو الاستثمار:**⁴ الأصل في هذه البنوك أنها متخصصة في تمويل التجارة الخارجية، وهذا النوع من التجارة يتطلب مبالغ معتبرة وينطوي على مخاطر كبيرة، وعلى خلاف البنوك

¹ محمد الطاهر الهاشمي: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، منشورات سبعة أكتوبر، الطبعة الأولى، 2010، ص121

² صبيح تادرس قرينة ومحمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص80

³ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وخالد أحمد فرحان المشهداني: النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2013، ص90

⁴ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص18

التجارية؛ التي تعتمد في مواردها أساسا وعلى ودائع زبائنها، فإن بنوك الاستثمار تعتمد على رأس مالها (أي أموال المساهمين)، وهي تتعامل في الأجلين المتوسط والطويل.

كما يطلق على هذا النوع من البنوك تسميات عدة: بنوك متخصصة، بنوك أعمال أو بنوك تنمية، وهذه التسمية الأخيرة اشتهرت على وجه الخصوص في الدول التي كانت ذات توجه اشتراكي، حيث كانت عملية التنمية من مهام الدول، وتمويل هذه العملية يقتضي إنشاء بنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية المخططة مركزيا. مثل " البنك الجزائري للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية".

ملخص:

يمكن التمييز بين نموذجين للنظام المالي وهما: اقتصاد استدانة (يعتمد على التمويل غير المباشر)،

واققتصاد أسواق رأس المال (يعتمد على المالية المباشرة)؛

تعرف الوساطة المالية على أنها هيئات تسمح بتحويل علاقة التمويل بين المقرض والمقترض من

علاقة مباشرة إلى غير مباشرة؛

تتخذ الوساطة المالية ثلاثة أشكال هي : وساطة الميزانية (تقوم بها البنوك ويتم فيها خلق النقود)،

وساطة التحويل (تقوم بها المؤسسات المالية ويتم فيها التنسيق بين المدة القصيرة للوديعة ومدة

القرض الطويلة) ووساطة السوق (يتم فيها التدخل مباشرة في السوق المالي)؛

يعتبر البنك أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي، وعمله الأساسي يتمثل عادة

في دور الوسيط بين المدخرين الذين لديهم فائض في الأموال ويسعون للحفاظ عليه وتنميته والمستثمرين

الذين هم في حاجة إلى تمويل مشاريعهم؛

الوظيفة الأولى للبنوك التجارية كانت وظيفة نقدية من خلال الاحتفاظ بأرصدة المعدن النفيس (ذهب أو

فضة) مقابل رسم معين؛

تطور نشاط البنك (الصيرفي) في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع

لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي

يدفعها لأصحاب الودائع؛

أسقط المؤرخون من مسار التاريخ في تطور الصيرفة فترة خمسة قرون من القرن الثامن إلى القرن

الثاني عشر؛ وهي نفسها فترة النهوض الكبير للحضارة العربية الإسلامية والانهايار للحضارة الرومانية.

أسئلة للمراجعة:

- 1: ما هي أقسام النظام المالي؟
- 2: قارن بين اقتصاد الاستدانة واقتصادات أسواق رأس المال من حيث عدة معايير.
- 3: وضح كيفية تأثير نوع الهيكل المالي المتبع في الدولة على معدلات التضخم فيها.
- 4: قارن بين أشكال الوساطة المالية.
- 5: ما هي الشروط الواجب توفرها في المؤسسة التي تزاول أعمال البنك؟
- 6: ما هي المراحل التي مر بها تطور البنوك التجارية في العالم؟
- 7: اذكر أهم وسائل الدفع التي كانت مستعملة في العهد الإسلامي؟
- 8: ما هو الفرق بين نظام البنوك المنفردة، نظام البنوك ذات الفروع وتنظيم الشركة القابضة؟

الفصل الثاني: وظائف البنوك التجارية

تمهيد:

إن المتأمل لنشاط البنوك التجارية في شكلها الحالي يدرك بأنها محصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، فبعد أن كانت وظيفتها تقتصر على قبول الودائع فقط، فإنه بعد اشتداد المنافسة من المؤسسات والأسواق المالية تطورت لتقدم مجموعة واسعة من الوظائف لتلبي طلبات أكبر شريحة ممكنة من المجتمع. ويمكن وصفها على أنها وسيط بين مقرضين ومقترضين يتعاملون بالفائدة. بحيث يتخذ هؤلاء المقرضين والمقترضين عدة أشكال كالتجار، المؤسسات وكذا الملاك.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: تسيير وسائل الدفع؛
- المطلب الثاني: وظائف أخرى للبنوك التجارية .

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- تحديد مفهوم وسائل الدفع؛
- التعرف على وسائل الدفع التقليدية؛
- الإلمام بوسائل الدفع المقدمة إلكترونياً ووسائل الدفع الحديثة؛
- تحديد وظائف البنوك التجارية.

• الكلمات المفتاحية

وسائل الدفع، أنظمة الدفع، الودائع، تحصيل الشيكات ، خصم الأوراق التجارية، تأجير الخزائن الحديدية، بيع وشراء العملات الأجنبية، الفوترة، التمويل الجزافي، التوريق.

المطلب الأول: تسيير وسائل الدفع

إن التطور والتحول الذي وصلت إليه المبادلات التجارية، جعلها تبحث عن وسائل للدفع والتحصيل أكثر سرعة وبساطة في التعاملات من جهة، وبعبارة عن استعمال المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة، التي كانت الوسيلة الأولية في خلق النقود المعدنية، حيث يرى الباحث الفرنسي كلود دراغون Claude dragon في كتابه "وسائل النقود المعدنية إلى النقود الإلكترونية" أن تطور النقود في عصر الإمبراطوريات والتي تم تنظيمها حسب تنظيمات تتماشى مع اقتصاد المجتمع، حيث ورد في كتابه أن "الكتلة النقدية المتداولة كانت جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد وذلك في الفترة التي سببت فيها ندرة العملة المعدنية تأثيرا مزدوجا يتجلى في تراجع العرض وارتفاع الأسعار، والتي أدت إلى تدخل ثلاثة أباطرة هم أورمليا، ديبوكلينا وقسطنطين الذين حاولوا تنظيم الوضع لكن أدت هذه المحاولات إلى فشل الذين كانوا يبيعون بأسعار عالية".

لكن بعد توضيح الوضعية الاقتصادية في تلك الفترة، من قبل نيكولا أوراسو (NICOLE RESME)، كوبرانيك (COPERNIC) وغريشنام (GRESHNAM) جاء قانون يبرهن أنه كلما كان هناك عملتان اثنتان في السوق وفي نفس الوقت، فإن العملة السيئة تذهب العملة الجيدة، وجاء هذا القانون يؤكد على استعمال العملة الجيدة "معدن نفيس" في التداول وترك استعمال العملة السيئة "المعدن الرديء".

ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها، فإن العملة المعدنية فرضت نفسها في العالم، بالرغم من أن هناك استثناء واحدا على كل من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر، حيث استعمل الصينيون النقد الورقي واضعين الذهب والفضة للتداول فقط في الأسواق العالمية كاحتياط دولي أمام هذا النقد الدولي وبعدها عادوا إلى استعمال العملة النحاسية، كما استعملوا في بعض الأحيان الأرز، وبعدها جاء شارلمان (CHARLEMAGNE)، لتصفية أوضاع المالية الإمبراطورية بتأسيس نظام نقدي مبني على أحادية المعدن الذي هو الفضة حيث أن الجنيه (Livre) التي تساوي وزنها بالفضة قد قسمت إلى 20 فلسا (Sous) أو 240 درهم (Deniers). لكن النظام النقدي وحيد المعدن، لم يأخذ شيئا من الشمولية، حيث أن العرب الذين فتحوا إسبانيا بقوا أوفياء لعملة الذهب بوضعهم لعملة مرابطي "مليما" التي هي نسخة من الدينار المأخوذ من العملة البيزنطية وهي الدينار البيزنطي Bésant.

ونتيجة للهزات التي توالى على العملة الذهبية (Le maradis) آنذاك حولتها إلى فضة ثم إلى نحاس ممزوج بقليل من الفضة ثم إلى خلط من نحاس وفضة ثم إلى مجرد نحاس، وفي القرن الثالث عشر تمت صياغة فلورانس أول قطعة نقدية من ذهب وهي عملة هولندا ، وبعدها بمائة عام ينتهي حكم الفضة في فرنسا مع ظهور الفرنك ، وهو قطعة نقدية تتكون من 3.88 غرام من الذهب.

وفي القرن السابع عشر بدأ تدفق النقود المعدنية بكثرة في أوروبا وخاصة إيطاليا، هولندا وفرنسا، الأمر الذي أدى إلى ميلاد أول بنك عمومي والذي بدأ يتولى أمور الصرف النقدي، ويسلم مقابل هذه العملية أوراقا نقدية، ليتوالى بعدها ظهور عدة بنوك تجارية تشارك في عملية الاقتراض بالأوراق النقدية مقابل فائدة وبدون فتح مسبق للحساب البنكي.¹

أولا: وسائل الدفع التقليدية

1. الشيكات:

يدخل الشيك ضمن الأوراق التجارية الثلاث المعروفة (الكبيالة، السند لأمر والشيك)، وتعتبر الأوراق التجارية أداة رئيسية في المعاملات التجارية، بحيث تستخدم عوضا عن النقد في هذا المجال.

وإذا كان الشيك يتفق مع الكبيالة والسند لأمر في العديد من الخصائص المشتركة؛ إلا أنه يختلف عنهما في أنه لا يؤدي إلا وظيفة واحدة هي الوفاء فقط وليس ائمانا مثلهما، فهو أداة وفاء فورية تقوم مقام النقود في المعاملات على عكس (الكبيالة والسند لأمر) الذي يؤدي كل منهما دورا مختلفا عن الشيك باعتبار أنهما أداتا ائتمان بدلا من الوفاء الفوري، لأنهما يتضمنان في الغالب أجلا للوفاء، فهما لا يستحقان غالبا إلا بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر.

وقد تم تعريف الشيك على أنه: "أمر مكتوب يصدره الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع إلى المستفيد مبلغا معيناً مما أودعه الساحب لديه".

وتم تعريفه أيضا على أنه: "سند يتضمن أمرا صادرا عن موقعه (ويسمى الساحب)، وموجها إلى صيرفي (يسمى المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغا محددًا من النقود بمجرد الطلب إلى شخص ثالث (يسمى المستفيد)".

¹ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 98-100

ويتفق التعريفين السابقين على وجود ثلاثة أطراف للشيك وهم:

➤ **الساحب:** هو الشخص الذي يأمر بدفع مبلغ معين لشخص آخر، والساحب قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا (شركة، هيئة أو أي شخصية اعتبارية أخرى)، وقد يكون بنكا يأمر المسحوب عليه بدفع مبلغ معين لشخص آخر، قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا أو بنكا آخر.

➤ **المستفيد:** هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي صدرت الورقة التجارية لأمره أو الذي انتقلت الملكية إليه عن طرق التظهير، وبعبارة أخرى المستفيد هو: كل حامل للشيك سواء كان ذلك بالتظهير أو بالتحريم والذي له الحق في تسلم القيمة المذكورة فيه.

➤ **المسحوب عليه:** هو الشخص الذي ينفذ تعليمات الساحب بالوفاء، وقد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا آخر أو بنكا، فإذا كانت وسيلة الأمر بالدفع شيكا؛ في هذه الحالة يجب أن يكون المسحوب عليه بنكا فقط، أما الكميالة فقد يكون المسحوب عليه فيها شخصا طبيعيا أو معنويا أو بنكا.¹ ومن بين أشكال الشيكات نجد ما يلي:

أ. **الشيك العادي:** هو الشيك الذي نجده عند زبائن البنك والذي يملكه صاحبه بمجرد فتح حساب بنكي سواء حساب جاري بالنسبة للتجار أو المؤسسات أو حساب للاطلاع بالنسبة للأفراد منهم الأجراء أو الطلاب.

ب. **الشيك المظهر:** هو شيك عادي لكن ما يميزه عن غيره هو تداوله من يد إلى يد بمعنى تحصيله لا يرجع إلى المستفيد الأول بل يباع كالبضاعة من شخص إلى آخر حسب احتياجات كل واحد والظروف التي يعيشها، شرط أن يحمل الشيك في جهته الخلفية عبارة "يدفع الشيك لأمر السيد..." مع إمضاء الطرفين.

ت. **الشيك المعزز:** هو وسيلة دفع تنتمي إلى فصيلة الشيك، لكن ما يميزه هو أنه مضمون الدفع من قبل بنك المدين (المسحوب عليه)، بحيث يقوم بالاحتفاظ بمبلغ الشيك في رصيد مجمد حتى تحصيله مرة ثانية من قبل الدائن

¹ عرفات عبد الفتاح تركي: الوجيز في أحكام الشيك وفقا للنظام السعودي - في ضوء نظامي الأوراق التجارية والتنفيذ، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، السعودية، 2014، ص 13-18

ث. **شيك بنكي**: هو شيك خاص لا يملكه زبون البنك بل يملكه البنك بخصائص تختلف عن الشيك العادي، أو الشيك المعزز باعتباره وسيلة دفع يلعب دور الشيك المعزز لكنه يوضع في متناول كل زبون يتقدم إلى البنك سواء كان له توطين أم لا.

ج. **شيك السفر**: هو شيك خاص بالأفراد الذين يرغبون في القيام بالسياحة في الخارج وهذا بدل أن يحملوا معهم نقود ورقية تعرضهم إلى الخطر، وجد شيك السفر للتقليل من خطر حمل النقود، بشرط أن يطابق إمضاء المسافر في البلد إمضاءه خارج البلد.¹ حيث تعرف هذه الشيكات بأنها أدوات تسوية مدفوعات تحظى بالقبول شبه العام، قابلة للصرف لدى كافة البنوك ومعظم المؤسسات التجارية وفي معظم دول العالم. ومنعا للاختلاس والتزوير في هذه الشيكات يتطلب الأمر ضرورة توقيع مشتري الشيك عليه أمام الموظف المختص عند تسليمه الشيكات من البنك وتوقيعه توقيعاً ثانياً عند صرف الشيكات أمام موظف البنك الدافع.²

ح. **الشيك المسطر**:³ يحصل التسطير بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، ويكون التسطير عاماً إذا كان لا يتضمن بين الخطين أي تعيين أو كلمة "مصرف" أو ما يقابلها، أو يكون تسطيراً خاصاً إذا كتب بين الخطين اسم أحد المصارف؛ بحيث يمكن تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص غير أنه لا يجوز تحويل التسطير الخاص إلى تسطير عام.

2. السند لأمر (السند الإذني):

السند لأمر هو ورقة تجارية، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهذا السند هو إذا عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق. وعلى أساس هذا التعريف نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه. وأمام حامل هذا السند طريقتان لاستعماله؛ فإما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عنه مقابل حصوله على سيولة، ولكنه سوف يخسر نظير ذلك جزء من قيمته، هو مبلغ الخصم الذي يحسب على أساس معدل تعاقد يسمّى معدل الخصم، وهو أجر البنك للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنية وتحمل متاعب تحصيل السند. والطريقة الثانية هي استعماله في إجراء معاملة

¹ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 131-140

² خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 253

³ القانون التجاري، كليك للنشر، الطبعة الأولى، 2010-2011، ص 144

أخرى مع شخص آخر، سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض. ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد، عن طريق عملية التظهير، شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير، وعندما يتم قبوله يدخل في التداول، وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع، لذلك نقول أن السند لأمر هو ورقة تجارية تتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير. وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة؛ أي إلى نقود قانونية.¹

3. الكميالة:

تمثل الكميالة المستندية أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأداء القيمة في التاريخ المحدد لشخص ثالث يسمى المستفيد، وأحيانا يكون هذا التاريخ لاحقا لموعد استلام البضاعة بما يتيح للمشتري تصريفها وسداد القيمة في التاريخ المذكور، ويستطيع البائع في حالة حاجته للسيولة قبل الموعد المحدد لاستحقاق الكميالة أن يقوم بخصمها لدى بيوت الخصم أو البنك الذي يتعامل معه، وتتمثل أنواع الكميالات المستخدمة في هذا السياق فيما يلي:²

أ. **الكميالة المستحقة في تاريخ معين:** ويتميز هذا النوع من الكميالات بأنه يشترط سداد القيمة المستحقة بموجبه، خلال فترة معينة بعد تاريخ ثابت وظاهر على المستند، وتتراوح الفترة بين 30 أو 60 أو 90 يوما، ولذا يمكن القول أن هذا النوع من الكميالات يمتاز بثبات كبير في مواعيد الاستحقاق.

ب. **الكميالة المستحقة بمجرد الاطلاع:** وتتميز هذه الكميالات باستحقاقها للدفع فورا عند الاطلاع عليها، ويعني الاطلاع هنا أن يكون المشتري (المستورد) قد اطلع عليها وقبلها، وهناك نوع آخر منها يسمى المستحقة بعد الاطلاع، وهذا يعني أن المشتري يدفع قيمتها بعد فترة تتراوح بين 30 أو 60 أو 90 يوما من تاريخ الاطلاع عليها وقبلها؛ حيث يكون بذلك قد قبل الالتزام بالدفع في أحد هذه التواريخ.

ت. **الكميالة المستحقة عند وصول البضاعة:** ويرتبط هذا النوع من الكميالات بمواعيد وصول البضاعة موضوع التبادل التجاري إلى المستورد، وحيث أن مواعيد وصول البضائع من الصعب تحديده على وجه الدقة، وبالتالي لا يمكن وضع تاريخ محدد لاستحقاق هذا النوع من

¹ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص33

² حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية- دراسة مقارنة-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص101، 102

الكمبيالات، ولذا فهي لا تستخدم إلا في النادر، بل وتعتبر من وجهة نظر بعض الدول غير قانونية.

والسفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر فهي عبارة عن ورقة تجارية، ولكنها تختلف عنه في بعض الأمور الأساسية؛ فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، ومن هذه النقطة بالذات، يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع. فإذا اشترى شخص "أ" بضاعة من الشخص "ب"، وكان على هذا الأخير دين إلى الشخص "ج"، فيمكن للشخص "ب" أن يحرر وثيقة (بالمواصفات التقنية والشكلية للكمبيالة طبعا) بمبلغ معين وبتاريخ استحقاق معين (لا يتعدى غالبا الثلاثة أشهر)، يأمر فيها الشخص "أ" بدفع ذلك المبلغ في التاريخ المبين إلى الشخص "ج" أو لأمره، ويوقع كل من الشخصين "أ" و "ب" على هذه الوثيقة ويعطيها إلى "ج". وبهذه الطريقة يتم تسوية دينين بورقة واحدة.¹

4. التحويلات البنكية:²

هي عملية نقل النقود، أو أرصدة الحسابات من حساب إلى حساب، أو من بنك إلى بنك، أو من بلد إلى بلد، وما يتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى.

وتعرف هذه العملية البنكية في التطبيق بالحوالة الصادرة والحوالة الواردة، أما الأولى فهي الحوالة التي يصدرها البنك بطلب من شخص معين إلى بنك آخر -وقد يكون فرع البنك نفسه- ليدفع ذلك البنك المحول إليه مبلغا معيناً من النقود إلى شخص مسمى، بينما تعتبر الحوالة الواردة الأمر الوارد للمصرف من بنك، أو من فرع آخر للبنك نفسه، لدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص مسمى. وهناك عدة صور للتحويل البنكي تتفق كلها في عدد أطراف العقد وهي: المحيل، المحال عليه والمحال.

¹ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 33

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 101-103

وتنقسم التحويلات إلى نوعين رئيسيين هما التحويل الداخلي والتحويل الخارجي، كما يلي:

أ. التحويل الداخلي:

وهو عبارة عن أمر كتابي يصدره العميل المدين إلى البنك لدفع مبلغ من النقود إلى شخص آخر (دائنه)، في مدينة أخرى، ويتم هذا التحويل عادة دون نقل أي مبلغ، وإنما عن طريق إرسال إشعار من البنك القائم بالتحويل (المحيل) بواسطة الخطاب أو التلفون إلى البنك المحال عليه الذي هو في بلد المستفيد، يطلب فيه دفع المبلغ المحدد إلى ذلك المستفيد أو من ينوب عنه أو تسجيله في حسابه الجاري، وتبقى المعاملات المالية بين البنكين المحيل والمحال عليه مستمرة إلى أن تتم عملية المقاصة بينهما، حيث يعود للبنك من خلال هذه العملية: عمولة، مصاريف التلفون أو البرقية، أجور تجويل المبلغ المرسل. ويأخذ هذا النوع من التحويلات ثلاثة صور بالنسبة للبنك:

➤ الصورة الأولى: (التحويلات الخطابية البريدية) وفيها البنك المحيل يأمر البنك المحال عليه بدفع

مبلغ الحوالة إلى المستفيد منها، بواسطة الخطاب.

➤ الصورة الثانية: التحويلات التلفونية أو التلغرافية.

➤ الصورة الثالثة (الشيكات البنكية) عبارة عن أمر بالدفع صادر من البنك المحيل إلى البنك المحال

عليه بناء على طلب العميل، يسلمه بنفسه إلى المستفيد في صورة شيك (التحويل) ليتولى صرفه.

ب. التحويل الخارجي:

ويتم فيه التحويل بواسطة الصور السابقة الذكر بالإضافة إلى إحدى الصورتين: خطابات الاعتماد أو الشيكات السياحية.

➤ خطابات الاعتماد: هي عبارة عن رسالة صادرة من بنك محلي إلى بنك أجنبي، أو إلى عدة بنوك

أجنبية في دول متعددة، يرتبط فيها البنك المحلي بعلاقات بنكية، ومؤدى هذه الخطابات هو دفع مبلغ معين لحاملها (المستفيد).

➤ الشيكات السياحية: تشبه إلى حد ما الشيكات العادية إلا أنها تحتوي على نموذج لتوقيع المستفيد

للتأكد من شخصيته عند صرف الشيك في الخارج.

ويمكن وجه الفرق بين خطابات الاعتماد والشيكات السياحية في أن الشيك السياحي أوسع دائرة في الاستعمال، ويقبل في كثير من الأماكن، ولا يتوقف صرفه على الاتصال بأحد البنوك، بخلاف خطاب الاعتماد، الذي لا يمكن صرفه إلا من خلال البنك الموجه إليه.

والعائد الذي يتحصل عليه البنك من التحويل الخارجي هو نفسه في التحويل الداخلي، إضافة إلى عائد آخر وهو الفرق الحاصل في السعر بين العملتين على أساس سعر الصرف (الكمبيو) في اليوم نفسه الذي أخطر فيه البنك الملزم بالدفع، والبنوك الإسلامية لا تختلف في هذه العملية البنكية عن البنوك الأخرى.

5. سند النقل: هو وثيقة تمنح من الناقل يثبت ملكية بضاعة، سواء كانت في طريق النقل أو وصلت إلى الجهة المقصودة، ويصبح هذا السند ورقة تجارية إذا تم إصداره و/ أو تظهيره "حامله" أو "الأمر". ويمكن تداول سند النقل عن طريق التظهير حتى وإن كان السند اسمياً، أي صادراً لشخص مسمى، وبالتالي يصبح وسيلة دفع.¹

ثانياً: وسائل الدفع التقليدية المقدمة إلكترونياً

1. الشيك الإلكتروني:

هو عبارة عن محرر رقمي معالج إلكترونياً بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو حامل الشيك -وهو المستفيد- أو حتى لمصلحة الساحب نفسه مبلغاً معيناً من النقود بمجرد الاطلاع على الشيك. بالإضافة إلى أن الشيك الإلكتروني يعتبر وسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والتي تتم من خلال شبكة الانترنت، بالإضافة إلى أنه يشكل أهم ورقة من الأوراق التجارية لما يحققه لمستخدميه من مميزات أو لشيوع استخدامه في الواقع العملي⁽²⁾.

¹ حسين رحيم: مرجع سبق ذكره، ص 146

² - عامر محمد بسام أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 33.

بحيث تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص، والمتمثل في جهة التسديد (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما، وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني. ومن البنوك التي تتبنى هذه الشيكات: بنك بوسطن وسي تي بنك.¹

2. الاعتماد المستندي الإلكتروني:

هنا يتم تبادل الوثائق و المستندات إلكترونياً، حيث يقوم العميل بإرسال طلبه لإصدار الاعتماد المستندي عن طريق "E-MAIL" فإذا ما وافق المصرف على طلب عميله، يقوم بإرسال نص الاعتماد بنفس الطريقة، و قبل انتهاء الأجل المحدد في الاعتماد يقوم المستفيد بإرسال كافة المستندات المتعلقة بموضوع فتح الاعتماد للحصول على قيمة الاعتماد بنفس الوسيلة، ويتطلب من كافة الأطراف المشاركة في العملية إن يقومون بإرسال مستنداتهم للمصرف عبر الانترنت. وفي حالة ما إذا كان هناك تدخل أكثر من مصرف يقوم المصرف فاتح الاعتماد بإرسال جميع الرسائل الإلكترونية الواردة إليه المصرف المستفيد، و في حال ما إذا كانت المستندات موافقة لما ورد في الاعتماد فإنه يقوم بتحويل المبلغ بصورة إلكترونية.²

3. التحويل المالي الإلكتروني:³

يعرف النظام الذي تستند عليه حركة الأموال إلكترونياً بنظام التحويلات المالية الإلكترونية وهو جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية للمصارف الإلكترونية، حيث يتيح هذا النظام نقل آمن للنقود و الدفعات المالية في وقت قياسي مقارنة بالتحويل المالي التقليدي.

¹ أحمد بوراس والسعيد بركة: أعمال الصيرفة الإلكترونية - الأدوات والمخاطر-، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص225

² شفارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية الإلكترونية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، 2015، ص17.

³ المرجع نفسه، ص18.

ثالثا: وسائل الدفع المستحدثة إلكترونيا

1. **النقد الإلكتروني:**¹ هو عبارة عن حامل إلكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر

هذا النقد. والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة؛ أي أن النقد الإلكتروني قائم على مبدأ الدفع المسبق، فهذا النوع من النقد إذا يمثل شكلا من أشكال النقد الكتابي.

2. **المحافظ الإلكترونية:**² وهي التي تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت

في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الخصائص. الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقة الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان.

3. **البطاقات البنكية:**

البطاقة البنكية عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها لشراء معظم احتياجاته، دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو حتى التلف.³

ويرجع ظهور هذه البطاقات إلى سنة 1914م في الولايات المتحدة الأمريكية؛ عندما أصدرت شركة (western union) وهي مؤسسة مالية أمريكية تعمل في مجال تحويل الأموال -بطاقات معدنية لتسوية مشتريات عملائها من منتجات الشركة، وكانت تعطى لبعض العملاء المميزين للشركة وتمنح لحاملها مزايا خاصة.

ثم تلا ذلك قيام بعض الفنادق الكبرى والمحلات التجارية وشركات البترول بإصدار بطاقات معدنية خاصة بكل منها، ففي عام 1924م؛ قامت شركة (general petroleum corporation) وهي شركة بترول في كاليفورنيا، والتي أصبحت فيما بعد (Mobil Oil) بإصدار أول بطاقة توزع على الجماهير لدفع

¹ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص151

² وهيبة عبد الرحيم، إجلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص44.

³ عبد المنعم راضي: وفرج عزت: اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001، ص26

قيمة البنزين المباع لهم في محطاتها المنتشرة في جميع أنحاء البلاد على أن تسدد المبالغ المستحقة للشركة في تاريخ لاحق.

وفي عام 1950م؛ وفي إحدى مطاعم مانهاتن كان رجل الأعمال الأمريكي الشهير (مكنمارا) وصديقه المحامي (شنايدر) قد تناولا العشاء، وعند دفع الحساب اكتشفا أنهما قد نسيا حافظتي النقود ولم يستطيعا دفع الحساب، ولم أي منهما معروفا لدى صاحب المطعم، مما اضطرهما للدخول في مناقشات وتبريرات، وبعد أخذ ورد أقنعا صاحب المطعم بتركهما دون أن يدفعا الحساب ودون اقتيادهما إلى مركز الشرطة. وبالتفكير في هذه الحادثة تولدت لديهما فكرة إنشاء مشروع أو مؤسسة تضمن للمطاعم المشتركة لديها وفاء حسابات العملاء المنضمين إليها، ويتم ذلك بموجب بطاقات تصدرها المؤسسة للمنضمين إليها مقابل اشتراك سنوي، وتقدم هذه البطاقة للمطعم الذي يكتفي بدلا من الحصول على ثمن الوجبة فورا بالحصول على توقيع العميل حامل البطاقة على فاتورة معدة لذلك، ترسل نسخة منها للمؤسسة المصدرة لتتولى دفع الحساب وتقيد قيمته على العميل، وتقوم المؤسسة بصفة دورية بإرسال كشف حساب للعميل ليقوم بسداده للمؤسسة.

وفي نفس الوقت وفي كاليفورنيا؛ كانت هناك فكرة تجول في ذهن السيد (بلومنجدال) الابن الأصغر لمؤسس سلسلة محلات تحمل نفس الاسم بطرح بطاقة باسم (dine and sign)، وقد تقابل كل من السيد (مكنمارا) والسيد (بلومنجدال) وقررا توحيد جهودهما لإنشاء مؤسسة تضمن للمطاعم الوفاء بحسابات العملاء، ونتيجة لهذه الجهود فقد تم طرح بطاقة (داينرز كلوب) (diners club) في عام 1951م، ورغم أن هذه البطاقات اقتصر على المطاعم في البداية، إلا أنها سريريا ما تطورت لتشمل الفنادق والمحلات التجارية الكبرى وغيرها من المؤسسات.

إلا أنه يمكن القول بأن البداية الحقيقية للبطاقات بالمفهوم الحديث ظهر عام 1951م؛ ببدء تدخل البنوك الأمريكية في هذا المجال، وكان أول البنوك الأمريكية التي أصدرت بطاقات الائتمان هو بنك ناشيونال فرانكلين (franklin national bank) في نيويورك، وأخذت البنوك الأمريكية على عاتقها إصدار هذه البطاقات والتوسيع في دائرة استخدامها، بحيث أصبح لحاملها الحق في استخدامها لشراء كل احتياجاته المتنوعة دون التقيد بمنافذ التوزيع التابعة للجهة المصدرة، وعلى مستوى جغرافي واسع حتى خلال رحلاتهم في الخارج. ثم تبع ذلك إصدار بعض المؤسسات لبطاقات أخرى؛ فظهرت بطاقة أمريكيان اكسبرس

(American Express Card) في عام 1958م، وكارت بلانش (Card Blanch)، ثم أخذت البنوك تجتمع في إصدار بطاقة واحدة؛ ففي عام 1958م قام بنك أمريكا وبنك تشيز مانهاتن بإصدار بطاقة دفع خاصة بكل منهما، ثم تطورت هذه البطاقة في 1965م وأنشئ لها مؤسسة مستقلة أطلق عليها (National Bank Americard Corporation)، ونتيجة لنجاح هذه البطاقة فقد وصل عددها (22) مليون بطاقة سنة 1969م.¹ ويمكن تقسيم بطاقات الدفع الإلكتروني إلى الأنواع التالية:²

أ. أنواع البطاقات بالنظر إلى الجهة المصدرة: ونميز بين بطاقات تصدرها المؤسسات التجارية كالمطاعم، الفنادق والمحلات التجارية، ومن أمثلتها Carrefour وبعض الفنادق Novtel، Meridien وبطاقات تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية مثل الأمريكان إكسبرس وبطاقات الدينرز كلوب، بالإضافة إلى البطاقات المصرفية مثل البطاقة الزرقاء والبطاقة الذهبية.

ب. أنواع البطاقات بالنظر إلى نظم تكوينها وتصنيفها:

✓ البطاقات البلاستيكية البسيطة: هي قطع مستطيلة من البلاستيك يستخدمها التاجر الذي تحصل عليها من حاملها داخل الآلة ويزودها بثلاث نسخ من الفاتورة؛ ليتم طباعتها بعد ذلك والتوقيع عليها من طرف حاملها ثم ترسل نسخة منها إلى البنك، غير أنها لا تستخدم للسحب النقدي من الموزعات الآلية كما أنها معرضة للغش والتزوير.

✓ البطاقات ذات الأشربة الممغنطة: هي بطاقات بلاستيكية مزودة بأشربة ممغنطة في الخلف في صورة خطوط عريضة سوداء متصلة أو منفصلة. وهي تسمح بإجراء عمليات السحب النقدي والدفع للتجار لكنها بدورها معرضة للتزوير.

✓ البطاقات الرقائمية (Chip Cards): تحتوي هذه البطاقة البلاستيكية على شريحة ذات ذاكرة من السليكون، تتضمن قيد قيمة النقود في الحساب المصرفي لحاملها، وتقوم بعمليات التمويل المصرفي

¹ حمود محمد غازي الحمادة: العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 21-23

² نفس المرجع، ص 45-59

من خصم وإضافة من حسابات العميل بقيمة معاملته، ولهذه البطاقة ثلاثة أنواع (بطاقة ذاكرة، البطاقة الذكية والبطاقة حادة الذكاء). حيث تتميز بالسعة الهائلة لتخزين البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى تخزين اسم صاحبها ورقم حسابه وبيانات البنك،... إلخ

ت. أنواع البطاقات بالنظر إلى وظيفتها: فمنها ما يمكن حاملها من سحب النقود من الموزعات الآلية، ومنها ما يمكنه من الوفاء للتجار بثمن السلع والخدمات التي حصل عليها، ومنها ما تقدم ائتمان لحاملها من مصدرها، وأخيرا ممكن أن تقوم هذه البطاقات بوظيفة ضمان الشيكات.

المطلب الثاني: وظائف أخرى للبنوك التجارية

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: تقبل الودائع بكافة أنواعها

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية حيث تقوم هذه الأخيرة بقبولها من كافة الأفراد ومن الشركات ومن المؤسسات من خلال فتح حسابات الودائع لعملائها وتحويل النقود الحاضرة إلى ودائع¹، حيث يتم تقييد الودائع على شكل مبالغ مالية في دفاتر لدى البنوك التجارية، وتكون إما بالعملات المحلية أو الأجنبية، يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك، وهذه الودائع تصنف حسب حركة السحب منها أو بالإضافة عليها إلى ودائع جارية وودائع غير جارية.²

ثانياً: تشغيل موارد البنك في شكل قروض أو استثمارات متنوعة³

من أهم الوظائف التي تضطلع بها الوساطة المالية هي منح القروض سواء للمؤسسات (عمومية كانت أم خاصة)، أو الحكومة أو العائلات وكذلك قطاع العالم الخارجي. وتعتمد في أداء هذه الوظيفة بصفة أساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير. ولكن هؤلاء الأشخاص تختلف حاجاتهم إلى النقود سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة وذلك تبعاً لطبيعة النشاط الذي يقومون به وحجمه، ودور الوساطة المالية أن تقوم بتلبية هذه الرغبة بمنحهم قروضا تتلاءم مع خصائص النشاط.

¹ ميرندا زغلول رزق: مرجع سبق ذكره

² حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره، ص 69

³ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 14

ثالثا: حفظ الأوراق المالية¹

حيث تقوم وحدات الأوراق المالية بالبنوك بحفظ هذه الأوراق نظير أجر يتقاضاه البنك من المودعين لها، فضلا عن ذلك فإن ما يعود إلى البنك من جراء هذه العملية هو تقوية العلاقة بينه وبين هؤلاء العملاء، مما قد يدفعهم إلى إيداع أموالهم أيضا، إضافة إلى هذه الأوراق.

أما ما يعود إلى المودع من جراء هذه العملية فيتمثل في ضمان المحافظة عليها من قبل البنك المودع لديه، والقيام بخدماتها من قبله وتحصيل كوبوناتها واستبدالها، وقد تتم عملية حفظ هذه الأوراق لدى البنوك عندما تشترط بعض شركات المساهمة على مساهميها الراغبين في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين فيها، ضرورة حيازة حد أدنى من أسهم الشركة يتم إيداعه في بنك معين.

رابعا: التحصيل المستندي (التسليم المستندي)

يعد التسليم المستندي ثاني وسيلة مهمة ومتطورة بعد الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، ومن أهم تعاريفه:

هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله؛ حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة. وتجدر الإشارة إلى أنه في التحصيل المستندي لا يتعدى التزام المصدر التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.²

وهو عملية يقدم فيها المصدر لبنكه المستندات المتفق عليها مع المستورد مصحوبة أولا بكمبيالة، موجهة للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكمبيالة، بهذا التحصيل المستندي يضمن المصدر بأن المستورد لن يحصل على المستندات التي يحتاجها لاستلام السلعة إلا إذا دفع أو قبل الكمبيالة. فهو أر صادر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المبيعة إليه، ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة، وعلى البنك تنفيذ أمر عميله وبذل كل جهد ممكن في التحصيل، غير أنه لا يتحمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل، وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعملية تصدير البضاعة لمطابقتها

¹ خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 107

² الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 122

على أمر التحصيل، إلا أنه لا توجد مسؤولية على البنك في فحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة، فهذا أمر تتم تسويته بين طرفي التعاقد.¹

خامسا: الاعتماد المستندي

هو عقد يأخذ بمقتضاه بنك يسمى (البنك مصدر الاعتماد) على عاتقه وطبقا لتعليمات يتلقاها من عميل له يسمى (طالب فتح الاعتماد)، بأن يدفع لطرف ثالث هو المستفيد أو لأمره مبلغا معيناً مقابل تقديم الأخير مستندات معينة يحددها عند فتح الاعتماد المستندي، ويمكن تعريف الاعتماد المستندي تعريفاً آخر مختصراً يفي بالغرض وهو: تعهد من البنك بالوفاء بمقدار معين من المال للمستفيد (المصدر) شريطة تلقي مستندات الشحن تكون مطابقة لشروط الاعتماد.²

سادسا: تحصيل الشيكات بأنواعها

يقصد بعملية تحصيل الأوراق التجارية " جعل البنك نائبا عن العميل في جمع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين، وقيدها في حساب العميل، أو تسليمها له نقداً". ومقابل هذه العملية يتحصل البنك على عمولة من العميل، ويتم تحديدها على أساس شخصية العميل ومركزه من حيث الثقة، وعلى أساس أهمية الورقة المسحوبة وحركة حساب العميل وعلى أساس الإجراءات التي يقوم بها البنك لتحصيل هذه الأوراق: كإرسال الإخطارات البريدية وغيرها. وتتمثل أهم أنواع الأوراق التجارية القابلة للتداول في الكمبيالة، السند الإذني والشيك؛ هذا الأخير لا يقبل إلا التحصيل، أما الكمبيالة والسند الإذني فيقبلان عمليتي التحصيل والخصم معا.³

ويتم تداول الشيك من يد إلى يد، واستعماله في إجراء المعاملات، فإذا كان هذا الشيك محرراً باسم معين فإن تداوله يتم بمجرد انتقاله من يد إلى يد. وباعتبار الشيك أمراً من صاحب الحساب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع؛ بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفاتر البنك تبعاً لاستلامه لهذه الشيكات.⁴

¹ حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره، ص 98

² حمد بن عبد الرحمن الجنيدل وإيهاب حسين أبو دية: الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 101

³ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 103

⁴ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 37

سابعاً: خصم الأوراق التجارية

الخصم هو تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها (من طرف البنك قبل حلول آجالها) بعد خصم عمولة. وعملية الخصم يمكن النظر إليها من جانبين: من جانب الدائن الأصلي، حيث الخصم معناه بيع ورقة الدين أي التنازل عنها، ومن جانب الدائن الجديد، فالخصم معناه شراء ورقة الدين، وهذا يعني تقديم مال جاهز مقابل الوفاء له من قبل المدين الأصلي. ويمكن تلخيص مزايا هذا الاعتماد في النقاط التالية:

✚ الخصم أقل مخاطرة في حالة عدم التسديد، حيث يمكن متابعة كل الموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

✚ الخصم لا يجمد أموال البنك وهذا لقصر المدة التي لا تتجاوز 90 يوماً حسب القاعدة العامة، كذلك يمكن للبنك استعمال الورقة بالتظهير أو إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

✚ الخصم مولد للودائع حيث يمكن أن تكون المبالغ المقترضة في الحساب غير مستعملة كلياً، وهو يشكل مورداً للبنك.

بالنسبة للزبون تمنح له القدرة على تحويل الحقوق لأجل إلى سيولة إضافية، كما أن تكلفة العملية تعد أقل مقارنة بالسحب على المكشوف¹.

ثامناً: تأجير الخزائن الحديدية

عملية تأجير الصناديق الحديدية هي عبارة عن عقد يلتزم البنك بمقتضاه أن يضع في العقار الذي يشغله خزانة حديدية تحت تصرف العميل وحده؛ مقابل أجر يختلف باختلاف حجم الخزانة ومدة انتفاع العميل بها.²

حيث يقوم المصرف رغبة منه في خدمة عملائه وجذب ثقتهم بإعداد خزائن حديدية لحفظ الوثائق الهامة والمستندات السرية والأشياء الثمينة والنقود، ويكون لكل خزانة مفتاحان، يسلم أحدهما للعميل، ويحفظ

¹ حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره، ص 84

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 118

الآخر لدى إدارة المصرف بعد وضعه في مظروف من القماش، ويختتم بالشمع الأحمر ويوقع العميل على أطرافه الأربعة، ولا يستعمل إلا في حالة ضياع مفتاح العميل والعائد منها هو أجره.¹

تاسعا: بيع وشراء العملات الأجنبية

تقوم البنوك ببيع وشراء النقود باستبدال العملات الأجنبية بالعملية المحلية والعكس، وذلك حسب أسعار الصرف السائدة، ويطلق على هذه العملية بعمليات الصرف الأجنبي. وقد عرف العلماء الصرف بأنه: "بيع النقد بالنقد، والفرق بين سعري الشراء والبيع يمثل ربح البنك في هذه العمليات".

وتتمثل هذه العملية في بيع وشراء العملات الأجنبية، والصكوك المقومة بعملات أجنبية سواء كان ذلك بسعر صرف ثابت أو متغير، موحد أو متنوع، مقوم مباشرة أو عن طريق وسيط معياري كالذهب، الدولار أو حقوق السحب الخاصة. بحيث تهتم البنوك بهذه العملية وذلك من أجل الوفاء بحاجات عملائها، خصوصا التجار الذين تعتمد تجارتهم على الاستيراد أو التصدير إلى الخارج، كما أن اهتمام البنوك بهذه العملية جاء نتيجة لما تدره من أرباح ناتجة عن الفرق الذي يحصل بين سعر الشراء والبيع لهذه العملات.²

عاشرا: شراء فواتير بالجملة (الفوترة)

تعود كلمة الفوترة L'affacturage إلى الكلمة الإنجليزية Factoring، والتي تعني بالنسبة لمؤسسة بيع الفواتير أو الحقوق التجارية لدى العملاء إلى البنك أو إلى مؤسسة مالية متخصصة تسمى Factor، ولقد عرفها البنك المركزي الفرنسي كالآتي: " تتمثل طريقة الفوترة في تحويل الحقوق التجارية من المؤسسة إلى البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة Factor التي تقوم بمراقبة زبائن المؤسسة وتسيير حساباتهم، بما في ذلك تحصيل ديونهم تجاه المؤسسة مقابل عائد محدد مسبقا، وتعمل مؤسسة Factor على إيجاد الضمانات اللازمة ضد المخاطر، إذن تعتبر طريقة الفوترة تقنية للتغطية والضمان من المخاطر وتحصيل الأوراق التجارية.³

¹ أحمد سليمان خصاونة: المصارف الإسلامية- مقررات لجنة يازل،- تحديات العولمة -استراتيجية مواجهة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص76

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص115

³ شوقي بورقية: التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية -دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة-، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص74

إحدى عشر: شراء مستندات التصدير (التمويل الجزافي)

التمويل الجزافي هو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن، فهو إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، بحيث يمكن المصدر من التمتع بعدد كبير من المزايا أهمها:

➤ المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر يستطيع أن يحصل عليها نقداً؛

➤ الحصول على المبلغ النقدي يسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية؛

➤ تسمح للمصدر بإعادة هيكله ميزانيته وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة رصيد السيولة الجاهزة.

➤ التخلص من التسيير الشائك لملف الزبائن، حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الديون وتجنب التعرض للأخطار المحتملة التجارية والمالية المرتبطة بالعملية.¹

اثنا عشر: الاكتتاب في الأوراق المالية²

من الملاحظ لجوء شركات المساهمة قبل تكوينها إلى البنوك كي تدير لها عملية الاكتتاب أو طرح أسهمها على الجمهور، وذلك بهدف الترويج والدعاية والإعلان عن هذه الشركات، وحرصاً من الشركات نفسها على كسب عملاء هذه البنوك، فضلاً عن تسهيل إجراء الاكتتاب للجمهور. وفي هذه الحالة تقوم البنوك بدور الوسيط في عملية الاكتتاب في الأسهم لبعض الشركات. أما عن الأساليب التي يمكن للمصرف استخدامها من أجل تقديم هذه الخدمة فإنها متعددة ومنها:

1. إصدار الأوراق المالية بدون أي ضمان من البنك، وإنما يتقاضى عمولة محددة على عمله هذا

المتمثل بالمقدار الذي استطاع تصريفه من هذه الأسهم.

2. إصدار هذه الأوراق بضمان من البنك، وهذا يعني أن البنك يكون ملزماً أن يشتري لحسابه جميع

الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها.

3. شراء جميع الأسهم التي ترغب الشركة في طرحها لاكتتاب الجمهور بسعر أقل من القيمة المحددة

للسهم، على أن يتولى البنك عملية عرض الأسهم على الجمهور بالتدريج، وبالسعر الاسمي

ويكسب البنك الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع (السعر الاسمي).

¹ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 127

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 118

ثلاثة عشر: التوريق

يعتبر التوريق أحد أهم الابتكارات المالية لمعالجة الديون المتعثرة، وقد عرف بعدة تعاريف منها: هو تحويل الديون المصرفية السائلة إلى أوراق مالية سائلة وقابلة للتداول في أسواق ورأس المال. والهدف منه هو خفض مخاطر التمويل وتكلفة الإقراض، وتوفير السيولة للبنوك، ومن طرق التوريق:

✓ استبدال الدين: استبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة.

✓ الجزئية: يتم بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي للبنك أو إلى بنك آخر متخصص في شراء الذمم وتمويلها، وهنا لا يتحمل بائع الدين أي مسؤولية فيما لو عجز المدين عن التسديد، ويتم إعادة إشعار المقترض بأن حسابه قد تم بيعه إلى المصرف وعليه التسديد له مباشرة.¹

يسمى التوريق أيضا التسديد، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، حيث يمكن الإقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المختلفة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة، من الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان. وتتداول هذه الأوراق في سوق غير منظمة وهي مضمونة بالقروض، على أن تستخدم حصيلة القروض من فوائد وأقساط في خدمة الأوراق المالية التي تم إصدارها.²

¹ طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، جامعة عين الشمس، دط، الإسكندرية، 2003، ص70

² عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص55

ملخص:

✚ السفتجة مثلها مثل السند لأمر فهي عبارة عن ورقة تجارية، ولكنها تختلف عنه في بعض الأمور الأساسية؛ فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، ومن هذه النقطة بالذات ، يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع؛

✚ الشيك أداة وفاء فورية تقوم مقام النقود في المعاملات على عكس (الكمبيالة والسند لأمر) الذي يؤدي كل منهما دورا مختلفا عن الشيك باعتبار أنهما أداتا ائتمان بدلا من الوفاء الفوري، لأنهما يتضمنان في الغالب أجلا للوفاء، فهما لا يستحقان غالبا إلا بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر؛

✚ يميز بين بطاقات تصدرها المؤسسات وبطاقات تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية مثل الأمريكان إكسبرس وبطاقات الدينرز كلوب، بالإضافة إلى البطاقات المصرفية مثل البطاقة الزرقاء والبطاقة الذهبية؛

✚ البطاقات البلاستيكية البسيطة هي قطع مستطيلة من البلاستيك يستخدمها التاجر الذي تحصل عليها من حاملها داخل الآلة ويزودها بثلاث نسخ من الفاتورة؛ ليتم طباعتها بعد ذلك والتوقيع عليها من طرف حاملها ثم ترسل نسخة منها إلى البنك، غير أنها لا تستخدم للسحب النقدي من الموزعات الآلية؛

✚ البطاقات ذات الأشرطة الممغنطة هي بطاقات بلاستيكية مزودة بأشرطة ممغنطة في الخلف في صورة خطوط عريضة سوداء متصلة أو منفصلة. وهي تسمح بإجراء عمليات السحب النقدي والدفع للتجار؛

✚ تتمثل وظائف البنوك التجارية في: تقبل الودائع بكافة أنواعها، تشغيل موارد البنك في شكل قروض أو استثمارات متنوعة، حفظ الأوراق المالية، التحصيل المستندي، الاعتماد المستندي، تحصيل الشيكات بأنواعها، خصم الأوراق التجارية، تأجير الخزائن الحديدية، بيع وشراء العملات الأجنبية، الفوترة، التمويل الجزافي، الاكتتاب في الأوراق المالية والتوريق.

أسئلة للمراجعة:

- 1: اشرح ثلاثة أنواع من الشيكات؟
- 2: ما الفرق بين الشيك المعتمد والشيك السياحي؟
- 3: ما الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر؟
- 4: أعط تعريفا للشيك الإلكتروني.
- 5: ما الفرق بين الاعتماد المستندي والاعتماد المستندي الإلكتروني؟
- 6: ما هي أنواع البطاقات البنكية؟
- 7: اشرح مراحل التحصيل المستندي بالطريقتين: نقدا وعن طريق كمبيالة.
- 8: ما الفرق بين التحصيل المستندي والاعتماد المستندي؟
- 9: اذكر مزايا الخصم التجاري؟
- 10: ما هي الأساليب التي يمكن للمصرف استخدامها من أجل تقديم خدمة الاكتتاب في الأوراق المالية؟
- 11: أعط تعريفا مبسطا للتوريق؟

الفصل الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي

تمهيد:

يلعب البنك المركزي دوراً مهماً وأساسياً في الحياة الاقتصادية؛ فهو يتدخل لتمويل النظام المصرفي بالسيوليات اللازمة، ويضمن التوازن لهذا النظام انطلاقاً من كونه الملجأ الأخير للإقراض؛ عندما تكون احتياجات التمويل أكبر من الفوائض المالية، كما يقوم بتنظيم السيولة المصرفية (بالزيادة أو النقصان) وفقاً للأهداف النقدية المتبعة. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير نظراً للظروف الاقتصادية التي شهدها العالم بعد ذلك، وأدت إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: الإطار النظري للبنك المركزي ؛
- المطلب الثاني: وسائل وأدوات البنك المركزي في السيطرة على الائتمان؛
- المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي.

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- مفهوم البنك المركزي؛
- تحديد وظائف البنك المركزي ؛
- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي؛
- تحديد الإطار الفكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم .

• الكلمات المفتاحية

البنك المركزي، وظائفه، استقلاليته، السياسة النقدية.

المطلب الأول: الإطار النظري للبنك المركزي

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مدخل تعريفي للبنك المركزي

1. تعريف البنك المركزي

لم يجمع المصرفيون والمفكرون على تعريف موحد للبنوك المركزية؛ وذلك يرجع بالأساس إلى اختلاف الأدوار التي تلعبها هذه البنوك من دولة إلى أخرى، بحسب الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي لكل دولة. ويمكن حصر تعريف البنوك المركزية فيما يلي:

البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية؛ هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية، فهو إذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية.¹

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقه مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي؛ عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد، وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.²

2. خصائص البنوك المركزية وأهدافها:

أ. خصائص البنوك المركزية:³

تتميز البنوك المركزية بعدة خصائص أهمها:

- ✓ أنها مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة؛ فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها وتحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية؛ عن طريق التوجيه والمراقبة؛
- ✓ تحتل قمة الصدارة في الجهاز المصرفي؛
- ✓ تتميز بالأحادية؛ حيث نجد بنكا واحدا في الدولة، لا يهدف إلى الربح وإنما وجد لتحقيق المصالح العامة للدولة؛

¹ عبد المنعم سيد علي: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص128

² سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص153

³ زكريا الدوري وسيرين السامرائي: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري للعملية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2006، ص26

- ✓ يتمتع بتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، وله القدرة المهيمنة على إصدار النقد
- ✓ وعمليات الائتمان في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ يمثل المؤسسة المحنكرة لعملية الإصدار النقدي.

ب. أهداف البنك المركزي:¹

- ✓ تنظيم حجم إصدار النقد والتحكم فيه؛
- ✓ الحفاظ على الاستقرار النقدي؛
- ✓ الحفاظ على استقرار وثبات سعر صرف العملة الوطنية؛
- ✓ تنظيم الائتمان والتحكم فيه، وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التحكم في معدلات التضخم والعمل على التقليل من النتائج السلبية الناتجة عنه؛
- ✓ وضع سياسات اقتصادية عامة؛
- ✓ تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ العمل على إحداث توازن ديناميكي ومستمر بين الكتلة النقدية ومقابلاتها من الإنتاج الحقيقي؛
- ✓ تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة؛
- ✓ إدارة وتسيير احتياطات الدولة من الذهب ومختلف العملات الأجنبية.

ثانياً: نشأة البنوك المركزية

إن الجذور التاريخية للصيرفة المركزية تمتد إلى منتصف القرن السابع عشر عندما لوحظ أنه في العديد من البلدان أخذ أحد المصارف يتولى تدريجياً مهمة إصدار الأوراق النقدية، والقيام بدور الوكيل المالي والصيرفي للحكومة بعد أن كان الإصدار متروكاً لكل المصارف، وعلى هذا الأساس سمي هذا المصرف في البداية ببنك الإصدار، ونجم عن تركيز الإصدار في يد بنك واحد أن أصبحت مسألة تنظيم إصدار العملة وضمان تحويلها إلى ذهب أو فضة أهم وظائفه الأساسية، وبمرور الوقت ومع تطور العمل المصرفي توسعت وظائفه لتتناول تنظيم الإصدار والإشراف على الائتمان، ويمكن القول بأن بنك ريكس السويدي الذي أنشئ عام 1656، وبنك إنجلترا عام 1694 هما أول البنوك المركزية التي ظهرت

¹ حبيب أحمد وطارق الله خان: إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثالثة، السعودية، 2010.

في العالم، كما يرجع لهما الفضل في تطوير الصيرفة المركزية، ثم ظهرت بنوك أخرى من بينها بنك فرنسا، هولندا، بلجيكا،...

ومن الملاحظ أن هذه البنوك في صورتها الأولى كانت بنوكا تجارية، ثم منحها الدولة امتيازاً لاحتكارها العمل مع حقها في الإشراف عليها وتسييرها طبقاً لقواعد مرسومة، ونتيجة لذلك تميزت هذه البنوك عن البنوك الأخرى، وأصبحت لها مكانة ومهام من بينها المحافظة على احتياطات الذهب والمحافظة على احتياطات البنوك التجارية، ثم تطورت مع مرور الوقت إلى أن أصبحت المقرض الأخير لهذه الأخيرة.¹

ثالثاً: وظائف البنك المركزي

1. وظيفة الإصدار النقدي

ويقصد بعملية الإصدار النقدي تحويل بعض الأصول التي يحوزها البنك المركزي (الحقيقية، النقدية) إلى أدوات دفع قابلة للتداول، وهو ما يمنح البنك المركزي دون سواه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية؛ فالبنك المركزي وحده قادر على التحكم في العرض النقدي الحقيقي بالزيادة أو التخفيض.²

2. وظيفة بنك الحكومة

باعتبار أن البنك المركزي ملكية عمومية فهو مستشار الدولة المالي، يساهم في رسم السياسة الاقتصادية، كما يقدم التسبيقات للخزينة العمومية ويدير حساباتها لديه، كما يدير احتياطات الدولة.³ وتتمثل هذه الوظيفة فيما يلي:⁴

أ. الوكيل والمستشار المالي للحكومة: في هذا الجانب يقوم البنك المركزي بالمهام التالية:

- ✓ الاحتفاظ بالودائع الحكومية وإدارتها بما يحقق مصلحة الحكومة؛
- ✓ وكيل الدولة في معاملاتها المالية والمصرفية؛ المحلية والخارجية؛
- ✓ التنظيم والإشراف على عمليات إصدار سندات الدين الحكومية؛

¹ حازم الببلاوي: نظريات النقود، منشأة المعارف، الإسكندرية، الإسكندرية، ص 59

² عبد المنعم سيد علي: مرجع سبق ذكره، ص 142

³ رابح حداد: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية - معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 124

⁴ رضا صاحب أبو أحمد: إدارة المصارف، دار الفكر للنشر، عمان، 2007، ص 140

- ✓ إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية؛
- ✓ تقديم المشورة للحكومة في شؤون النقد والائتمان، واقتراح ما يراه مناسباً من إجراءات وسياسات خدمة لاقتصاد البلاد.
- ب. الإشراف على السياسة النقدية: وفي هذا الجانب يعتبر البنك المركزي وكيلاً للحكومة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية العامة المسطرة من طرفها، وهو يقوم في هذا الشأن ب:
 - ✓ رسم خطة عامة للسياسة النقدية، بالنظر لمتطلبات الخطة الاقتصادية الكلية وأهدافها؛
 - ✓ التحكم في العرض النقدي بصفته المسؤول الأول والأخير عن عملية الإصدار؛
 - ✓ العمل على المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية؛
 - ✓ العمل على المحافظة على استقرار الأسعار في الدولة.
- ت. مبدأ استقلالية البنك المركزي: يقصد بهذا المبدأ منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

3. وظيفة بنك البنوك

يتموقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي للدولة، مما يجعل منه سلطة مخولة بتنظيم هذا الجهاز والرقابة على أنشطته، كما يمنح للبنوك والمؤسسات المالية الاعتمادات ويسحبها، ويراقب عمليات البنوك ويدير غرفة المقاصة، ويقدم الدعم للبنوك التجارية، ويحدد أسعار إعادة الخصم. وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يضطلع بمهمته كبنك للبنوك من خلال الرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية؛ وذلك من خلال الرقابة على أساليب الإقراض، رسم السياسة النقدية والتدخل بمختلف أدواتها من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.¹

¹ رابح حدة: مرجع سبق ذكره، ص125

المطلب الثاني: وسائل وأدوات البنك المركزي في السيطرة على الائتمان

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية¹

1. **المفهوم اللغوي:** يقصد بالسياسة في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة ما، وتعني ما يلي:
 - علم إدارة الدولة، ومن ثم الحكم ومنها مجموع المصالح العامة، مثل السياسة الداخلية والسياسة الخارجية؛
 - اتباع منهج أو طريقة لإدارة جوانب المجتمع المختلفة سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو المالي أو النقدي أو الزراعي أو الصناعي أو التجاري، ويعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً؛ حيث ظهر في القرن 19.
2. **المفهوم الضيق:** السياسة النقدية هي العمل الذي تقوم به السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض من النقود زيادة أو نقصاناً؛ وذلك كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش في كمية النقود المتداولة.
3. **المفهوم الواسع:** السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تستخدمها الحكومة والبنك المركزي والخزينة لإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة لاقتصاد الوطني. ويشتمل هذا المعنى على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من تأثير في مراقبة حجم النقود.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية²

1. **الرقابة الكمية غير المباشرة:** هي مجموعة من الأدوات والأساليب أو الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم والسيطرة على النقود والائتمان، ويقوم بتعديلها زيادة أو نقصاناً للتأثير على حجم النقود الكتابية بشكل غير مباشر، وفقاً للحالة التي يرغب معالجتها.
- أ. **سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة:** ترجع أهمية سياسة سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدي تتأثر بهما، بل إن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر

1 عبد الحليم عمار غربي: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، كتاب إلكتروني، جامعة الاقتصاد الإسلامي (KIE Publications)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018، ص 79

2 أحمد زهير شاميه وآخرون: النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 195-

التعبير عن هذه الأسعار. ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

جدول رقم (02): آلية تأثير سعر إعادة الخصم		
السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض سعر إعادة الخصم	رفع سعر إعادة الخصم
البنوك التجارية	تخفيض سعر إعادة الخصم (تكلفة التمويل)	رفع سعر إعادة الخصم (تكلفة التمويل)
الطلب على الائتمان	زيادة حجم القروض المخصصة	انخفاض حجم القروض المخصصة
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم
المصدر: عبد الحليم عمار غربي: مرجع سبق ذكره، ص 85		

ب. سياسة السوق المفتوحة: تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية في الرقابة على الائتمان، وتبدو أهمية هذه السياسة، في ما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، بالإضافة إلى التأثير في سعر الفائدة السائدة في السوق، وذلك من خلال تدخل البنك المركزي كبائع أو كمشتري للسندات والأوراق المالية.

جدول رقم (03): آلية تأثير سياسة السوق المفتوحة		
السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	شراء السندات (إقراض)	بيع السندات (اقتراض)
البنوك التجارية	فائض الاحتياطات النقدية (انخفاض i)	عجز الاحتياطات النقدية (ارتفاع i)
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم
المصدر: عبد الحليم عمار غربي: مرجع سبق ذكره، ص 86		

ت. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني: يستطيع البنك المركزي وفق هذه السياسة أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية إلى عملائها، وأن يؤثر بالتالي في حجم النقود الورقية، وفي حجم ودائع الادخار، وذلك عندما يتدخل البنك المركزي ويغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، التي يجب أن تلتزم بها البنوك التجارية.

جدول رقم (04): آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي		
السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي	رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي
البنوك التجارية	زيادة الودائع المصرفية	انخفاض الودائع المصرفية
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم
المصدر: عبد الحليم عمار غربي: مرجع سبق ذكره، ص 87		

2. **الرقابة الكمية المباشرة:** هي الإجراءات والسياسات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الائتمان بصورة مباشرة. وتختلف هذه الرقابة عن السابقة في أن الرقابة غير المباشرة يمكن أن تستخدم في الأوقات العادية وفي الأوقات غير العادية، بينما الرقابة الكمية المباشرة تستخدم بشكل مؤقت فقط، ومن وقت لآخر، أي في الظروف غير العادية، وتطبق الرقابة غير المباشرة بصفة عامة وموضوعية، على كافة البنوك التجارية في مجموعها، وعلى سوق الأوراق المالية، بينما تطبق الرقابة المباشرة في التعامل المباشر بين البنك المركزي والبنوك التجارية منفردة.
3. **الرقابة الكيفية:** وهي الرقابة الانتقائية، حيث يستخدم البنك المركزي بعض الأدوات والأساليب لتوجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى الائتمان؛ لانخفاض معدل نموها عن معدل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، أو لدعم وتشجيع الاستثمار فيها، تحقيقاً للتنمية الاقتصادية، وتسريعاً لمعدلات نمو الاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم استقلالية البنك المركزي

تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبياً؛ تتمثل في تعيين نوع من القواعد لهذه السياسة يتحتم إتباعها، في الماضي كانت ممثلة بقاعدة الذهب، غير أنه في الوقت الحالي وفي ظل غياب هذه القواعد ظهرت عدة اقتراحات لأنماط أخرى من القواعد. الأمر الذي أثرى الفكر الاقتصادي والنقدي من خلال الحوار الدائر منذ وقت طويل حول قضية "القواعد في مواجهة الحرية في التصرف"، فالواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنه يضمن عدم وجود تدخل أو ضغط من قبل السلطة السياسية، أي أن هذه القواعد تضمن له نوعاً من الاستقلال عن السلطة السياسية.¹

و الاستقلالية بمفهومها القانوني تعني: "حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية و إدارتها، و من ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق و الإبقاء على استقرار الأسعار، و ذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي و الدستور ". .

و قد أسهم العديد من الاقتصاديين و محافظي البنوك المركزية في تحديد العناصر المختلفة لاستقلالية البنك المركزي، و إن كان من الملاحظ عدم تعرض أحد هؤلاء لكافة العناصر و المتغيرات المتعلقة بالاستقلالية . و من بين أفضل الآراء التي توضح جوانب الاستقلالية يذكر رئيس البنزينك (schesinger1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني :

- استقلالية التعليمات و الأوامر عن الحكومة و البرلمان " استقلالية مؤسسية " .
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل و الحرية السياسية و الاقتصادية في استخدام هذه الأدوات " استقلالية الأدوات " .
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي " استقلالية الشخصية " .

¹ أسامة محمد الفولي وزينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص221، 222

و الواضح أنه كلما تضمن النظام الأساسي للبنك المركزي احتمالاً أكبر للتدخل من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية أو القضائية أحياناً؛ كلما انخفض مدى الاستقلالية القانونية للبنك المركزي و انخفضت معه إمكانية مساءلته عن نتائج السياسة النقدية، و خاصة فيما يتعلق بمجال استقرار الأسعار¹.

ثانياً: الإطار الفكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي و التضخم²

يذكر "lindsey" و هو عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي "federal reserve" في مؤتمر " البنوك المركزية في أوروبا الشرقية و التجارب الحديثة في الاستقلالية " الذي عقد بشيكاغو في 1994/4/22 أن مصلحة الدولة في استقلالية البنك المركزي تتركز بشكل أساسي على قضية التضخم و انعكاساتها على الأداء الاقتصادي في كل من الفترة القصيرة و الفترة الطويلة ، و حيث أن الاقتصاديين الآن - كما اعتقد - على اتفاق بشأن تفاصيل التفاعل بين التضخم و الاقتصاد الحقيقي . ففي الفترة القصيرة يمكن الحصول على مستويات مرتفعة بشكل مؤقت من الناتج و التوظيف عن طريق زيادة المصدر من النقود ، و لكن في الفترة الطويلة لا يوجد ذلك الارتباط ففي الواقع أن تكلفة الانخفاض المؤقت في البطالة أو الزيادة المؤقتة في الناتج غالباً ما تعني تضخم مرتفع و مزمن " .

و ينقسم استقرار الأسعار إلى استقرار داخلي و استقرار خارجي مع وجود علاقة تأثير قوية و متبادلة بينهما و السؤال الذي يطرح هو لماذا تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز تحكم البنك المركزي في استقرار الأسعار بمعنى تحقيق و الإبقاء على معدل تضخم منخفض ؟

و لتوضيح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي و التضخم و الإجابة على التساؤل فإنه يتم ذلك من خلال نقطتين هما :

- تحليل أثر استقلالية البنك المركزي على المسببات الداخلية للتضخم(التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية) .

- تحليل أثر استقلالية البنك المركزي على المسببات الخارجية للتضخم (التغيرات في أسعار الصرف، التضخم الخارجي) .

¹ منصورى زين: استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، 2004، ص424، 425

² منصورى زين: نفس المرجع، ص425

يتضح أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم من خلال عرض انعكاسات استقلاليته على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية و السياسة النقدية من جانب و التعارض بين سياسة سعر الصرف و السياسة النقدية من جانب آخر .

حيث ينشأ التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلا تضخميا و يذكر " fazio1993 " محافظ البنك المركزي الإيطالي في هذا الصدد " أن التخلي عن قاعدة الذهب قد خلص القائمين على أعمال البنوك المركزية من القواعد الآلية المقيدة إلا أنه في نفس الوقت أدى إلى زيادة خطر القدرة على خلق النقود ، التي قد تستخدم بصورة تؤدي إلى آثار تخريبية" . بناء على ذلك فنحن في حاجة إلى أشخاص آخرين لإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام يتمتعون بوضع قانوني مستقل و يعملون على تحقيق المصلحة العامة " .

وقد تعرضت معظم المؤلفات التي تناولت استقلالية البنك المركزي إلى أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية كعلاج للميول التضخمية، حيث يكون تصميم السياسة النقدية على أفضل نحو .

و ينشأ التعارض بين السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف في حالة قيام الحكومة (التي يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف) بتحديد أهداف لسعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار نتيجة لعدم استقلال أدوات سعر الصرف و المعروض النقدي.

وعليه فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي ، و لكن أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة التي قد يترتب عليها نتائج تضخمية ، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفاعلية في خلق توقعات ايجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية و شفافية السياسة النقدية .

ملخص:

✚ البنوك المركزية هي مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، تحتل قمة الصدارة في الجهاز المصرفي، بحيث نجد بنكا واحدا في الدولة فهو يهدف لتحقيق المصلحة العامة وليس للربح، كما يعتبر الجهة المسؤولة عن إصدار النقود؛

✚ يقوم البنك المركزي بثلاثة وظائف رئيسية تتمثل في: "الإصدار النقدي (تحويل بعض الأصول التي يحوزها البنك المركزي إلى أدوات دفع قابلة للتداول)، بنك الحكومة (الوكيل والمستشار المالي للحكومة، الإشراف على السياسة النقدية وعزله عن أي ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية) وبنك البنوك (الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي، الرقابة على الائتمان وإدارة السياسة النقدية)؛

✚ الاستقلالية بمفهومها القانوني تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها، و من ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق و الإبقاء على استقرار الأسعار، و ذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي و الدستور؛

✚ تكمن أهمية استقلالية البنك المركزي في إعطائه الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة التي قد يترتب عليها نتائج تضخمية ، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفاعلية في خلق توقعات ايجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية و شفافية السياسة النقدية.

✚ يتدخل البنك المركزي حسب الحالة الاقتصادية العامة والخاصة بالقطاع المعني، من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية، لمعالجة المشكل الاقتصادي السائد في البلد.

أسئلة للمراجعة:

- 1: ما هي خصائص البنوك المركزية؟
- 2: فيما تتمثل أهداف البنك المركزي؟
- 3: اشرح وظائف البنك المركزي.
- 4: عرف استقلالية البنك المركزي.
- 5: حدد معايير (جوانب) استقلالية البنك المركزي.
- 6: اشرح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار (مستوى التضخم).
- 7: اشرح كيف يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

الفصل الرابع: ميزانية البنك التجاري

تمهيد:

ميزانية البنك كميزانية أي مؤسسة ؛ هي صورة عن وضعيتها المالية في تاريخ معين، بحيث توضح المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، وكيفية استخدامه لهذه الموارد، كما توضح المركز المالي للبنك، ومستوى ما يتمتع به من أمان تعكسه سيولة البنك، أي مدى قدرته على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء، وهي تتكون من جانبين هما: جانب الموجودات أو الأصول والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة وهي تعتبر ثروة يمتلكها البنك أو مستحقات قانونية للبنك لدى الغير ، وجانب المطلوبات أو الخصوم وحقوق الملكية والتي تمثل الموارد النقدية للبنك، وهي عبارة عن مستحقات للغير على البنك.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: ماهية ميزانية البنك التجاري؛
- المطلب الثاني: موارد البنك التجاري (جانب الخصوم)؛
- المطلب الثالث: : استخدامات البنك التجاري (جانب الأصول)؛
- المطلب الرابع: الاستخدامات غير النقدية للبنك التجاري (بنود خارج الميزانية).

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- التعرف على استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة ؛
- التعرف على جانب المطلوبات أو الخصوم وحقوق الملكية ؛
- تحديد البنود خارج الميزانية في البنك.

• الكلمات المفتاحية

ميزانية بنك تجاري، موارده، استخداماته، بنود خارج الميزانية.

المطلب الأول: ماهية ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين هما: جانب الموجودات أو الأصول والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة، وجانب المطلوبات أو الخصوم وحقوق الملكية والتي تمثل التزامات البنك تجاه الغير.

وتتخذ توظيفات المصارف لأموالها شكلين رئيسيين هما التوظيفات النقدية (المباشرة)، والتوظيفات غير النقدية (غير المباشرة). بحيث تشير هذه الأخيرة إلى التوظيفات في الكفالات، الاعتمادات المستندية والالتزامات الأخرى (الحسابات خارج الميزانية أو الحسابات النظامية)، أما التوظيفات النقدية المباشرة فتتمثل في عناصر الميزانية العامة (الموجودات)، والشيكات المسحوبة بما فيها السحوبات، والأصول الثابتة هي من أشكال التوظيفات النقدية لمعظم المصارف المرخصة في أيما قطر، فبالنسبة للنقد فإنه يعتمد على سياسة المصرف في الموازنة بين السيولة والربحية.¹

وعليه فالميزانية العمومية لأي مصرف تتضمن جانبين: الجانب الأيمن يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال المصرف)، والجانب الأيسر يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال المصرف). وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب حجمها.² والجدول الموالي يوضح ميزانية بنك تجاري بشكل مختصر:

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 98

² حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل: إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث-. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 129

جدول رقم (05): الميزانية العمومية للبنك التقليدي في 31|12| ن

الأصول (الموجودات)	الخصوم (الالتزامات)
<p><u>الفئة الأولى (السيولة الحاضرة): النقدية</u> بالصندوق، الأرصدة لدى البنك المركزي، أرصدة لدى البنوك الأخرى، أرصدة لدى المراسلين بالخارج.</p>	<p><u>مصادر أموال المصرف التجاري الإيداعية</u> (الودائع): الودائع الجارية، الحساب للاطلاع، ودائع التوفير، ودائع لأجل، أدونات الصندوق، ودائع من قبل الوسطاء، ودائع ادخارية، ودائع حكومية، ودائع ائتمانية.</p>
<p><u>الفئة الثانية (السيولة شبه النقدية، الاحتياطات</u> <u>الثانوية): أدونات الخزنة، أوراق تجارية</u> مخصومة، القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب.</p>	<p><u>مصادر تمويلية غير إيداعية: الاحتياطات</u> (الزامي، نظامي، اختياري)، الاقتراض من البنك المركزي، اتفاقيات إعادة الشراء، قروض اليورو دولار، الاقتراض من الأسواق المالية.</p>
<p><u>الفئة الثالثة (استخدامات طويلة الأجل): القروض</u> والسلفيات، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل.</p>	<p><u>مصادر التمويل طويلة الأجل (رأس المال الممتلك): السندات، رأس المال المدفوع.</u></p>

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: موارد البنك التجاري (جانب الخصوم)

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مصادر أموال المصرف التجاري الإيداعية (الودائع)

1. عموميات حول حسابات الودائع

يرغب الأفراد أحياناً - لاعتبارات مختلفة - في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم، ويبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها. وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ، وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها. وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف الوديعة على أنها تمثل كل ما يقوم الأفراد أو

الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف. وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى. ومنه فإن البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية؛ حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب، وهذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب، فهو يسمح بتحديد مردودية الوديعة بالنسبة للمودع، كما أن هذا الفاصل الزمني يعتبر حاسما من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبنك، إذ على أساسه يمكن تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال. ومن جهة أخرى، فإن الوديعة لا تعني تحويلا للملكية؛ أي ملكية النقود. فهي دائما ملك لصاحبها، تخرى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة وقد نقل حق التصرف فيها -ولكن بشكل مؤقت أيضا- إلى البنك.¹

أ. تعريف الحساب البنكي²

✚ من الناحية المجردة: الحساب عبارة عن رمز (رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقاته مع البنك.

✚ من الناحية العملية والقانونية: الحساب عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، تنظم بها العمليات القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين.

ب. أهمية الحساب: تكمن أهميته في³ :

- ✓ هو عبارة عن وسيلة (وثيقة) محاسبية تسمح للبنك بمراقبة كافة العمليات المالية وتسجيلها في الجانب الدائن والمدين؛
- ✓ أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب، فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب والودائع تسجل فيه؛
- ✓ وسيلة ضمان بالنسبة للبنك.

2. أنواع الودائع

بصفة عامة، يمكن حصر أصناف الودائع في تقسيمين كما يلي:

¹ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 25

² أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 77

³ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 16

أ. **الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب):** هي الودائع التي تتيح لصاحبها حق سحب جزء منها أو كلها في أي وقت يشاء، ومن أهم خصائص هذه الودائع أنها قابلة للدفع بواسطة البنك عند الطلب، وللعميل الحق في السحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات، كما يمكن للبنك بأن يمنح العميل حق السحب بما يزيد عن مقدار ماله من الودائع تحت الطلب، ويعني ذلك أنه يمكن الاتفاق على أن تتجاوز قيمة الشيكات المسحوبة حدا متفق عليه يتجاوز مقدار الحساب الجاري الدائن للعميل، وعادة فإن البنوك لا تدفع أي فائدة على الرصيد الدائن لهذا الحساب.¹ ونميز بين:

✚ **الحساب للإطلاع (حسابات الصكوك):** هو حساب بدون أجل، يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أي لحظة يريدتها وبدون أية عراقيل من طرف البنك، وكل العمليات على هذا الحساب لا تتم إلا بواسطة الشيك، لهذا يسمى حساب الشيك، ويتميز بكونه دائما "دائنا"، وهذا يعني أنه لا يمكن السحب إلا في حدود الرصيد الموجود فيه.² ومن خصائصه نذكر³:

✓ يفتح بدون شروط (بالهوية الكاملة)؛

✓ توفر الرصيد الكافي (أموال) عند السحب؛

✓ تسجل فيه عمليات خاصة بالنشاط المهني للزبون.

✚ **الحساب الجاري (ودائع جارية):** تشمل هذه الحسابات الأرصدة الدائنة الموجودة بالبنوك للتجار والصناع، سواء كانوا أفراد أم شركات، وهي مبالغ الأصل فيها أنها لا تتمتع بأي شيء من الثبات وموجهة للسحب في كل وقت لتمويل نشاط أصحابها (الودائع المتداولة)، فكل تاجر أو صانع لا يحتفظ لدى البنك الذي يتعامل معه - إلا بالجزء السائل فقط من رأس مال التشغيل، وهذا الجزء عبارة عن القدر اللازم لتمويل حركة المنشأة، وهو بهذا الوصف معرض للسحب في كل وقت لارتباطه بتلك الحركة.⁴ وعليه فله نفس خصائص الحساب للاطلاع؛ ولكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية، وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين. ويتميز أيضا بإمكانية أن يكون مدينا وهذا يعني أن البنك يسمح له بالسحب على هذا الحساب حتى ولو لم يكن أي رصيد، ذلك أنه يشهد حركة مستمرة تفوق في

¹ ميرندا زغلول رزق: مرجع سبق ذكره

² الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 17

³ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 43

⁴ أحمد شعبان محمد، موسوعة البنوك والائتمان: السياسة الائتمانية للبنوك، دار التعليم الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص 102

العادة الحركات المسجلة على مستوى حساب الشيك، ويمكن أن يستفيد أصحابها من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك وخاصة في ظل الضمانات التي تقدمها طبيعة الحركة المستمرة لهذا الحساب؛ وهذا هو أساس التفرقة بين الحسابين¹. ومن خصائصه نذكر²:

- ✓ يفتح بشروط مسبقة متمثلة في تقديم السجل التجاري، بطاقة إدارة الضرائب، عنوان المحل التجاري والعقد التأسيسي إذا تعلق الأمر بشركة بمختلف أصنافها؛
- ✓ تسجل فيه كل العمليات الحسابية الخاصة بالنشاط التجاري؛
- ✓ يتلقى مبالغ كبيرة وتحول منه الأموال؛
- ✓ يكشف على رصيد دائن (موجب)، أو مدين (سالب) في حالة استفادة الزبون من الترخيص البنكي (قرض على المكشوف).

✚ **الحساب على الدفتر (ودائع التوفير):** لا يتطلب هذا النوع من الحسابات استعمال الشيكات أثناء العمليات بين البنك وزبونه، وعلى هذا الأساس فإن كل عمليات السحب والإيداع تسجل في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فتحه، كما يمكن لصاحبه أن يستفيد من فائدة مثلما هو الشأن في الحساب الآجل³. ومن خصائصه نذكر⁴:

- ✓ وسيلة لجمع الودائع بدون أجل محدد مسبقا؛
- ✓ قدرة الزبون على السحب متى شاء؛
- ✓ عدم استعماله في تسجيل عمليات نشاط تجاري؛
- ✓ أداة لمنع الاكتناز وتسهيل الرقابة على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.

ب. **الودائع غير الجارية:** وهي ودائع محددة المدة، ومستندتها هو قيد في دفاتر البنك التجاري، وتكفل لصاحبها حق الحصول على فائدة يختلف سعرها باختلاف الأجل، وقد يكون هذا السعر ثابتا أو متغيرا، ومن أهم خصائص هذا الحساب أن رصيد الحساب الدائن لهذا النوع من الودائع يمكن سحبه أو السحب منه بناء على طلب شخصي من العميل وذلك بعد مدة معينة من تقديم هذا الطلب، كما أن العميل ليس له الحق في استخدام الشيكات في مثل هذا النوع من الودائع، حيث يمنح البنك فائدة على أقل رصيد

¹ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 17

² عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 44

³ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 18

⁴ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 46

دائن لهذا الحساب خلال فترة معينة، ومقدار سعر الفائدة على هذا الرصيد يختلف من وقت لآخر.¹
ونميز بين:

✚ **الحساب لأجل (الودائع لأجل):** على عكس الحساب للاطلاع فإن هذا الأخير يتطلب بعض الشروط عند استعماله، فالأموال تودع في هذا الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقاً، كما يستفيد صاحب الحساب من وراء ذلك من فائدة². ومن خصائصه نذكر³:

- ✓ يحتوي على معدل فائدة؛
- ✓ يفتح لغرض التوظيف المالي فقط، وليس لاستعماله في الدفع، السحب أو القيام بنشاط تجاري؛
- ✓ يسمح لصاحبه بالسحب مسبقاً قبل تاريخ الاستحقاق، لكنه لن يحصل على الفوائد كاملة؛
- ✓ قابل للتجديد عند انتهاء مدة توظيف المبالغ المالية فيه.

✚ **أذونات الصندوق:** يتحصل المودع لقاء وديعته على شهادة يعترف من خلالها البنك بدين تجاه المودع، ويلتزم بدفع هذا الدين خلال فترة معينة للمودع أو لأي طرف آخر، وتنتقل ملكية الشهادة عن طريق التظهير.⁴

✚ **ودائع بإخطار (إشعار):** هي ودائع لا يمكن سحبها إلا بعد إخطار العميل للبنك قبل مدة متفق عليها، وسعر فائدتها أعلى من الودائع تحت الطلب.⁵ فهي تقتضي التزام المودع بإخطار أو إشعار البنك بالسحب قبل وقت مناسب م تاريخ سحبها، ويقوم البنك بدفع فائدة عنها كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لأن المودع في كلتا الحالتين يضحى بحرية سحب وديعته عند الطلب، وتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية والمتمثل في سعر الفائدة المصرفي.⁶

✚ **ودائع من قبل الوسطاء:** هي ودائع تقدم من صغار المودعين إلى وسطاء ماليين ليقوموا بدورهم بجميع مبالغ كبيرة وتقديمها للبنك؛ وذلك من أجل تأمين وديعهم وضمان حصولهم عليها في حال إفلاس البنك.

¹ ميرندا زغلول رزق: مرجع سبق ذكره

² الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 18

³ عبد القادر بحيح: مرجع سبق ذكره، ص 45

⁴ وليد العايب ولجلو بوخاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة الحسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 155

⁵ فائق شقير وآخرون: محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الثانية والثامنة، 2002، 2008، ص 60

⁶ جعفر محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص 73

➤ **ودائع ادخارية (دفاتر الادخار والتوفير):** وتمثل هذه الودائع؛ الأموال التي يحتفظ بها أصحابها بقصد الإدخار، وبدلاً من أن تترك هذه الأموال عاطلة بدون استثمار؛ فإن أصحابها يودعونها لدى المصارف لتجميعها، ومن ثم لتوجيهها في المستقبل إلى وجه من وجوه الاستثمار المنتج، وإلى أن يحين وقت الحاجة إليها؛ يحصل أصحابها على العائد، دون أن يضحوا باعتبار السيولة، حيث يستطيع أصحابها السحب منها في أي وقت، كما هو الحال في الودائع الجارية.¹

➤ **شهادات الإيداع:** تعتبر شهادات الإيداع إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي يتم تداولها في سوق النقد، وهي أدوات دين تمنح لحاملها حقا مقابل وديعة بنكية مودعة لأجل محدد، وعادة ما تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الشهادات لقيم اسمية مختلفة لآجال زمنية متفاوتة حسب مدة الوديعة التي غالبا ما تحدد بأقل من سنة. وقد ظهرت نتيجة لحدة التقلبات في أسعار الصرف والاضطرابات في الأسواق النقدية والمالية، وتقلص فرص الاستثمار المحلي.²

فهي شهادات معطاة للمودعين مقابل المبالغ التي يودعونها ومعدلات فائدتها مرتفعة، ويحصل المودع على دخل ثابت من تاريخ الاستحقاق، كما يمكن الحصول على جائزة كبيرة دورية مع احتفاظه بالمال المكتتب به بالإضافة إلى السيولة وإمكانية استرداد قيمتها في أي وقت.³

وقد ظهرت هذه الأداة نتيجة لمعاناة السوق المحلية من عدم وفرة القنوات الاستثمارية، فجاءت لترضي كل من المستثمر من حيث العائد، والمؤسسات المصرفية من حيث الاستقرار، فالمستثمر إما أن يستثمر أمواله في شكل حساب توفير يجني منه عائداً منخفضاً لا يشبع رغبته أو أن يلجأ إلى نظام الودائع الثابتة ذات العائد الأكبر، ولكننا نلاحظ أن لها جانباً سلبياً وهو أنه عندما تنشأ حاجة مفاجئة وماسة للمستثمر لا يستطيع أن يستفيد منها إلا بكسر الوديعة وضياع المردود عن الفترة التي قضتها أمواله لدى المؤسسة، ولذلك كان لزاماً على السوق المحلية أن تجد مخرجا يرضي كلا من الجانبين فكان إصدار ما يسمى بشهادات الإيداع المصرفية.⁴

وتوفر هذه الشهادات للمستثمر الذي يقتنيها جملة من المزايا: فهي تتيح الفرصة للمستثمر بالحصول على النقد قبل تاريخ استحقاق الوديعة عن طريق بيعها مقابل تنازله عن جزء من العائد،

¹ أحمد زهير شاميه وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 131

² حسني علي خربوش وآخرون: الأسواق المالية - مفاهيم وتطبيقات، زهران للنشر، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2012، ص 44

³ فائق شقير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 66

⁴ حسني علي خربوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 44

كما وأنها أدوات قابلة للتداول في الأسواق المحلية، إضافة إلى أن معدل العائد الذي يستطيع المستثمر الحصول عليه من شهادات الإيداع يكون أعلى نسبيا من العائد المتوقع أو الفائدة المتحققة على حسابات التوفير، وقد يكون سعر الفائدة محددًا وثابتًا على شهادات الإيداع وقد يكون في حالات أخرى عائما، وتسمى الأخيرة بشهادات إيداع عائمة، وعادة تكون الفائدة في شكل هامش إضافي أو سعر إضافي على أساس سعر فائدة معين مثل SIBOR (سعر الفائدة السائد بين البنوك في سنغافورة) أو LIBOR (سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن) أو غيره من أنواع شهادات الإيداع المستقبلية، وتصدر بواسطة البنوك التجارية بناء على عقد بين البنك والمودع بفائدة ثابتة محددة مقدما على أساس إصدارها في تاريخ محدد في المستقبل.

إن سندات معدل الفائدة العائم مقيدة للشركة المصدرة للسندات وللمستثمرين أيضا، فإذا انخفضت معدلات الفائدة في السوق النقدي فإن الشركة تستفيد من انخفاض تكاليف الفائدة، أما إذا ارتفعت معدلات الفائدة النقدية فإن حملة هذه السندات تستفيد من زيادة دخل الفائدة، وبما أن الفائدة المدفوعة على هذه السندات تقارب دوما العائد المطلوب في السوق فإن أسعار سندات الفائدة القائمة تكون أقل عرضة للتقلبات الثابتة، أي أن خطر معدل الفائدة لهذا النوع من السندات يكون أقل، مما يمكن الشركة من الحصول على شروط أفضل عند الإصدار، ويكون المستثمرون مستعدون لتلبية هذه الشروط لأن خطر الاستثمار في هذه السندات أقل إضافة إلى ذلك تتميز شهادات الإيداع بقدر كبير من السيولة؛ فهي أداة استثمارية على درجة عالية من الأمان بالنسبة للمستثمر لأنها تصدر في معظم الأحيان بصفة لحامله، كما أنها غالبا ما تكون مضمونة من البنك المركزي. وفيما يتعلق بإصدار شهادات الإيداع فإنها تصدر في صورتين؛ أولهما: تصدر عامة للجمهور، حيث تباع بقيمة أصغر نسبيا ويطلق على هذا الإصدار Tranch CDS، ثانيهما يكون فيه إصدار هذه الأداة الاستثمارية خاصا وفقا لرغبة مجموعة من المودعين بشروط يتفقون عليها مع البنك المصدر وبقيمة أكبر نسبيا، ويطلق على هذا النوع من الإصدار Tap CDS. بحيث يتم تداول شهادات الإيداع في السوق الثانوي للأوراق المالية بنفس الأسس المتبعة في التعامل بالسندات، فشهادة الإيداع تماثل

السند فهي تباع على أساس العائد Yield وليس على أساس الخصم Discount كما هو الحال بالنسبة لمعظم أدوات النقد.¹

✚ **إيداعات حكومية أو عمومية:** هي تلك الودائع المقدمة من طرف الهيئات والأعوان العموميون في الدولة من ولاية، بلدية ودائرة.

✚ **الودائع الائتمانية:** حينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يثوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا، حيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا. إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية على كل حال، ولكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية. إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية؛ أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك.²

فهي ليست نتيجة إيداع حقيقي، وإنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية، واستخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.³

وتجدر الإشارة إلى أن الودائع الائتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك، وتنقص مع زيادتها. وتعتبر الودائع الائتمانية الوجه الآخر للقروض الائتمانية، فعندما يمنح البنك قرضا إلى شخص معين دون أن يسحبه، فمعنى ذلك أنه يمنح البنك قرضا إلى هذا الشخص قدرة شرائية تمكنه من تسوية المعاملات عن طريق استعمال الشيكات، حيث تحول الأموال كتابيا إلى حساب المستفيد الجديد، وتعتبر عملية التحويل هذه ودائع جديدة (ائتمانية)، وهذا ما يعطي في المحصلة النهائية تعادل ما بين القروض الائتمانية والودائع الائتمانية، وتبعا لذلك نقول أن البنك قد خلق عملة جديدة هي نقود الودائع.⁴

¹ حسني علي خريوش وآخرون: نفس المرجع، ص 45، 46

² الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 28

³ ميرندا زغلول رزق: مرجع سبق ذكره

⁴ الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 28

ثانياً: المصادر التمويلية غير الإيداعية في المصارف التجارية (الأموال المقترضة)

1. الاحتياطات

وهي عبارة عن المبالغ المقطوعة من الأرباح المحققة للمصرف لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك، وتكون مبالغها من حق المساهمين لأنها تقطع من الأرباح التي كان من المفروض أن تتوزع عليهم.¹ نميز بين:²

أ. **الاحتياطي الإلزامي (القانوني):** ويتم تكوينه بفرض من القانون، كنسبة معينة من الربح الصافي للدورة حتى تبلغ نسبة معينة من رأس المال، وتعد كوسيلة لوقاية الدائنين والمودعين في حالة تعرض البنك إلى خسارة أو إفلاس.

ب. **الاحتياطات النظامية:** ويتم تكوينها بموجب النظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى تحديد حد أقصى لهذه الاحتياطات كنسبة من رأس المال.

ت. **الاحتياطي العام (الاختياري):** وهو احتياطي يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك، فهو يعتبر احتياطي اختياري، كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطات أخرى للطوارئ ومخاطر الإقراض وغيرها.

هذا وتقوم البنوك التي يتجمع لديها فائض في الاحتياطي الإلزامي بإقراض بنوك أخرى تعاني من عجز فيه، هذه الأموال التي تقرضها الأولى ذات الفائض إلى الثانية التي تعاني من عجز لا تعد أوراقاً بالمعنى المفهوم ذلك أنها تمثل تعهداً غير مكتوب يضمنه البنك المركزي؛ الجهة التي تدير الاحتياطي، بموجبه يلتزم البنك المقرض برد الأموال التي اقترضها للبنك المقرض مع الفائدة المستحقة. إن تاريخ استحقاق تلك القروض قد يمتد لأكثر من يوم مع أن الأصل كان الاقتراض لمدة يوم واحد، خاصة إذا قام البنك المقرض باستخدامها في أوجه الاستثمار المختلفة، حيث يطلب تمديد فترة القرض يوماً بيوم. ويثار السؤال ما هو دور البنك المركزي؟ إنه يقوم بدور الوسيط بين البنوك المقرضة والمقرضة، وقد يكون الاتصال فيما بينها مباشرة أو بواسطة سمسار متخصص في هذا النوع من القروض.³

¹ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 73

² مشوق بورقية: مرجع سبق ذكره، ص 62

³ حسني علي خريوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 53

2. الاقتراض من البنك المركزي

وبحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة والسياسة النقدية التي تضعها الحكومة، قد يستجيب البنك المركزي لطلب الاقتراض في حال رغبته بتنشيط الوضع الاقتصادي، وقد يمتنع عن الموافقة على طلبات الاقتراض في الأوقات الاقتصادية التي يسودها التضخم، في هذه الحالة تظهر رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي في الدولة.¹

3. اتفاقيات إعادة الشراء

هي عقد بين طرفين للبيع ومن ثم إعادة الشراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أدونات خزانة، ولذلك فهي تعتبر اقتراضاً قصير الأجل باستخدام أدونات الخزانة كضمان. ومن خلال هذه الاتفاقيات تستطيع البنوك التقليدية أو منشآت الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها، فإذا كانت إحدى الشركات على سبيل المثال لديها رصيد نقدي في البنوك وليست في حاجة إليه لمدة قصيرة فإنها تستطيع استخدام هذا الفائض النقدي في شراء أدونات خزانة من البنك لحاجته للسيولة، وفي الوقت نفسه يتم الاتفاق على أن يقوم بإعادة شرائها بسعر أعلى بقليل من سعر الشراء في موعد مستقبلي محدد.²

وتمثل هذه الاتفاقيات إحدى وسائل الاقتراض التي يتبعها التجار المتخصصون في شراء وبيع الأوراق المالية بغرض تمويل مخزون إضافي من أوراق مالية سهلة التسويق. وتكون فترة الاقتراض ليوم واحد أو عدة أيام قليلة. وي طرح السؤال كيف تتم عملية الاقتراض؟ تتم بأن يلجأ التاجر إلى مسار متخصص في تلك الاتفاقيات Repo Broker للبحث عن مستثمر يبيع بموجبه الأول -بصفة مؤقتة- أوراقاً مالية بما يعادل المبلغ الذي يحتاجه كما يقوم بإبرام صفقة إعادة شراء لتلك الأوراق مع المستثمر ذاته وبسعر يفوق قليلاً السعر الذي باع له به هذه الأوراق، والملاحظ أن صفقة إعادة الشراء ستنفذ في الموعد الذي لم يعد التاجر يحتاج للأموال التي سبق وأن حصل عليها من المستثمر، وبهذا تنتهي الاتفاقية باسترجاع التاجر للأوراق المالية ورد الأموال إلى المستثمر.

وتحتسب المكاسب على الأموال المقترضة بالفرق بين عقد البيع وعقد الشراء، وإذا كانت هناك فرصة لإبرام العقدين بالقيمة ذاتها فإن المنافع أو المكاسب التي يحصل عليها المستثمر تنتمل بفائدة يحدد معدلها مسبقاً.

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 89

² جعفر محمد: مرجع سبق ذكره، ص 71

ومن هنا يتبين أن اتفاق إعادة الشراء ما هو إلا قرض قصير الأجل بضمان الأوراق المالية التي يتضمنها الاتفاق، حيث لا يترتب على عقد البيع انتقال حيازة الأوراق المالية المعنية من التاجر إلى المستثمر بل تبقى في حوزة التاجر ، ولكن ينص في الاتفاق على رهن الأوراق لصالح المستثمر. وفي بعض الحالات يطلب المستثمر أن يتم رهن مخزون التاجر من الأوراق المالية وليس فقط الأوراق المالية محل الاتفاق كضمان سداد الأموال المقرضة. وبالرغم من أن العادة جرت أن تكون فترة الاتفاق ليلة واحدة أو بضعة أيام؛ فإن ثمة اتفاقيات تغطي فترة أطول قد تصل إلى شهر أو أكثر، هذا وتعتبر البنوك التجارية السوق النشط لبيع وشراء صكوك تلك الاتفاقيات.¹

4. الاقتراض من المؤسسات المالية (قروض اليورو دولار)

ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملة الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبي للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة، وبالأخص البنوك الأوروبية. هذا ولم يعد الأمر مقتصرًا على الدولار فقط؛ إذ أصبح هناك سوق للعملة الأوروبية موازيا لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض.² يعتبر الدولار الأمريكي بالنسبة لباقي العملات الأجنبية عملة هامة تحل مركزا مرموقا لأسباب عديدة أهمها: ثبات قيمته نسبيا، مما يجعل البنوك المركزية في العالم حريصة على الاحتفاظ به ضمن احتياطياتها بغرض تسوية ديونها الدولية، بجانب أن الاقتصاد الأمريكي الذي يتبوأ مركزا قياديا في التجارة العالمية قد جعل من الدولار وسيلة دفع نقدي دولية تستخدمها البنوك التجارية. وهكذا أصبح الدولار عملة دولية مقبولة لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد في تنفيذ معظم الصفقات المالية التي تتجز في أسواق النقد العالمية، ولهذا ظهرت مصطلحات تتردد في هذه الأوق مثل: سوق اليورو دولار، سوق البترو دولار بالإضافة إلى أداة هامة يتم التعامل بها في سوق رأس المال وهي السندات الدولية. ويثار السؤال ما المقصود بسوق اليورو دولار؟ لقد استمد هذا السوق تسميته بهذا المصطلح عندما بدأت البنوك الأوروبية تفتح لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولار وتلتزم برد هذه الودائع عندما يحين أجلها للسداد بالدولار، وهذه الطريقة في التعامل المصرفي التي أخذت بها

¹ حسني علي خريوش وآخرون: مرجع سبق ذكره ، ص 53، 54

² جعفر محمد: مرجع سبق ذكره ، ص 70

البنوك الأوروبية تخالف العرف السائد لدى البنوك التجارية والقاضي برد الودائع بالعملات المحلية. وقد قامت هذه البنوك بإقراض من يحتاج إلى أموال دولارية باستخدام ما لديها من ودائع بالدولار ولكن بفائدة أعلى من تلك التي تدفعها لأصحاب الودائع، ومن هنا يستمد سوق اليورو دولار تسميته.

لكن ما يجري الآن في الأسواق الأوروبية قلل من دور اليورو دولار ودلالته وخاصة بعد أن قامت البنوك الأوروبية بتعميم تجربتها على البنوك التجارية الأخرى في معظم أنحاء العالم، كما أن الأمر أصبح مختلفا حيث لم يقتصر دور البنوك الأوروبية على قبول الودائع بالدولار فقط بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بقبول ودائع بعملات أجنبية كالمارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني،... الخ، ولذلك اقترح تغيير التسمية لتشمل Eurocurrencies وهي عبارة عن ودائع بنكية بعملات تختلف عن عملة البلد الذي يوجد فيه البنك. وهناك شرطان أساسيان لأن تكون الوديعة أوروبية (دولية) أولها أن المؤسسة التي تقبل الوديعة يجب أن تكون بنكا تجاريا، والمودع يمكن أن يكون بنكا آخر أو أي شخص أو مؤسسة أخرى غير بنكية،

أما الشرط الثاني فهو أن يكون البنك في مكان خارج البلد الذي تحمل الوديعة عملته، وتسمى البنوك التي تقبل وتقرض عملات أوروبية بالبنوك الأوروبية، **ويطرح السؤال ما أهم مزايا سوق اليورو دولار؟** يمتاز سوق اليورو دولار بالمميزات التالية:

أ. لقد لعب هذا السوق دورا رئيسيا في زيادة العرض من الأموال بالعملات الأجنبية مما يسهل عمليات التمويل فيه وخفض تكلفتها.

ب. وقد ترتب على هذا الدور الذي يؤديه هذا السوق تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة على القروض الدولية في أسواق اليورو دولار.

ت. وبسبب حرية تنقل الأموال في هذا السوق بين قطر وآخر، فقد انعكس ذلك التدفق النقدي الداخل والخارج على أسعار العملات المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، فصارت أسعار الصرف لهذه العملات تتذبذب صعودا أو هبوطا حسب زيادة أو انخفاض عرض العملات الأجنبية في سوق اليورو دولار، ويشترك في هذا السوق البنوك المركزية، البنوك التجارية، الشركات، السماسرة، الحكومات والهيئات الحكومية، صناديق الاستثمار والمؤسسات الدولية والأفراد، ويكون أي من هؤلاء إما مقترضا أو مستثمرا. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ازدهار السوق النقدي الدولي هي العائدات العالية بالنسبة للعائدات المحلية التي يمنحها

للمستثمرين وتكاليف الفائدة المنخفضة بالنسبة لتكاليف الفائدة نتيجة لعدم خضوع الأسواق

النقدية الدولية للقوانين والإجراءات التي تحكم الأسواق المالية المحلية.¹

5. **الاقتراض من الأسواق المالية:** قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق

إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام، وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها

الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعني اقتراضاً طويل الأجل.²

ثالثاً: مصادر التمويل طويلة الأجل (رأس المال الممتلك)

1. **السندات:** تعتبر مصدراً تمويلياً مباشراً خارجياً، وتشبه السندات القروض، حيث يكمن الاختلاف

بينهما في أن التمويل بالسندات يكون مباشراً، أما التمويل بالقروض فغير مباشر ومعدلات الفائدة

على السندات يكون عادة أكبر من معدلات الفائدة على القروض.³

2. **رأس المال المدفوع:** يتمثل رأس المال في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند

إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك

من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستعمل جزء كبير من رأس

المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، إذ يتم بموجب

رأس المال إيجاد الكيان الاعتباري للبنك وإعداده ليتمكن من ممارسة النشاط البنكي، ويعد رأس

المال من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد البنك عندما

يستثمرها؛ ف رأس المال يعد بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين.⁴

وهو يمثل قيمة الأسهم المكتتب بها والمدفوع قيمتها والعائد للمساهمين، وعادة ما تكون معظم أسهم

البنك أسهماً عادية بقيمة اسمية موحدة، وفي بعض الأحيان يكون هناك أسهم ممتازة؛⁵ بحيث تعتبر

الأسهم العادية والممتازة من مصادر التمويل الداخلية المباشرة، بحيث تدخل الأولى في تكوين رأس مال

الشركة إذا أنشئت لأول مرة، أو للرفع من رأس مالها إذا كانت قائمة من قبل. أما الأسهم الممتازة فتجمع

بين صفة الملكية (حصة مساهمة في رأس المال) وصفة الإقراض (يحصل حاملها على عائد محدد).⁶

¹ حسني علي خربوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 50-52

² جعفر محمد: مرجع سبق ذكره، ص 70

³ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 85

⁴ خالد خديجة وبين حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 73

⁵ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 85

⁶ شوقي بورقية: مرجع سبق ذكره، ص 12، 13

3. الأرباح المحتجزة (غير الموزعة): تعتبر الأرباح غير الموزعة من مصادر التمويل لدى البنك،

فهو تمويل ذاتي يستخدم نتيجة حجز جزء من الأرباح المتحققة وعدم توزيعها على المساهمين العاديين لتمويل التوسعات المستقبلية؛ باعتبارها أرباحاً تحققت، غير أن الشركة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم لذلك فإن تكلفتها أقل من تكلفة الأسهم العادية، حيث لا توجد تكلفة للإصدار تخصم من قيمة متحصلات بيع الأسهم.¹ بحيث تعتمد البنوك عادة إلى حجز جزء من الأرباح وعدم توزيعها لاستعمالها في توسيع نشاطها أو لتدعيم الدورات التي تقل فيها أرباح البنك عن مستوى معين، وترصد هذه المبالغ في حساب نتائج رهن التخصيص في بداية الدورة.² أي أنه يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية، ويتم استخدامها لدعم المركز المالي للمصرف، وتوسيع نشاطاته في تمويل استثمارات جديدة مما يعطي له القوة لمنافسة البنوك التجارية.³

ومما يجدر ملاحظته وبعد فحص ميزانيات كثير من البنوك أن نسبة موارد البنوك الناتجة عن رأس المال والاحتياطات ذات أهمية قليلة إذا ما قورنت بالموارد الناتجة عن الودائع. لذلك من الطبيعي أن ينظر إلى ارتفاع نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع كمؤشر أمان للمودعين في حال وجود أزمات مالية، ولكن واقع الحال يشير إلى أن هذه النسبة عادة ما تكون صغيرة، لذلك فالحماية الحقيقية للمودعين إنما تتوقف على مدى سيولة الأموال (الموجودات) التي يستثمر فيها البنك موارده؛ أي على سهولة تحويلها إلى نقود بلا خسارة.⁴

¹ صادق راشد الشمري: إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص212

² شوقي بورقية: مرجع سبق ذكره، ص62

³ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص74

⁴ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص86

المطلب الثالث: استخدامات البنك التجاري (جانب الأصول)

يعبر جانب الأصول من الميزانية عن مختلف استخدامات الموارد المتاحة في البنوك التقليدية، وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيباً تنازلياً حسب درجة السيولة،¹

أولاً: الفئة الأولى (السيولة الحاضرة، الاحتياطات الأولية)

تحتوي على مجموعات كاملة السيولة حيث يضحى بعامل الربحية مقابل عامل السيولة² وتتضمن هذه الفئة ما يلي:³

1. **النقدية بالصندوق:** وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي.
 2. **الأرصدة لدى البنك المركزي:** وتتمثل هذه الأرصدة في الحساب الجاري الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي، وحساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من إجمالي قيمة الودائع بأنواعها.
 3. **أرصدة لدى البنوك الأخرى:** وتتمثل في المعاملات المتبادلة بين البنوك التقليدية المدرجة في شكل شيكات أو تحويلات أو قروض ويتم التعامل بينها عموماً بنظام الحسابات المكشوفة.
 4. **أرصدة لدى المراسلين بالخارج:** وتتمثل في المعاملات الجارية التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج لتغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج، كدفع قيمة مستندات التصدير والقيام بعمليات التحويل وصرف العملات الأجنبية.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تحدد حجم السيولة المصرفية، فالمفروض أن تحتفظ المصارف بالسيولة لتقديم خدماتها المصرفية على أفضل وجه وبالتالي فإن حجم السيولة النقدية يعتمد على عوامل عدة منها:⁴

- ✓ حركة الودائع
- ✓ معدل الاحتياطي النقدي الذي يقرضه البنك المركزي إلى المصارف العاملة
- ✓ الحالة الاقتصادية في البلاد

¹ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 195

² خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 90

³ شوقي بورقبة: مرجع سبق ذكره، ص 64، 65

⁴ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 99

- ✓ الثقة بالجهاز المصرفي ومدى توفر مصادر أخرى للإقراض في غير المصارف العاملة
- ✓ مدى نشاط السوق المالية حيث لا توجد أسواق بالمعنى الاقتصادي في بعض البلدان النامية.

ثانيا: الفئة الثانية (السيولة شبه النقدية، الاحتياطات الثانوية)

تحتوي على موجودات يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية مثل:

1. أذونات الخزنة:

تعتبر أذونات الخزنة أدوات دين حكومية، وعادة تصدر بصفة حامله ولأجل تتراوح بين 3- 12 شهرا، وتصنف ضمن الأوراق المالية قصيرة الأجل، حيث يتم تداولها في السوق الثانوي على أساس الخصم، ويعتبر الاقتصادي Ragebot أول من اقترح فكرة تمويل خزينة الدولة في الولايات المتحدة في عام 1887 بواسطة أذونات الخزنة، ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت أذونات الخزنة من الأدوات الهامة في سوق النقد. وتصدر الحكومات هذه الأذونات لمواطنيها بغرض تشجيعهم على الادخار. ولتحقيق ذلك يتم إصدارها بشروط مغرية كأن تضمن عائد مجز لحاملها ويعفى من الضريبة على الدخل؛ وميزة الإعفاء هذه لها أهميتها الكبيرة بالنسبة للمستثمرين في البلاد التي تتقاضى حكوماتها ضرائب تصاعدية على الدخل كالولايات المتحدة، وفي أغلب الأحيان تصدر أذونات الخزنة بقيمة اسمية تبدأ من 100 دينار ومضاعفاتها، فإذا قام مستثمر على سبيل المثال واشترى قيمة إذن بمبلغ أقل من قيمته الاسمية وليكن 900 دينار فإنه (المستثمر) يتسلم القيمة الاسمية كاملة 100 دينار عند تاريخ الاستحقاق، وبذلك فإن المستثمر يحقق عائدا قدره 100 دينار، أي أن نسبة العائد الفعلي المتحقق للمستثمر 11%، ويتم تداول أسعار الخصم بالنسبة لأذونات الخزنة على أساس سعرين هما :

- ✓ سعر الشراء وهو الثمن الذي يرغب المستثمر حامل الإذن في بيعه عن طريق الوكيل في السوق المالي؛
- ✓ سعر البيع وهو الثمن الذي يطلبه وكيل من مستثمر يرغب في شراء أذونات الخزنة من السوق المالي، ويحدد سعر الشراء وسعر البيع باستخدام ما يعرف بسعر خصم الشراء وسعر خصم البيع على التوالي.¹

¹ حسني علي خريوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 48، 49.

ويمثل هذا البند من عناصر الموجودات في ميزانية البنك استثمارا مضمونا قصير المدة مع عائد مقبول، حيث يجري إصدار هذه الأذون بشكل أسبوعي عادة ولمدة واحد وتسعين يوما ولدورة قصيرة ومتكررة، ويمكن بيع هذه الأذون بالخصم في السوق النقدي في أي مرحلة قبل استحقاقها.¹

2. أوراق تجارية مخصصة:

الورقة التجارية عبارة عن سند تعهد غير مضمونة من قبل المصدر، وفيه يتعهد المصدر بدفع مبلغ محدد وفي تاريخ محدد للمشتري، وفي هذه الحالة يكون الضمان الوحيد هو قدرة المقترض الإردادية والثقة الائتمانية فيه. وهي تلك الأدوات التي تصدر عن مؤسسات مالية تتمتع بمراكز ائتمانية متينة، وتصدر بأجل قصيرة يتم التعامل بها في سوق النقد الثانوي، وتعتبر من أقدم أدوات الاستثمار القصير الأجل، واستخدامها محدود في معظم الأسواق المالية ما عدا الولايات المتحدة وكندا حيث يتوفر لها سوق واسع نسبيا.²

ويقصد بالأوراق التجارية المخصصة تلك الأوراق التي تم خصمها من طرف البنك ولم يحن بعد تاريخ استحقاقها. وبطبيعة الحال يمكن إعادة خصم هذه الأوراق؛ أي تحويلها إلى سيولة في وقت قصير، مقابل دفع تكلفة (سعر إعادة الخصم)، ولذلك تعد سيولة من الدرجة الثانية.³

والأوراق التجارية من أدوات الاستثمار التي تعطي لحاملها دخلا ثابتا وتصدر بصيغة لحامله وعلى أساس سعر الخصم مثل أدونات الخزينة، لكنها تختلف عن باقي أدوات الاستثمار قصيرة الأجل من حيث أنها تصدر في معظم الأحيان غير مضمونة وهذا يرفع درجة المخاطرة المرافقة للاستثمار فيها. وعادة تدعم الأوراق التجارية بخطط ائتمان مصرفي يحل محلها في حالة عجز الشركة المصدرة عن تجديدها عند تاريخ الاستحقاق، وطالما أن المخاطرة عالية فإن العائد المتوقع منها يكون مرتفعا أيضا وعائد الأوراق التجارية عادة يكون أعلى من العائد المحقق على الاستثمار في أدونات الخزينة ولكنه مقارب لذلك العائد المحقق عن شهادات الإيداع المصرفية.⁴

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 91، 92

² حسني علي خربوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 49، 50

³ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 198

⁴ حسني علي خربوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 50

3. **القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب:**¹ ويتكون هذا البند من الموجودات من قروض مقدمة إلى بيوت الخصم في النظام المصرفي الإنجليزي، وتكون مؤمنة لمصلحة البنك الدائن بإيداع أدونات خزينة حكومية أو كمبيالات تجارية محددة أو سندات حكومية قصيرة المدة، ومنها ما يمكن استدعاؤه أو استرداده عند الطلب، أو خلال مدة أقصاها أربعة عشر يوماً كحد أقصى، وسعر الفائدة على هذا النوع من الموجودات يعتمد على طول مدة القرض وتوفر التمويل في السوق. فالقرض اليومي overnight يجلب فائدة قليلة بالمقارنة مع القرض الذي مدته أسبوع.

ثالثاً: الفئة الثالثة (استخدامات طويلة الأجل)

يتغلب فيها عامل الربحية على عامل السيولة ومنها الموجودات المتمثلة في التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة أو طويلة الأجل.² كما يلي:

1. **تعريف القروض والسلفيات:** أمام ضعف الموارد الذاتية للمؤسسة؛ لأسباب عديدة منها: انخفاض

هامش الربح بفعل المنافسة، ارتفاع الأجور والمديونية المتزايدة، فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية تتمثل غالباً في القروض البنكية؛ التي يمكن تعريفها كما يلي:³

✚ لغة: هو القطع، يقال: قرضه يقرضه قرضاً أي قطعه. وكلمة قرض أصلها الكلمة اللاتينية credere والتي تعني وضع الثقة، وعليه فإن منح القرض يعني منح الثقة.

✚ اصطلاحاً: هو تسليف المال لتسييره في الإنتاج والاستهلاك أو مواجهة عجز مالي يستحق السداد بعد فترة حسب نوع القروض وبمعدل فائدة متفق عليه مسبقاً، كما أن للقروض ثلاثة عوامل أساسية هي: الوقت، الثقة والوعد بالوفاء بالدين.

✚ مصرفياً: تعني كلمة قرض ثلاثة معاني: الائتمان، التسليف والاعتماد.

✚ محاسبياً: يعني في المحاسبة الجانب الدائن في البنك ويمكن أيضاً للقرض أن يضعها البنك في العميل وفي قدرته على الوفاء بدينه في الآجال المحددة.

2. **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبع سنوات، وموضوعها في الغالب

الأصول الثابتة والعتاد الذي تفوق مدة امتلاكه القانونية سبع سنوات، وتوزع هذه القروض على

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: مرجع سبق ذكره، ص 91

² مرجع نفسه

³ حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره، ص 68

شكل قروض قابلة للتعبئة، وهذا راجع لأهمية المبلغ ومدة القرض.¹ فهو يهدف إلى الحصول على تجهيزات تهتك في فترة أقصاها 10 سنوات، وتقدم القروض المتوسطة الأجل عموما من طرف بنوك الودائع وبنوك الأعمال، حيث نميز ثلاثة أنواع من القروض المتوسطة الأجل المقدمة للمؤسسات تتمثل في:

أ. **تمويل الأفراد متوسط الأجل:** وتتمثل في القروض التي تقدمها البنوك للأفراد ويمكن حصرها في القرض العقاري التقليدي (الحر) والذي يساهم في تمويل شراء أو بناء مسكن جديد يكون عموما السكن الرئيسي للمستفيد، وللحصول على هذا القرض يجب توفير الضمانات مثل الرهن أو التأمين، ويكون التسديد شهريا، أو فصليا أو بشكل سداسي في شكل دفعات ثابتة أو متزايدة أو متناقصة. بالإضافة إلى القرض العقاري بمساعدة الدولة؛ الذي يختلف عن الصنف الأول في زيادة مساهمة الدولة بنسبة معينة في تمويل شراء المسكن.²

ب. **قروض متوسطة الأجل قابلة لإعادة الخصم:** حيث يقوم البنك بإعادة خصم القروض المقدمة للمؤسسة لدى البنك المركزي، ويشترط في هذه الحالة عدم تجاوز مبلغ القرض 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار باحتساب كل الرسوم.

ت. **قروض متوسطة الأجل قابلة للتحريك:** لقد جاء هذا النوع من القروض ليحل محل القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم، حيث يقوم البنك بتحريك حقوقه في السوق النقدي، إلا أن هذه الآلية لم تطبق في الجزائر.

ث. **القروض المتوسطة الأجل المباشرة:** يختلف هذا النوع من القروض عن سابقه في أن السند الإذني لأمر المصدر من طرف البنك، يمثل اعترافا بالدين وليس وسيلة لإعادة الخصم أو التحريك.

3. **قروض طويلة الأجل:** تزيد مدتها عن سبع سنوات لتصل عادة إلى عشرين سنة، وهي مخصصة

لتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة امتلاكها عن سبع سنوات مثل العقارات والبنائيات.³

أ. **التمويل طويل الأجل للأفراد (القرض الرهني):** تعتبر القروض طويلة الأجل الموجهة للأفراد قليلة جدا، حيث تنحصر في نوع واحد وهو القرض الرهني، حيث تقوم البنوك أو المؤسسات المالية

¹ حسين بلعجوز: نفس المرجع، ص 86

² شوقي بورقبة: مرجع سبق ذكره، ص 81، 82

³ حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره، ص 86

المتخصصة بإصدار أوراق رهنية تتعلق بالقروض الممنوحة للأفراد والمضمونة برهون، ولكي يستطيع البنك القيام بإعادة خصمها لدى صندوق إعادة التمويل الرهني (CRH)، يجب أن تتوفر فيها بعض الخصائص.

ب. **القروض طويلة الأجل المباشرة:** حيث تقدم هذه القروض من طرف بنوك ومؤسسات مالية متخصصة مثل بنوك الأعمال وبنوك القروض المتوسطة والطويلة الأجل، والتي تعمل على تمويل هذه القروض عن طريق إصدار السندات طويلة الأجل، وتتميز هذه القروض بحرية التفاوض بين المؤسسات والبنك حول القرض ومعدل الفائدة.

ت. **التأجير التمويلي (القرض الإيجاري):**

ظهر هذا النوع من أنواع التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما انتقل إلى أوروبا في بداية الستينات، حيث يعمد إلى تمويل الاستثمارات سواء كانت عقارا أو منقولا، وهو عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في الإيجار بتأجير أصل تمتلكه المؤسسة التي تقوم بدورها بدفع أقساط دورية تكون عموما متساوية، ويمكن للمؤسسة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل عند نهاية عقد التأجير. ومن أنواعه نجد:

- **التأجير المالي:** حيث تقوم المؤسسة باختيار الأصل الذي تحتاجه وتتفاوض مع بائع الأصل على قيمة شرائه، ثم تتصل بالبنك أو الشركة المؤجرة وتتفق معها على أن تقوم بشراء الأصل وتأجيره لها.
- **البيع وإعادة التأجير:** تقوم المؤسسة ببيع أصل تملكه إلى البنك، على أن يقوم هذا الأخير بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى للمؤسسة التي تهدف بهذا إلى توفير السيولة النقدية، ويعتبر البيع وإعادة التأجير حالة خاصة من التأجير المالي.
- **التأجير التشغيلي:** يختلف التأجير التشغيلي عن التأجير المالي في كون البنك في هذه الحالة هو الذي يقوم بصيانة الأصل المؤجر، وتضم تكاليف هذه الصيانة إلى أقساط الإيجار أو تحصلها من الشركة المستأجرة باتفاق منفصل عن عقد الإيجار.¹

¹ شوقي بورقية : مرجع سبق ذكره، ص 84-86

4. **الأصول الثابتة:** تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل أساسا في: الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل،... الخ، بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى بمصاريف التأسيس.¹

المطلب الرابع: الاستخدامات غير النقدية للبنك التجاري (بنود خارج الميزانية)

سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولا: الاعتمادات المستندية

يعتبر الاعتماد المستندي وسيلة مصرفية ابتكرها الفكر المصرفي لخدمة التجارة الخارجية، الغرض منها تسوية المشتريات بضمان مستندات تمثل البضائع المستوردة، وسمي اعتمادا مستنديا استنادا إلى المستندات المرافقة له، باعتبارها الأداة الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين أطرافه، كما أن تسليمها يمثل حيازة للبضاعة، مما يعطي الثقة لكل من المصدر والمستورد بضمان حقوقهما بواسطة البنوك بصفقتها وسيطا بين البائع والمشتري.² ويمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من زوايا مختلفة كما يلي:³

1. **الاعتماد القابل للإلغاء والاعتماد القطعي والاعتماد المؤبد:** الاعتماد القابل للإلغاء هو اعتماد

يجوز لأي من أطرافه أن يتحلل في أي وقت منه بإرادته المنفردة، ويوصف بأنه ليس التزاما وإنما هو مجرد ترتيب، ولا يتم عادة إلا بين شركة وفروعها أو بين شركة متعددة الجنسيات ووليداتها في دول أخرى أو بين أطراف بينهم ثقة لا حدود لها، بحيث يمكن إلغاؤه في أي وقت ومن أي طرف. أما الاعتماد القطعي أو غير القابل للإلغاء فهو الاعتماد الملزم للعميل الأمر من قبل البنك فاتح الاعتماد وهو الملزم لهذا الأخير تجاه المستفيد، وهو اعتماد لا يجوز فيه الرجوع ولا إلغاؤه إلا بإجماع إرادة الأطراف فيه وهم: البنك والأمر والمستفيد. والاعتماد المؤبد هو أصلا اعتماد قطعي انضم إلى البنك فاتحه بنك أجنبي يكون عادة في بلد ليضيف التزامه إليه، ويصبح في الاعتماد مدينان متضامنان: البنك فاتح الاعتماد والبنك مؤبده؛ والغرض من التأيد الذي يطلبه عادة المستفيد، هو تمكين المستفيد من الحصول على قيمة الاعتماد من أقصر طريق، أي

¹ شوقي بورقبة : نفس المرجع، ص62

² أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص25

³ معي الدين اسماعيل علم الدين: الاعتمادات المستندية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص21-28

من بنك موجود في بلده، إذا امتنع البنك المؤيد عن الدفع يمكنه أن يقاضيه في بلده، ولا يحتاج إلى الانتقال إلى بلد البنك فاتح الاعتماد للحصول على حكم ضده ولا يلغى الاعتماد المؤيد إلا بإرادة أطرافه: المستفيد والبنكان والأمر.

2. **اعتماد الاستيراد واعتماد التصدير:** تفتح البنوك اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد من الخارج بضائع، ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد، أما انضمام بنك في بلد المستفيد لتأييد هذا الاعتماد فإنه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلده، ويقوم هذا التقسيم على النظر إلى الاعتماد من وجهة حركة السلع من الدولة أو إليها، ومن زاوية التبادل التجاري، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين، أي أن يوجد أحدهما دون الآخر، كما يمكن أن يكون كل منهما اعتمادا قابلا للإلغاء أو قطعيا.

3. **اعتمادات البيوع وخطابات الاعتماد الضامنة:** الصورة المألوفة للاعتماد هي وجود عقد بيع يفتح بمناسبة اعتماد مستندي لتقديم مستندات البضاعة المشتراة من خلاله ودفع قيمتها بواسطة البنك، غير أنه إلى جانب هذه الصورة ظهرت صورة أخرى يبدو فيها الاعتماد غير متعلق بعقد بيع ولا توجد فيه بضاعة، وإنما يتعلق الاعتماد بضمان تنفيذ التزامات معينة، فهو أقرب إلى خطاب الضمان ومع ذلك يسمى اعتمادا معلقا Stand-By Letter of Credit، وقد ظهر هذا النوع من الاعتمادات في أمريكا، حيث تملك البنوك حق إصدار خطابات الضمان، فعوضت عن ذلك بإصدار خطابات اعتماد هي في حقيقتها خطابات ضمان، ويستخدم في ضمان تنفيذ عملية أو مقالة أو في دفع أجور خبراء وعمال، أو في ضمان الحق في التعويض، ولم تعد قاصرة على البنك بل يمكن أن تصدرها مؤسسات مالية أخرى مثل شركات التأمين.

4. **الاعتمادات الخطابية وغير الخطابية:** يفتح الاعتماد المستندي عادة بواسطة خطاب اعتماد يعده البنك ويرسله بالبريد إلى المستفيد، ولكن هذه الصورة أصبح من الممكن تبليغ الاعتماد بواسطة البرق أو التلكس أو الفاكس أو بواسطة أجهزة إرسال أكثر أمانا تعرف باسم سويفت "Swift"، وإذا أرسل الاعتماد بواسطة البرق أو التلكس فإنه يحتاج إلى خطاب تعزيز لاحق موقع من البنك فاتح الاعتماد.

5. **الاعتماد القابل للتحويل وغير القابل للتحويل:** عندما يحتاج البائع إلى دفع مبالغ منتجين أو موردين ليشتري البضاعة التي سيشتريها إلى الأمر بفتح الاعتماد يمكنه أن يسلك:

- ✓ طريق فتح اعتماد ظهير: أي أن يفتح اعتمادا جديدا بضمان الاعتماد المفتوح لصالحه، ويكون المنتج أو المورد هو المستفيد في الاعتماد الظهير الجديد.
- ✓ طريق تحويل الاعتماد المفتوح لصالح نفسه أو جزء منه، ويكون الاعتماد قابلا للتحويل مرة واحدة، ولكن يجوز تجزئة هذه المرة بين عدد من الموردين أو المنتجين.
- والأصل أن الاعتماد غير قابل للتحويل إلا إذا نص فيه على ذلك، ويأخذ التحويل صفة الاعتماد الأصلي، فيكون مثله قابلا للنقض أو قطيعا أو مؤيدا.

6. الاعتماد القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة: يكون الاعتماد قابلا للتجزئة عندما يسمح بشحن البضاعة شحنا جزئيا، أي على دفعات على أن يتم الوفاء من قيمة الاعتماد بنسبة ما يتم شحنه من البضاعة، ويكون غير قابل للتجزئة إذا كان يجب على المستفيد فيه تقديم البضاعة دفعة واحدة، ويدفع له على دفعات أو دفعة واحدة حسب ما إذا كانت هناك تسهيلات موردين أو لا توجد تسهيلات.

7. الاعتماد المحلي والاعتماد الخارجي: إذا كان البائع والمشتري مقيمين في دولة واحدة، وفتح لصالح البائع اعتماد لدى بنك في نفس بلدهما، فإنه يكون اعتمادا محليا، أما إذا كان في دولتين مختلفتين فإن الاعتماد يكون خارجيا.

8. الاعتمادات المقدمة و المنجزة والمؤجلة: الاعتماد المنجز هو الذي فيه تدفع قيمة البضاعة عند تقديم مستندات شحنها لشروط الاعتماد، وللبنك المعين لتداول المستندات أن يقوم بخضم كمبيالة المستفيد، ويسمى هذا باعتماد الخصم، ولكم مصدري الأصواف في استراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا كانوا يحرصون على الحصول على دفعة مقدمة من قيمة الاعتماد، ومن تقاليدهم عرف الاعتماد المقدم. وقد يكون الاعتماد مؤجلا حتى يتيح الفرصة للمستورد أن يقوم بتصريف جزء من البضاعة ليتمكن من الدفع، ويسمى الاعتماد في هذه الحالة اعتماد القبول، وقد يكون المشترط فيه هو التوقيع بالقبول على كمبيالة يسحبها المستفيد على البنك فاتح الاعتماد ويسحبها على الأمر ويوقع البنك بوصفه ضامنا، وقد يكون مؤجلا يكتفي فيه بالوفاء في المواعيد المنصوص عليها في الاعتماد المستندي دون سحب الكمبيالة.

9. اعتماد الدفعة الواحدة، والاعتماد الدائري أو المتجدد: يختلف الاعتماد الدائري عن الاعتماد القابل للتجزئة فهذا الأخير تنقص قيمته كلما قدم جزءا من البضاعة ودفع ثمنه، أما الأول فلا

تنقص قيمته بتوريد دفعة من البضاعة ودفع ثمنها، وإنما يعود مبلغ الاعتماد إلى الظهور من جديد.

10. الاعتماد المضمون والاعتماد غير المضمون: الاعتماد غير المضمون هو الذي تكون المستندات فيه مقدمة باسم المشتري أو لأمره أو لأمر البائع ومظهرة منه للمشتري، وبالعكس يكون الاعتماد المضمون الذي تصدر فيه المستندات باسم البنك أو تكون مظهرة إليه.

11. الاعتماد المغطى وغير المغطى: في الاعتماد المغطى يحصل البنك من العميل الأمر على غطاء للاعتماد، وقد يكون هذا الغطاء نقدياً، أو عينياً أي غطاء من أوراق مالية أو أوراق تجارية أو رهن بضائع أو رهنا عقارياً، والغطاء العيني هو في الواقع ضمانات للتسهيل الممنوح من البنك للأمر لفتح اعتمادات، وتكون عمولة البنك على الاعتماد المغطى بالكامل أقل من عمولته على الاعتمادات الأخرى.

12. الاعتماد العام والاعتماد الخاص: ينظر هذا التقسيم إلى البنك الوسيط الذي يوجه إليه خطاب الاعتماد المستندي، فقد يوجه إلى بنك معين أبلغ المستفيد به، فيسمى اعتماداً خاصاً، وقد يوجه بدون تحديد لبنك معين ويترك مفتوحاً لتدخل أي بنك يرغب الاضطلاع به، فيسمى اعتماداً عاماً أو مفتوحاً.

13. الاعتمادات النقدية واعتمادات المبادلة: في الاعتماد النقدي يتم تحويل قيمة الاعتماد إلى المستفيد نقداً بالعملة المتفق عليها للوفاء، أما اعتماد المبادلة فتتم العملية فيه مقايضة لا بيعاً أي يكون المقابل فيه عينا لا نقداً، فهو عبارة عن مبادلة سلع مقابل سلع مستوردة بنفس القيمة أو بقيمة أقل مع الفرق نقداً ويضمنه الاعتماد المستندي.

14. الاعتماد الأصلي والاعتماد المساعد: الاعتماد المساعد هو الذي يفتح بواسطة المستفيد من اعتماد أصلي لكي يدفع مبلغ من ثمن البضاعة إلى أشخاص أنتجوها أو وردوها إليه، ويستخدم هذا الاعتماد في الحالات التي ينص فيها الاعتماد الأصلي على أنه غير قابل للتحويل أو يكون قابلاً للتحويل، ويحول جزء منه مرة واحدة، ولا يمكن تحويل الباقي فيستخدم الاعتماد المساعد بضمناً هذا الجزء الباقي.

ثانياً: الضمان الاحتياطي

يمكن أن يضمن دفع مبلغ ورقة تجارية أو مبلغ شيك، كلياً أو جزئياً، ضامن احتياطي، حتى وغن كان هذا الضامن أحد الموقعين على الورقة أو على الشيك. وعادة ما يكون البنك هو الضامن الاحتياطي، وضمانه هذا يجعل الورقة أداة معرزة في التداول، وبالتالي يصبح بإمكان الزبون استخدامها في دفع التزاماته.

ويعتبر عن الضمان الاحتياطي بكتابة عبارة "مقبول كضمان احتياطي"، أو أية عبارة مماثلة، على نفس الورقة التجارية أو على نفس الشيك (على وجههما) أو على الورقة المتصلة بهما، أو في سند منفصل يبين فيه مبلغ الكفالة ومكان الإصدار واسم المضمون، فضلاً عن توقيع الضامن. ويعتبر الضمان الاحتياطي حاصلًا بمجرد توقيع ضامن الوفاء على وجه الشيك أو الورقة التجارية.¹

ثالثاً: الكفالات وخطابات الضمان

1. الكفالات الممنوحة لصالح المقاولين:²

تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتب في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية (صاحبة المشروع). وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان وأخيراً كفالة التسبيق.

✚ **كفالة الدخول إلى المناقصة:** وتعطى هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون الذي قام بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كتعويض إذا انسحب من المشروع. وبمجرد أن يعطي البنك هذه الكفالة يسقط عن الزبون دفع الكفالة نقداً.

✚ **كفالة حسن التنفيذ:** وتمنح هذه الكفالة من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة.

✚ **كفالة اقتطاع الضمان:** عند الانتهاء من إنجاز المشروع، عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها لمدة معينة كضمان. وحتى يتفادى الزبون تجميد هذه النسبة، ويمكنه بالتالي الاستفادة منها فوراً، يقدم له البنك كفالة اقتطاع الضمان، ويقوم بدفعها إذا ظهرت نقائص في الإنجاز أثناء فترة الضمان.

¹ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 242

² الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره، ص 64

✚ **كفالة التسبيق:** في بعض الحالات ، تقوم الإدارات صاحبة المشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التسبيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك.

2. خطاب الضمان وأنواعه:

أ. مفهوم خطاب الضمان:

خطاب الضمان (أو رسالة الضمان) هو محرر يقدمه البنك بطلب من الزبون، يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد إلى الدائن إذا عجز زبونه عن السداد خلال فترة محددة، ويأخذ البنك مقابل ذلك عمولة في شكل نسبة من مبلغ الضمان، وقد تكون مدة صلاحية خطاب الضمان قابلة للتمديد، وفي هذه الحالة يتم النص صراحة على مدة التمديد في الخطاب. وفي بعض الحالات لا يتم تحديد مدة سريان الخطاب، وإنما تربط صلاحيته بانتهاء المشروع موضوع الضمان.¹

وبموجب خطاب الضمان، فإن البنك يتحمل مخاطرة الوفاء بمبلغ الضمان للمستفيد في حالة عدم تنفيذ العميل لالتزاماته، ويمثل غطاء الضمان للبنك المصدر الذي يمكنه من خلاله تغطية ما قد يتحمله نتيجة الوفاء بتعهدده للمستفيد طبقا لهذا الخطاب، فقد يكون هذا الغطاء نقدا، أو متمثلا في بضائع وأوراق مالية، وقد يمثل هذا الغطاء 100% من قيمة الضمان، وقد يكون أقل (جزئي)، وتتوقف نسبة الغطاء على مدى ثقة البنك في المركز المالي للعميل (طالب الضمان).²

ويختلف خطاب الضمان عن الكفالة في أن هذه الأخيرة هي عقد يتضمن تكفلا بالزبون (المكفول) عن أداء التزامات، سواء كانت هذه الالتزامات دفع ديون أو تنفيذ عقود، في حالة عدم وفاء الزبون بها، في حين أن خطاب الضمان ينحصر في دفع مبلغ محدد خلال مدة معينة، أي أن البنك لا يضمن الزبون في تنفيذ المشروع أو في التزاماته الأخرى تجاه المشروع في حدود المبلغ المحدد في الخطاب إذا لم يوف بالالتزامات.³ أي أن الكفالة البنكية هي عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام، بأن يتعهد الدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه؛ أما خطاب الضمان فهو عقد نهائي يصدر عن البنك بناء على طلب عميله بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين، بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من البنك، خلال مدة

¹ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 243

² خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 122

³ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 243

محددة. وعموما فإن خطاب الضمان ما هو إلا صورة من صور الكفالة بوجه عام، إلا أن أهم ما يميزه عن الكفالة هو : أن العلاقة بين لبنك والمستفيد من هذا الخطاب تعتبر مستقلة تماما عن العلاقة القائمة بين الأمر (طالب إصدار خطاب الضمان) والمستفيد، بينما في الكفالة التي ينظمها القانون المدني يعتبر التزام الكفيل تابعا لالتزام المدين (المكفول) من حيث صحته وبطلانه.¹

كما أن خطاب الضمان يختلف عن الضمان الاحتياطي في أن هذا الأخير، يتعلق بضمان دفع مبلغ شيك أو ورقة تجارية، في حين أن خطاب الضمان موجه لجهة معينة (المستفيد) كضمان للزيون عن أداء التزاماته تجاهها (في حدود مبلغ محدد).²

ب. أنواع خطابات الضمان:

✚ خطابات الضمان الابتدائية:

يعد هذا النوع من الخطابات بمثابة تعهدات لصالح المستفيد (جهة حكومية أو غيرها) من أجل ضمان دفع نسبة معينة (تأمين نقدي) من قيمة العملية؛ التي يتنافس طالب خطاب الضمان (العميل) عليها، ويستحق الدفع عند عدم وفاء الطالب باتخاذ الترتيبات اللازمة عند رسو العملية عليه.³

فقد يطلب المورد خطاب ضمان كشرط لتوريد سلع (تجارة محلية أو دولية)، كما قد يطلبه صاحب المشروع بدلا من طلب مقدم نقدي، كما قد تطلبه إدارة الضرائب كشرط لقبول طلب الزيون بتقسيم مبلغ الضرائب المستحقة على الزيون؛ وهنا نتحدث عن **خطابات ضمان ابتدائية**.⁴

✚ خطابات الضمان النهائية:

هي أيضا تعهدات لجهة حكومية أو غيرها لضمان مبلغ معين من النقود يعادل قيمة العملية التي رست على العميل (طالب الضمان)، ويصبح الدفع واجبا من قبل البنك عند عدم وفاء العميل بالتزاماته المدرجة ضمن العقد النهائي للعملية بين العميل والجهة التي صدر خطاب الضمان لصاحبها.

¹ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 120

² رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 243

³ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 121

⁴ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 243

فمثلا قد يمثل خطاب الضمان الابتدائي ما نسبته 2% من قيمة العملية تأكيدا لجديته، واستبعادا لغير القادرين، وفي حالة الاتفاق تزداد قيمة خطاب الضمان إلى 10% مثلا من قيمة العملية لتغطية التزامه بتنفيذ العملية، ويمتد إلى فترة الضمان التي تكون عادة لمدة سنة بعد انتهاء التنفيذ.¹ وكمثال على ذلك أيضا أنه قد تشترط الجهة التي يتم التنفيذ لها (توريد سلع أو تنفيذ أعمال) خطاب ضمان يكون ساري المفعول حتى نهاية فترة التوريد أو فترة الإنجاز كضمان لأداء الزبون لالتزاماته. وفي هذه الحالة نتحدث عن **خطابات ضمان نهائية** (نهاية الأعمال).²

رابعا: القبول المصرفي

القبولات المصرفية هي أدوات دين تصدرها البنوك التجارية، وهي سحبات بنكية يستعين بها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب، فمثلا لو رغب تاجر أردني في أن يستورد بضاعة من الصين فإنه يسلك أحد البديلين الآتيين: البديل الأول أن يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي لدى البنك المحلي الذي يتعامل معه ويشترط على البنك أن يدفع ثمن البضاعة كاملا للمورد بمجرد وصول مستندات شحنها، ويطلق على هذا النوع من الاعتمادات Seight Credits.

ويلجأ المستورد إلى البديل الثاني عندما لا يملك سيولة كافية لدفع ثمن البضاعة فورا كما هو الحال في البديل الأول، كما يمكن اللجوء إليه عندما ينوي المورد أن يوفر رغبة منه مزايا ائتمانية للمستورد بغرض الترويج لنوع معين من البضاعة. ويثار السؤال ما هي الإجراءات المتبعة في هذا البديل؟ يتفق المستورد الأردني في مثالنا هذا مع أحد البنوك المحلية في الأردن لإصدار قبول مصرفي يضمن فيه للمورد الصيني الحصول على قيمة بضاعته عن طريق البنك المراسل في الصين، فيصدر البنك المحلي قبولا مصرفيا بقيمة اسمية تعادل ثمن البضاعة المستوردة؛ بحيث يسري مفعول هذا القبول المصرفي لفترة زمنية يتفق عليها بين المستورد والمورد، يسلم هذا القبول المصرفي للمورد الصيني، الذي يكون بإمكانه أن يحتفظ به لتاريخ استحقاقه، يقوم باستلام قيمته الاسمية كاملة عن طريق البنك المراسل في الصين، وإذا لم يرغب في الاحتفاظ به فإنه يمكن أن يبيع هذا القبول المصرفي في السوق الثانوي للأوراق المالية بخصم معين، وهنا نسأل لمن يباع؟ تقوم البنوك التجارية عادة بشراء هذا النوع من القبولات بغرض

¹ خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره، ص 121

² رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 243

تحقيق عائد يتمثل بنسبة الخصم، ويعزى لجوء البنوك إلى هذا الإجراء متى زادت احتياطاتها عن المستوى المرغوب الاحتفاظ به.¹

وبصفة عامة فإن القبول المصرفي يدل على تعهد البنك بدفع قيمة ورقة تجارية في تاريخ الاستحقاق إذا لم تقم الزبون بذلك، أي أن القبول يدل على ضمان البنك للزبون، ويتم القبول بكتابة كلمة "مقبول"، أو ما يدل عليها صراحة، على وجه الورقة. ويعتبر القبول بمثابة قرض لأنه يجعل الورقة التجارية أداة لدى صاحبها لدفع التزاماته.²

وتعتبر القبولات المصرفية من الأدوات الاستثمارية الهامة كما هو الحال بالنسبة لشهادات الإيداع؛ فهي تصنف من حيث آجال الاستحقاق ضمن الأدوات القصيرة الأجل، مما يوفر لها عنصر السيولة، وتتصف في معظم الأحيان بقابليتها للخصم لدى البنك المركزي؛ وهذا يوفر لمالكها ميزة الأمان، ولهذا اعتبرت القبولات المصرفية من الأدوات الفعالة لتنشيط التجارة الخارجية.

وترتبط معدلات الفائدة على القروض البنكية بعلاقة طردية مع حجم القبولات المصرفية المتداولة في سوق النقد، بمعنى أنه إذا ارتفعت أسعار الفائدة يزيد حجم القبولات المصرفية، وبالعكس إذا انخفضت أسعار الفائدة ينخفض حجم الإصدار من هذه القبولات المصرفية كما يقل الإقبال عليها، ولتفسير هذه العلاقة يحدث أنه في حالة انخفاض سعر الفائدة على القروض البنكية الأمر الذي يغري المستوردين للتوجه نحو الاقتراض بدلا من اللجوء إلى القبولات المصرفية، أما في حالة ارتفاع سعر الفائدة فيكون من الأنسب للمستورد اللجوء إلى القبولات المصرفية؛ ذلك أن أسعار فائدتها يكون في نطاق أضيق من الزيادة في أسعار الفائدة على القروض بسبب أجلها القصير، ولهذا فهي تكون الأنسب للمستورد من القروض المصرفية كمصدر من مصادر التمويل في الأجل القصير.³

¹ حسني علي خريوش وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 46، 47.

² رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص 242.

³ حسني علي خريوش: مرجع سبق ذكره، ص 48.

ملخص:

✚ الميزانية العمومية لأي مصرف تتضمن جانبين: الجانب الأيمن يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال المصرف)، والجانب الأيسر يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال المصرف). وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب حجمها؛

✚ يتكون جانب الأصول من ثلاثة فئات وهي: الفئة الأولى تمثل السيولة الحاضرة (النقدية بالصندوق، الأرصدة لدى البنك المركزي، أرصدة لدى البنوك الأخرى، أرصدة لدى المراسلين بالخارج)، الفئة الثانية تمثل السيولة شبه النقدية و الاحتياطات الثانوية (أذونات الخزنة، أوراق تجارية مخصومة، القروض القابلة للاستدعاء عند الطلب) و الفئة الثالثة وتمثل استخدامات طويلة الأجل (القروض والسلفيات، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل)؛

✚ يتكون جانب الخصوم من المصادر التالية: مصادر أموال المصرف التجاري الإيداعية (الودائع الجارية، الحساب للاطلاع، ودائع التوفير، ودائع لأجل، أذونات الصندوق، ودائع من قبل الوسطاء، ودائع ادخارية، ودائع حكومية، ودائع ائتمانية)، مصادر تمويلية غير إيداعية (الاحتياطات ، الاقتراض من البنك المركزي، اتفاقيات إعادة الشراء، قروض اليورو دولار، الاقتراض من الأسواق المالية) ومصادر التمويل طويلة الأجل (رأس المال الممتلك)؛

✚ إلى جانب عناصر الميزانية السابقة؛ فإن البنك يسجل بنود خارج الميزانية، وهي عبارة تعهدات البنك التي ينتج عنها تدفق نقدي إما داخل أو خارج ولكن في تاريخ لاحق.

أسئلة للمراجعة:

- 1: كيف يتم ترتيب كل عناصر الميزانية في جانبي الأصول والخصوم؟
- 2: ما الفرق بين الوديعة والحساب؟
- 3: ما الفرق بين الحساب الجاري والحساب للاطلاع؟
- 4: قيم تمثل مزايا شهادات الإيداع؟
- 5: ماهي أشكال إصدار شهادات الإيداع؟
- 6: ما الفرق بين الوديعة الحقيقية والوديعة الائتمانية؟
- 7: متى يلجأ البنك إلى الوديعة الائتمانية؟
- 8: اشرح اتفاقيات إعادة الشراء.
- 9: ما المقصود بسوق اليورو دولار؟
- 10: ما هي مزايا سوق اليورو دولار؟
- 11: ما هو دور رأس المال المدفوع في البنك؟
- 12: ما هي العوامل التي تؤثر على حجم السيولة النقدية في البنك؟
- 13: كيف يتم تداول أسعار الخصم على أدوات الخزينة؟
- 14: ما هي أنواع القرض الإيجاري؟
- 15: ما هي أنواع الكفالات الممنوحة لصالح المقاولين؟

الفصل الخامس: تقييم أداء البنوك التجارية

تمهيد:

يعتبر موضوع تقييم الأداء البنكي من أهم مواضيع إدارة البنوك، فنظرا لأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول، وفي تسهيل عمليات الوساطة المالية وتطويرها؛ أصبح من الضروري مراقبة عمليات البنوك، وتقييم أدائها، خاصة وأنها أصبحت تعمل في محيط متغير ويتميز بمزيد من المخاطر، الأمر الذي يستدعي المتابعة والمراقبة لتفادي التعرض لها، أو على الأقل التقليل من تأثيرها عليها.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء في البنوك التجارية ومستوياته؛
- المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم أداء البنوك.

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- تحديد مستويات تقييم الأداء في البنوك التجارية ؛
- التمكن من تقييم أداء البنوك باستخدام القوائم المالية؛
- التمكن من تقييم أداء البنوك باستخدام النسب المالية.

• الكلمات المفتاحية

تحليل مالي، التحليل الأفقي، التحليل الرأسي، النسب المالية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء في البنوك التجارية ومستوياته

سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولاً: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية¹

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية، إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها. وعموماً يمكننا القول بأن تقييم الأداء هو عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه من الأهداف التي كانت مسطرة من طرف البنك، مع ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك بغرض تحديد الانحرافات، بهدف تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة السلبية منها.

ثانياً: مستويات تقييم أداء البنوك التجارية²

من الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة البنوك التجارية في إنجاز أعمالها، باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، ووجهة النظر المعبرة عن كل مستوى، وتتمثل هذه المستويات في:

1. **المستوى الوطني:** ويضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
2. **المستوى القطاعي:** أي على مستوى الجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنك التجاري، مع السياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
3. **على مستوى البنك التجاري ذاته:** وذلك بوضع مجموعة من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنوك التجارية من وجهة نظر واحدة، رغم صعوبة تحقيق ذلك، وتمكن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر الثلاث السابقة.

¹أحلام بوعبدلي : سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص16
² نفس المرجع، ص18

المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم أداء البنوك التجارية

سنتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يكشف التحليل المالي للميزانية عن الوضع (أو المركز) المالي للمؤسسة، وهو يهدف إلى تقديم تقويم مالي شامل أو جزئي، يسمح باتخاذ قرارات من أطراف معينة، سواء كانت داخل المؤسسة (إدارة المؤسسة) أو خارجها (المقرضين، المساهمين، المحتملين، ...)، وحتى تكون نتائج التحليل مجدية بالنسبة لمتخذ القرار؛ خاصة وأن أكثر القرارات تكون استراتيجية، بحيث يجب أن يتسم الإفصاح عن القوائم المالية والبيانات بشكل عام بالدقة والمصداقية.¹

ثانياً: أساليب التحليل المالي في البنوك

1. القوائم المالية المقارنة:²

توضح هذه التغيرات التي حدثت في بنود تلك القوائم خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وتضم هذه القوائم المالية المقارنة: الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل المقارنة. ويمكن تحليل القوائم المالية المقارنة عبر طريقتين هما التحليل الأفقي، والتحليل الرأسي كما يلي:

أ. **التحليل الأفقي:** يتم هذا التحليل بدراسة سلوك بنود القوائم المالية من حيث الزيادة أو النقص عبر الزمن للتعرف على التغيرات التي حدثت في هذه البنوك، ويتم تحديد هذه التغيرات في شكل أرقام مطلقة أو نسب مئوية.

ب. **التحليل الرأسي:** ويقصد به دراسة العلاقات القائمة بين عناصر القوائم المالية في تاريخ معين، ويتم التعبير عن هذه العلاقات في شكل نسب مئوية، ويتطلب هذا التحليل إيجاد النسبة بين قيمة كل بند في القوائم المالية وبين القيمة الكلية لكافة البنود.

¹ رحيم حسين: مرجع سبق ذكره، ص200
² أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مدخل في إدارة البنوك، كتاب إلكتروني، برنامج المحاسبة بنوك وبورصات، كلية التجارة، جامعة بنها، 2007-2008.

2. النسب والمؤشرات المالية:

أ. السيولة: والتي نقصد بها مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية، بدون خسائر في قيمتها، لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. وتتمثل أهم مقاييس السيولة فيما يلي:¹

نقدية + أرصدة لدى البنوك والمراسلين

= المعيار النقدي

ودائع + أرصدة مستحقة للبنوك والمراسلين

أرصدة لدى البنك المركزي

= نسبة الاحتياطي القانوني

شيكات وحوالات + مستحق للبنوك + ودائع

نقدية + أرصدة لدى البنك المركزي + أذون الخزانة + أوراق مالية حكومية + أوراق مضمونة من الحكومة

= نسبة السيولة

ودائع + مستحق للبنوك + شيكات وحوالات

¹أحلام بوعبدلي : مرجع سبق ذكره، ص 19

ب. الربحية: تقاس قدرة البنك التجاري على تحقيق الأرباح بعدة نسب أهمها:¹

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على حقوق الملكية =

حقوق الملكية

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على الودائع =

إجمالي الودائع

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على الأموال المتاحة =

الودائع + حقوق الملكية

¹ أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مرجع سبق ذكره

ملخص:

- يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية، إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ؛
- يهدف التحليل المالي إلى تقديم تقييم مالي شامل أو جزئي، يسمح باتخاذ قرارات من أطراف معينة ، سواء كانت داخل المؤسسة (إدارة المؤسسة) أو خارجها (المقرضين، المساهمين، المحتملين، ...)
- نميز بين التحليل الأفقي الذي يتم فيه تحديد هذه التغيرات في شكل أرقام مطلقة أو نسب مئوية، والتحليل الرأسي ويتم التعبير عن هذا التحليل بإيجاد النسبة بين قيمة كل بند في القوائم المالية وبين القيمة الكلية لكافة البنود؛
- بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين في التحليل، يمكن تحليل ميزانية البنك التجاري باستخدام النسب المالية؛ مثل نسب السيولة ونسب الربحية.

أسئلة للمراجعة:

المطلوب: إجراء التحليل الأفقي والتحليل الرأسي وحساب النسب المالية المختلفة للبيانات الواردة بالقوائم المالية التالية:

جدول رقم (06): ميزانية بنك تجاري

الخصوم			الأصول		
السنة ن	السنة ن+1	البيان	السنة ن	السنة ن+1	البيان
140	100	نقدية	160	260	رأس المال
200	220	أرصدة لدى البنك المركزي	60	40	قروض من البنك المركزي
160	60	مستحق على البنوك	40	80	مستحق للبنوك
80	140	سندات حكومية	140	180	ودائع توفير
60	80	سندات غير حكومية	160	260	ودائع لأجل
100	160	أوراق مالية أخرى	260	160	ودائع جارية
180	280	قروض وسلفيات	100	60	خصوم أخرى
920	1040	إجمالي الأصول	920	1040	إجمالي الخصوم

المصدر: أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مرجع سيق نكره

أما بالنسبة لقائمة الدخل؛ فقد سجل هذا البنك البيانات التالية:

جدول رقم (07): قائمة الدخل لبنك تجاري

السنة ن	السنة ن+1	البيان
		الإيرادات
100	180	فوائد القروض
40	80	فوائد سندات حكومية
80	100	فوائد سندات غير حكومية
60	20	فوائد مستحق على البنوك
20	40	أرباح أوراق مالية أخرى
50	100	إيرادات أخرى
350	520	إجمالي الإيرادات
		المصروفات
40	80	فوائد على الودائع
60	60	مصروفات إدارية
50	80	مصروفات أخرى
150	220	إجمالي المصروفات
200	300	صافي الربح قبل الضرائب
100	150	ضرائب (50%)
100	150	صافي الربح

المصدر: أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مرجع سبق ذكره

الفصل السادس: المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها

تمهيد:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر؛ خاصة مع تغير طبيعتها ونشاطها، وتتعرض المؤسسات الوداعية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص إلى جملة من المخاطر التي تؤثر على إدارة الموجودات والمطلوبات والاحتياطات بدرجات مختلفة وعلى ربحيتها. حيث أن قيام المؤسسات المالية المصرفية بوظائفها يجعلها عرضة للعديد من المخاطر التي لا يمكن إلغاؤها، وإنما ينبغي وضع معايير وقواعد للبنوك للتعايش معها؛ خاصة أن هذه المخاطر وفي ظل المحيط المالي الجديد هي متطورة ومتجددة وليست ثابتة، لذا لا بد من إدراك طبيعتها وحجمها.

• محتويات المحور

- المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية ؛
- المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية.

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- تحديد مفهوم المخاطر ؛
- تحديد أنواع المخاطر؛
- تحديد أهمية إدارة المخاطر المصرفية وطرقها.

• الكلمات المفتاحية

الخطر المصرفي، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، إدارة المخاطر.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة ولذلك يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.¹

وهكذا فالمخاطرة تشير إلى الفرصة أو وقوع حدث غير مريح، أما المخاطر في المفهوم المالي فإنها تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف. لذلك يمكن أن نقول بأن المخاطرة تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، إذ أن كل مؤسسة أو مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة.²

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية

1. المخاطر المالية

أ. مخاطر السيولة

يرتبط هذا الخطر بمقارنة احتياجات السيولة في البنوك (المقابلة لطلبات أصحاب الودائع والقروض) مع المصادر الفعلية للسيولة (من بيع أصل أو زيادة في الخصوم)، ويعني وجود مثل هذه المخاطر احتمالية خسارة نتيجة عدم كفاية موجودات البنك لمطلوباته، وتعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية لما تكون آجال الاستحقاق لمواردها أقصر من آجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل. ويتعرض البنك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات كعدم قدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل: مرجع سبق ذكره، ص 310

² صادق راشد الشمري: استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،

السحب على الودائع من طرف المودعين، أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول كالطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية.¹

ب. مخاطر السوق

هي الخسائر الممكنة نتيجة التغيرات في ظروف السوق، أو عدم استقرار المؤشرات السوقية، وتعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر. وتتعلق هذه المخاطر بالنشاطات التفاوضية في سوق رأس المال، وتنتج عند قيام البنك بالمتاجرة في الأوراق المالية وتظهر انحرافات غير ملائمة في السوق وفي الفترة التي يقوم بتصنيفها، أي أن مخاطر السوق هي ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية نتيجة القيام بالإتجار في الأصول المالية دون القيام بأي تحوط يحميها منها، وتتمثل هذه المخاطر في احتمال انحراف أسعار الأوراق المالية عما تتوقعه المؤسسات المالية.²

ت. مخاطر الصرف

هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية.³ بحيث يتعرض البنك لمخاطر سعر الصرف إذا كان هناك مجموعة من الالتزامات مقومة بعملة أجنبية في حين لا يوجد استثمار بنفس الحجم بنفس العملة، وينشأ هذا الخطر من تباين وتغير أسعار التحويل والصرف، ويترتب عليها تحقيق خسائر من عملية إعادة التقويم، وبناء على ذلك يمكن القول بأن هذا الخطر هو الخسارة المحتملة الحدوث نتيجة لتباين وتغير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وبعضها البعض، وبينه وبين العملة الوطنية ووجود فارق كبير بين الالتزامات والاستثمارات بأحد العملات الأجنبية.⁴

ث. مخاطر سعر الفائدة

هي تعرض الموقف المالي للخطر نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة - تحركات أسعار الفائدة - والتي تؤدي إلى تراجع في الإيرادات بسبب عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول،

¹ محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء - مقررات بازل III-II-I، دار الفكر والقانون للنشر، الطبعة الأولى، المنصورة، 2011 ص15

² محمد محمود المكاوي: نفس المرجع، ص18

³ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل: مرجع سبق ذكره، ص316

⁴ عبد العاطي لاثنين محمد منسى: سعر الفائدة والبنوك واليورصات وتعريف الربا بين فقه الحيل واجتهاد أهل العلم، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2013، 177

وتتفاقم هذه الخسارة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح له الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات، ومعدلات العائد على الأصول، وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملية من حيث إعادة التسعير، ومدى الحساسية لمتغيرات سعر الفائدة.¹

2. مخاطر الأطراف المقابلة

أ. المخاطر الائتمانية (خطر العميل)

وهي المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة، أو أصل الدين أو كلاهما معاً، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية، السندات أو القروض. وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عن عجز العملاء عن السداد، عدم رغبة العميل في السداد أو عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك إما بسبب ظروف غير متوقعة، مشاكل حدثت لنشاطاته أو بسبب مباطلته، ووجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الأمر، لذلك فهي تشكل خسارة للبنك. إذن فالمخاطرة الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود نية لديه لسداد القرض وفوائده.²

ب. خطر ما بين البنوك

هو ذلك الخطر الناتج عن عدم قدرة بنك عن التسديد لبنك آخر، أو عدم قدرة مجموعة من البنوك عن التسديد لمجموعة أخرى من البنوك؛ وهنا يسمى الخطر بالخطر النظامي أو أزمة نظامية.

ت. المخاطر الدولية والمخاطر السياسية (خطر البلد):

وهي تلك الأخطار التي تؤثر على اقتصاد البلد، أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر على المجتمع بأكمله، كما أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات تعتبر من الأخطار العامة لأنه في حال حدوثها فإنه ينتج عنها مخاطر كبيرة تؤثر على اقتصاد البلد.³

¹ محمد محمود المكاوي: مرجع سبق ذكره، ص18

² محمد محمود المكاوي: نفس المرجع، ص13

³ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص29

3. المخاطر التجارية

نميز بين المخاطر التجارية العادية وهي مخاطر الخسائر التي يمكن أن تلحق حسابات الاستثمار المستخدمة في عمليات الاستثمار، ولا تؤثر هذه المخاطر على رأس مال البنك المعرض للمخاطرة، وكذا بين المخاطر التجارية المنقولة (مخاطر الإزاحة التجارية) وهي ناتجة عن تنازل البنك عن جزء من أرباحه لصالح أصحاب حسابات الاستثمار لدعم دخولهم، والمحافظة على كسب ثقتهم بالبنك وحمايته من مخاطر سحب الأموال المودعة لديه، وذلك بسبب تعرض البنك لضغوط تنافسية ناتجة عن تحقيقه لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق.¹

4. المخاطر التشغيلية والتقنية

هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية وإما إلى قصور أي منها. وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أما مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية للسيطرة على التشغيل.²

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو مختلف المنتجات المصرفية، وقد تحدث نتيجة لاختلال وظيفي في نظم المعلومات، أو نظم دفع التقارير، أو أخطاء في قواعد رصد المخاطر التقليدية. وتتمثل هذه المخاطر في احتمالات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما كان متوقعا مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبتعدد الأقسام أو الفروع وبتعدد الموظفين، وتشمل كذلك الخطأ البشري، الغش والتزوير أو قصور النظام،...

وبما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك؛ فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك كفوفاً في تقديم الخدمات والمنتجات أو العكس.³

¹ حسين سعيد وعلي أبو العز : كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية - قى الواقع وسلامة التطبيق، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، 6، 7 أوت 2014، ص17

² طارق الله خان وحبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد: إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، السعودية، 2003، ص31، 32

³ محمد محمود المكاوي: مرجع سيق ذكره، ص 17

5. مخاطر التسيير الداخلي**أ. مخاطر السمعة (خطر الاتصال الخارجي)**

هي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن البنك والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى بنوك منافسة، وقد ينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو البنك نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة أو بسبب وجود ضعف في الأنظمة السرية لدى البنك والتي قد تؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء في البنك، أو قيام البنك بممارسة أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متعددة.¹

ب. المخاطر القانونية (خطر تنظيمي)

ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف وموظفيه مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين. وقد اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن المخاطر القانونية جزء من مخاطر التشغيل أما المخاطر الرقابية فتنشأ من التغييرات في الإطار الرقابي للبلد المعين.²

ت. الخطر الاستراتيجي:

ويسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة، وعلى سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء (الاستثمار في مجالات أقل عائداً)، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصاً في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.³

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل: مرجع سبق ذكره، ص 319

² طارق الله خان وحبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 32

³ شعبان فرج: العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لكلية الماستر، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 73

المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر

على إدارة كل مصرف أن توازن بين متطلبات تحقيق الربحية العالية ومتطلبات السيولة والأمان بعد أن أصحاب رؤوس الأموال والمالكيين يضغطون باتجاه تحقيق أعلى العوائد، أما المودعين فهم يرغبون بأن تكون هناك متطلبات سيولة مرتفعة لدى الجهاز المصرفي ليضمنوا سحب أموالهم متى شاؤوا.

وتختلف وجهات نظر الكثير من الباحثين والاقتصاديين والمصرفيين في مفهوم إدارة المخاطر إلا أنهم في النتيجة يتفقون على أنها " تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها للحد من أثارها السلبية.¹

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها، وتحديد مقدار أثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم، ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها.²

ثانياً: أساليب إدارة المخاطر المصرفية³

1. سياسة تحمل الخطر

وتعني قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب المخاطر، وتتبع هذه السياسة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توافر القدرة المادية على مواجهتها. بحيث تقرر إدارة المصارف سنوياً إعدام نسبة من الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها واعتبارها من الديون المعدومة، أو القروض الهالكة التي استنفذت جزء منها على أرض الواقع، ويلاحظ مصرفياً أن المصرف عندما يفقد أمله في تحصيل هذه القروض يقوم بإعدامها وذلك لأن استمرار مبالغ هذه القروض ضمن إجمالي القروض يؤثر على قدرة المصرف على منح التسهيلات الجديدة، وفقاً لتعليمات المصرف المركزي من حيث السقوف الائتمانية الممنوحة.

¹ صادق راشد الشمري: إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، مرجع سبق ذكره، ص33

² حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل: مرجع سبق ذكره، ص310

³ أسامة عزمي سلام وشقييري نوري موسى: مرجع سبق ذكره، ص57-67

كما تتحمل إدارة المصارف في بعض الأحيان مخاطر اسحب على المكشوف لبعض العملاء وهو ما يسمى منح تسهيلات بدون ضمان (جاري مدين على المكشوف)، وذلك لأصحاب السمعة الممتازة والذين يكسبون ثقة المصرف ومن العملاء القدامى.

2. سياسة تحويل الخطر

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى شخص أو جهة أقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر، مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، وينظم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وطرفي العقد وحقوق والتزامات كل طرف. ويقوم المصرف بتطبيق هذه السياسة من خلال ما يلي:

- أ. موافقة المصارف في بعض الأحيان على منح قرض لعميل بضمن وديعة عميل آخر في المصرف (كفيل)، وعند تعثر العميل المقترض عن السداد يتم الرجوع إلى الوديعة الضامنة والحصول على قيمة القرض منها، وبالتالي قام المصرف بتحويل مخاطر عدم قدرة العميل على السداد إلى صاحب الوديعة الأصلية؛
- ب. تحويل مخاطر عدم تمكن بعض العملاء من السداد إلى مؤسسة ضمان القروض، وذلك مقابل التنازل عن جزء من الفائدة التي يحصل عليها المصرف لصالح هذه المؤسسة؛
- ت. وضع حدود معينة بدوائر التسهيلات الائتمانية لكل فرع من فروع المصرف، وعندما يطلب عميل قرضا يفوق هذا السقف يتم تحويل هذا الطلب إلى المركز الرئيسي لاتخاذ القرار المناسب؛
- ث. عند تعثر العميل عن السداد يتم تحويل القضية إلى الدائرة القانونية بالمصرف لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحويل الأقساط أو التصرف في الضمانات المقدمة؛
- ج. قيام بعض المصارف بتحويل مخاطر عدم السداد إلى شركات التأمين، والتي تتعهد بسداد الأقساط التي لم تسدد مقابل أقساط يدفعها المصرف عند بداية التعاقد.

3. سياسة الوقاية والمنع

ويقصد بهذه السياسة اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقق مسببات الخطر، والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق هذا الخطر، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية والتي قد تكون إرشادات أو تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء، كما قد تعتمد على

استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه السياسة، بحيث قد تستعين المصارف بخبراء متخصصين في شؤون الاستثمار لتحديد معالم الاستراتيجية العلمية والعملية التي تساعد على إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية، أو تقوم بتدريب الموظفين، تقسيم العمل وتوزيعه على أقسام متخصصة.

4. سياسة التجزئة والتنوع

يقصد بها تجزئة الشيء المعرض للمخاطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد لتحقيق مسبب الخطر، وذلك بجانب التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء في الحالات التي تسمح بذلك بما يحقق انتشارا للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي، ومن الأمثلة التي تتبعها المصارف تطبيقا لهذه السياسة: تنوع مجالات الاستثمار أمام المصرف، توزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة الأجل إلى متوسطة إلى طويلة الأجل بدائرة التسهيلات الائتمانية، توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية أو عدة قطاعات، التنوع في الضمانات.

5. سياسة التجميع

وتعني تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات المخاطر المتماثلة أو المعرضة لنفس مسببات المخاطر، وتوزيع عبء الخسارة الناتجة والتي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات المخاطر على جميع وحدات المخاطر المشتركة في التجمع، بحيث تقوم المصارف بما يلي:

- أ. تجميع طلبات الاقتراض في دائرة التسهيلات الائتمانية بكل مصرف وتحويل هذه الطلبات إلى المختصين بهذه الدائرة لفحصها ومتابعتها واتخاذ القرار المناسب بشأن منح أو رفض القرض؛
- ب. تجميع أكبر عدد ممكن من العاملين ذوي المؤهلات والكفاءات والخبرات، وتدريبهم بكلفة أقل؛
- ت. تزايد الاتجاه نحو الدمج نتيجة العولمة، وفتح الأسواق الجديدة، وثورة الاتصالات.

ملخص:

- ✚ المخاطرة البنكية تعني احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين؛
- ✚ يحدث خطر سعر الفائدة نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض المردودية؛
- ✚ خطر سعر الصرف يحدث بسبب انخفاض سعر عملة معينة عن السعر الذي استدان به؛
- ✚ خطر السيولة ناتج عن عدم التوفيق بين مدة الإيداع ومدة التوظيف؛
- ✚ مخاطر الأطراف المقابلة تكون نتيجة لعدم قدرة الطرف المقابل (العميل أو مؤسسة أو بنك) عن الدفع أو عجزه عن السداد، أو نتيجة خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ، وهنا يواجه البنك خطر إفلاس العميل؛
- ✚ تدخل المخاطر التجارية في التجارة والتسويق مثل: خسارة زبائن، أو سوء معالجة احتياجاتهم؛
- ✚ المخاطر التشغيلية لها عدة أسباب، فقد يكون سببها خطأ في معالجة وتنفيذ العمليات اليومية، إفشاء السر المهني؛
- ✚ نتيجة لعدم وضع خطة استراتيجية بشكل جيد، فإن البنك قد يتعرض إلى خطر استراتيجي؛
- ✚ الخطر التنظيمي ناتج عن عدم احترام القوانين والتشريعات المنصوص عليها.

أسئلة للمراجعة: حدد نوع الخطر في كل حالة من الحالات التالية:

- ✚ أنشئ بنك في نواحي مدينة فلوريدا وحقق نتائج جيدة من حيث الربحية والأداء المتميز، لكن سرعان ما قرر ملاكه نقل المقر الاجتماعي لهذا البنك إلى إحدى المدن الكبرى والاستثمار في الدولي نظرا للنجاح الذي حققه، لكن كثرة البنوك وتوسعها في تلك المدينة حال دون تحقيق طموحاتهم، فتكبد هذا البنك خسائر كبيرة على المستوى الداخلي والدولي، مما أدى إلى إفلاسه؛
- ✚ في عام 1995، وقع بنك Barings في أزمة وأفلس على إثرها وهذا البنك هو أكبر البنوك البريطانية وعمره يزيد عن مائة عام، وسبب الإفلاس هو أن موظف فرع البنك في سنغفورة كان يراهن ويقامر بأموال البنك ويخسر في المراهانات ثم يخفي المراهانات في دفاتر سرية جانبية (نشاط خارج الميزانية) حتى وصلت خسائر البنك 1.3 بليون دولار، وهكذا أفلس البنك؛
- ✚ بعد إعلان بنك الأعمال الاستثماري العملاق "ليمان برانرز" إفلاسه بتاريخ 15 سبتمبر 2008 امتدت الأزمة لتشمل عددا من المؤسسات المالية المهمة في النظام المالي الأمريكي؛
- ✚ بنك Continental Illinois National Bank تكبد بنك في عام 1984م خسائر ضخمة نتيجة القروض المعدومة التي قدمها بصفة أساسية للشركات المتخصصة في مجال الطاقة ومن التجارة في العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، ومن المعلوم أن التخصص في تقديم ائتمان لأحد القطاعات يعرض المصرف لمخاطر عالية، إذا تعرض هذا القطاع لركود أو كساد؛
- ✚ عرف بنك الخليفة في نهاية عام 2002 خسائر ضخمة نجمت عن اختراقات قانونية أدت إلى حدوث عجز كبير في الموارد يرجع إلى تهريب لرؤوس أموال كبيرة إلى الخارج، والإدلاء بتصريحات مزيفة في التقارير الاعتيادية؛
- ✚ بنك Franklin National Bank من أضخم 20 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت ودائعه في ذلك الحين تقترب من 3 بليون دولار، وفي ماي 1974م، عرف الجمهور أن البنك عاني خسائر كبيرة من وراء معاملات في الصرف الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي، وتكبد حجم ضخم من الديون المعدومة. ونتيجة لذلك بادر كبار المودعين في البنك والذين تزيد ودائعهم عن 100000 دولار وهو الحد الأقصى للتأمين على الودائع من قبل مؤسسة التأمين على الودائع الاتحادية الأمريكية إلى سحب ودائعهم من البنك.

الفصل السابع: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي.

تمهيد:

لخص الدكتور Grays. S. Becker، خواص عولمة أسواق المال بعنوان كتابه المشهور *Human Capital* واضعا بذلك حدا فاصلا بين مناهج التدريب المصرفي التقليدي ومضمون الحرفية المتطورة. ومع أن إدراك دور العنصر البشري يمثل امتدادا لنهج الثورة الصناعية بعد أن أصبحت سياسة فعلية ظلت تمارسها الوحدات المنتجة للسلع العينية والمصارف التي تقدم خدمات مالية، غير أنه وبعد صدور كتاب الدكتور بيكر عام 1964 انتقلت الفلسفة المصرفية من خندقها الضيق إلى مجالها الواسع.¹

• محتويات المحور

- المطلب الأول: الاندماج المصرفي؛
- المطلب الثاني: البنوك الشاملة؛
- المطلب الثالث: بنوك الأوفشور Offshore؛
- المطلب الرابع: التكنولوجيا المالية.

• الأهداف والمكتسبات التعليمية

- تحديد أنواع الاندماج المصرفي ؛
- تحديد آليات ومقومات التحول إلى بنوك شاملة؛
- التعرف على بنوك الأوفشور؛
- تحديد أهمية . التكنولوجيا المالية.

• الكلمات المفتاحية

- الاندماج المصرفي، البنوك الشاملة، بنوك الأوفشور، التكنولوجيا المالية.

¹ محمد بن مسلم الرادي: إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، طبعة ثانية، القاهرة، 2005، ص108

المطلب الأول: الاندماج المصرفي

سيتم التطرف في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الاندماج المصرفي

الاندماج في اللغة مصدر مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج ويقال دمج الليل دمجاً، أي أظلم ودمج الحيوان أي أسرع وقارب الخطو، ودمج على القوم أي دخلهم بغير استئذان، ودمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء أي لفه في ثوبه.¹

وبصفة عامة يقصد بالاندماج اتحاد مصالح شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر، لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي، أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي.

أ. وبناء على ذلك يمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه: اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر، وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر، على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.²

ثانياً: مزايا الاندماج المصرفي³

1. **تحقيق وفورات الحجم:** تفيد نظرية وفورات الحجم، إلى أن توسع إحدى المؤسسات في إنتاجها، يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض، وبالنسبة إلى المصارف فإن وفورات الحجم الكبير يمكن أن تأتي عن طريق:

¹ توني محمود أحمد: **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 63

² أحمد سليمان خصاونة: **المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل،- تحديات العولمة -استراتيجية مواجبتها**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 201

³ أحمد سليمان خصاونة: **مرجع سيق ذكره**، ص 205- 208

أ. الوفورات الداخلية الناتجة عن مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للمصرفين المندمجين والعمليات الخلفية الأخرى، وإمكانية التوسع في الاعتماد على الماكنة والحاسب الآلي، لأن المصرف الكبير الحجم يستطيع ان يتحمل تكلفتها (الأجهزة والبرامج)، مما يسرع تنفيذ العمليات المصرفية، خاصة الروتينية منها.

ب. الوفورات الإدارية الناتجة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العاملين، وتوفير الخدمات اللازمة لهم، مما ينعكس إيجابيا على سير العمل وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى الأداء، وتفعيل الرقابة الداخلية.

ت. الوفورات الخارجية، التي تتحقق للكيان المصرفي المندمج، والناتجة من إمكانية استفادته من أفضل الشروط في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف أو العمولات وغيرها، ويعود هذا لحجم الأموال الخاصة بالمصرف وملاءته، وزيادة حجم تعامله مع المصارف الأخرى. ولا شك أن كبر حجم الوحدة المصرفية الناتجة عن الاندماج يتيح فرصة أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، ويمكن في حال وجود إدارة كفؤة للمصرف تخفيض كمية النقد في صناديق الفروع، وتوظيف هذه الأموال للحصول على مردود أفضل. ويمكن القول بأن هذه الوفورات تؤدي إلى تخفيض الكلفة، كما أن زيادة حجم المصرف تساهم نظريا في زيادة قوته، لأن البنوك المركزية غالبا ما تسعى لحماية المصارف الكبرى من السقوط لتلافي الآثار السلبية التي قد تؤثر على القطاع المصرفي بأكمله.

2. **الدمج وسيلة للنمو والتوسع:** يعتبر شراء مصارف قائمة والتوسع في عدد الفروع، من أفضل الوسائل للنمو والتوسع، خاصة في حال تقنين عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية. إذ غالبا ما يكون للمصرف المدمج، عملاؤه وحصته من السوق التي ينشط فيها، في حين أن فتح الفروع يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد، كما أن تحسين مستوى خدمات المقدمة من المصرف الجديد يؤدي إلى تعزيز موقع المؤسسة في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة أسهل. كما يتيح الدمج الفرصة لزيادة حجم التسهيلات المقدمة للعميل أو المؤسسة الواحدة، وذلك لأن السلطات النقدية غالبا ما تحدد ذلك وتربطه بأموال المصرف خاصة، أو بحجم ودائعه. وقد يؤمن الدمج التوسع في مجالات مصرفية جديدة، مثل اكتساب

المصرف المدمج خبرات التعامل بأسواق النقد والمال الدولية المتوافرة لدى المصرف الكبير المدمج.

3. **تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد:** تؤدي عملية الدمج إلى تحسين الربحية، وزيادة قيمة المؤسسة الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة قيمة سهم الكيان المصرفي الجديد في البورصة، فتزداد الثقة في الكيان المندمج ومن ثم زيادة حجم الودائع والمعاملات، مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف وزيادة الربحية. ويمكن إرجاع تحسين الربحية إلى أمرين هما الأثر التجميعي لعمليات الاندماج المصرفي وهذا الأثر ينتج عن وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية، إضافة إلى الأثر التجميعي المالي الذي يصب أيضا في الأثر التجميعي، ذلك لأن الأثر التجميعي المالي ينشأ من المزايا الضريبية، الوفر الضريبي وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية، وانخفاض احتمالات تحمل البنك المندمج لتكاليف الإفلاس.

4. **تفادي المصاعب المالية أو التصفية:** قد تلجأ بعض المصارف الضعيفة إلى الاندماج مع مصارف قوية نظرا لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة برأسمالها، الذي فرضته عليها السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من منافسة المصارف الكبيرة، كما أن بعض المصارف قد تطلب الدمج خوفا من التصفية، إلا أن هذه العملية قد تواجه بعض العراقيل نتيجة وجود مشاكل بنيوية للمصرف يصعب حلها دون توفر دعم مباشر من السلطات النقدية.

5. **زيادة القدرة التمويلية للمصرف:** يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة القدرة التمويلية للمصرف، من خلال زيادة قدرة المصرف على تمويل المشروعات المختلفة، وتنويع النشاط المصرفي وتقليل درجة المخاطر المصرفية، وهذا يؤدي إلى تكوين احتياطات علنية وسرية، وتدعيم مركزه المالي، وتحقيق الملاءة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال، وتزداد قدرته على مواجهة الأزمات. إضافة إلى زيادة قدرة المصرف على تقديم الخدمات المصرفية في السوق المصرفية العالمية مما يساعد على زيادة الربحية والدخل سواء على مستوى المصرف أو على مستوى الجهاز المصرفي أو على مستوى الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: البنوك الشاملة

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مفهوم البنوك الشاملة¹

يمكن تعريف البنوك الشاملة على أنها المؤسسات المصرفية التي تتوع من مصادر تمويلها، وتسعى لجذب أكبر قدر ممكن من المدخرات من جميع القطاعات، وتستثمر مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لمختلف القطاعات، وتقدم كافة الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، حيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية والمتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

وتعتمد البنوك الشاملة على استراتيجية التنوع في ممارسة نشاطها، حيث يقدم خدماتها لكافة القطاعات، مما يؤدي إلى استقرار حركة ودائعها وانخفاض مخاطر توظيف مواردها، كما تزداد النتائج الإيجابية للتنوع كلما قام البنك بممارسة أعمال غير مصرفية كإدارة صناديق الاستثمار وإصدار الأوراق المالية للشركات والتأجير التمويلي، حيث تزداد الربحية وتخفض مخاطر نقص السيولة، وتحقق درجة عالية من الأمان لمودعي البنك.

ثانياً: نشأة البنوك الشاملة²

لقد كانت فكرة البنوك الشاملة في الأصل ألمانية؛ حيث تطورت منهجية العمل المصرفي ونشأت البنوك التي تقدم خدمات متنوعة لزيائنها، وترجع تجربة الصيرفة الشاملة في ألمانيا إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

حيث مع بداية سنة 1960؛ تحركت البنوك التجارية الألمانية في اتجاه نموذج كامل للبنك الشامل، حيث سعت تلك البنوك إلى تقديم خدمات التجزئة المصرفية ومنح الائتمان الاستهلاكي والعقاري وكذلك توسعت مجالات الاستثمارات المالية وأعمال الوساطة المالية الدولية، وقد تعمقت ظاهرة البنوك الشاملة في ألمانيا تدريجياً حتى أصبح الطابع الشمولي هو السمة البارزة للعمل المصرفي الألماني، ويقتررب النموذج الفرنسي من مثيله في ألمانيا إلى درجة كبيرة؛ حيث نشأت البنوك التجارية الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر، وحاولت الجمع بين الأعمال ومنح الائتمان وجذب الودائع وبين الخدمات المتعلقة

¹ أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مدخل في إدارة البنوك، كتاب الكتروني، مركز التعليم المفتوح، جامعة بها، 2007

² عبد القادر بربريش: التحرير المصرفي لمتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 174، 175

بالأسواق المالية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت البنوك تعاني من القيود المفروضة على نشاطها منذ إصدار قانون البنوك في أوائل الثلاثينيات خلال أزمة الكساد الكبير في أمريكا، والذي منع البنوك من التعامل في الأوراق المالية والخدمات الاستثمارية، وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى أصدر الكونغرس الأمريكي قانون مؤسسات الإيداع في 1982م، والذي أعطى الحق في التوسع لتقديم خدمات غير مصرفية.

ثالثاً: أسباب ظهور البنوك الشاملة

يرجع انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة في مقدمتها:¹

1. **تحرير تجارة الخدمات المصرفية:** تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة؛ من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995، وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999. وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية والمركزة في الخدمات المصرفية للبنوك، الخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال، خدمات النقل البري والبحري والجوي، الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية العلمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة.
2. **التقدم التكنولوجي:** وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول؛ وكذلك ثورة الحاسبات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات لا نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن ماحة من قبل، كل ذلك أدى إلى تسارع البنوك لركوب الموجة الجديدة ليكون لها سبق، ولكي تجني أكبر قدر من الأرباح قبل غيرها.

¹ محمد الصبرفي: إدارة العمليات المصرفية: العادية- غير العادية، الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 79، 80

3. استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة: وتتمثل في الأدوات الحديثة البنكية:

- أ. التجارة الإلكترونية: هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل إلكترونية، وتتمثل في الأنترنت، عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الأنترنت، فتساهم هذه الطريقة في توفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، و يكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.
- ب. القروض المشتركة: هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، تخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة.
- ت. شهادات الإيداع: هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.
- ث. المشتقات: هي عقود مالية تتنوع حسب طبيعتها، مخاطرها وأجالها المتراوحة بين 30 يوما وسنة، وأهم هذه العقود عقود الحيازة، عقود الآجال وعقود المستقبل.

رابعا: وظائف البنوك الشاملة¹

تتمثل أعمال البنوك الشاملة فيما يلي:

1. أنها تقوم بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها تطلع بعمليات الصيرفة الاستثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتقديم خدمات الوساطة المالية؛
2. الاستثمار في الأوراق المالية، حيث تقوم بشرائها، كما تقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في:

 - أ. المساهمة في الشركات التي تؤسسها، شراء الأسهم في الشركات قيد الخوصصة وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة لها، شراء سندات شركات المساهمة وذلك في حالة الخوصصة، إنشاء شركات الاستثمار والشركات القابضة، تأسيس المشروعات العربية المشتركة.
 - ب. تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن وأثر ذلك على تطوير السوق المالية.
 - ت. تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة - عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.س، ص23

ث. تنوع المحفظة الإقراضية والاستثمارية للمصرف، وتسيير القروض المصرفية في السوق المالية.

3. كما استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات استثمار أخرى:

أ. أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والتي تتضمن وظائف أساسية هي: الإسناد (شراء الأسهم المصدرة حديثاً)، التسويق، تقديم استشارات، تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.
ب. رسملة القروض.

4. دخول مجالات غير مصرفية: من خلال:

- ✚ القيام بالنشاط التمويلي التأجيري؛
- ✚ نشاط التجار بالعملة؛
- ✚ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء؛
- ✚ نشاط إصدار الأوراق المالية؛
- ✚ نشاط التأمين؛
- ✚ إنشاء صناديق الاستثمار.

خامساً: كيفية التحول إلى بنوك شاملة

هناك منهجان للتحول إلى بنوك شاملة هما:¹

1. المنهج الأول: تحويل بنك قائم إلى بنك شامل

وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل مع ضرورة توفر الشروط التالية:

- ✚ أن يكون البنك كبير الحجم قابلاً للنمو والانتعاش؛
- ✚ أن يكون له العديد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للاتصال والإدارة؛
- ✚ أن يكون لديه إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة، والمؤهلة تأهيلاً جيداً، والسعي لتنمية قدراته باستمرار؛

¹ منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000، ص81

✚ أن يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه مع الإصرار على الاستمرار في الريادة والتفوق.
 ✚ أن يكون بنكا متطورا وتتوافر فيه معايير عالمية في الأداء؛
 ✚ أن يكون ذلك بالتدرج بداية باستحداث الخدمات والأنشطة المتطورة، ثم الدخول إلى المجالات الاستثمارية المتطورة، وكل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعة.

2. المنهج الثاني: إنشاء بنك جديد تماما

طبقا لهذا المنهج يتطلب ذلك إطارات بشرية مؤهلة ومدربة، ويتم تدريبها مسبقا في بنوك شاملة قائمة، وتجهيزات مادية مناسبة لطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك الشامل مع القيام بحملات تسويقية وترويجية للتعريف بالبنك المنشأ والوظائف التي يقوم بها، ويفضل البعض هذا المنهج مستنديين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

المطلب الثالث: بنوك الأوفشور Offshore

سنتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

أولا: مفهوم نظام الدفع أولا: مدخل تعريفى لمراكز الأوفشور

1. مفهوم الجنات الضريبية وخصائصها:

يوجد العديد من التعريفات لمصطلح الجنات أو الملاذات الضريبية Tax Havens، ويرجع هذا إلى تنوع مستويات دراسة ومناقشة هذه الظاهرة بين الأكاديميين والاقتصاديين والسياسيين وممثلي المنظمات الدولية، حيث اصطلح على تسميتها بمصطلحات عديدة مثل الملاجئ الضريبية tax shelters، مقاطعات سرية secrecy jurisdictions، المراكز المالية الخارجية offshore financial centers، المراكز المالية الدولية international financial centers أو دول الإعفاء الضريبي states without taxation¹.

كما يختلف تعريف الجنات الضريبية من دولة إلى أخرى، فيستعمل الأنجلو ساكسون مصطلح (Tax Havens) الذي يعني ضريبة المرسى أو الميناء الآمن الذي يرسو فيه المكلف الدولي يعد قطعه لبحر التشريعات الضريبية وعواصفها، أما الألمان فقد استعملوا مصطلح (oasis fiscales) والذي يعني

¹ ريمة ضافري ومحمد سعد الدين بلخيري: الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي - حالة الأيرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص78

الواحاح الضريبية التي يستريح فيها المكلف الدولي بعد عبوره لصحراء الضرائب، ومنهم من عرفها بأنها الملجأ أما في اللغة اللاتينية فقد استعمل مصطلح (fugere) الذي يعني بالفرنسية (fuir) أي فر وهرب، فالتكلم عن الجنة الضريبية يعني في المقابل أن المكلف الدولي كان يعيش في جحيم ضريبي نتيجة ثقل وكثرة الضرائب المفروضة عليه.¹

ويقصد بالجنات الضريبية البلدان التي توجد بها تشريعات نقدية ونظام ضريبي أكثر مرونة، وأكثر ملاءمة مما هو عليه الأمر في بقية أنحاء العالم، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ فهي مناطق تزال فيها القيود الضريبية، ومن ثم تضطلع بدور حاسم في التهرب من دفع الضرائب وتبييض الأموال، وهي غير سهلة الإثبات الجنائي، وشعارها هو: "الأرباح لنا والمشاكل لكم".²

كما يمكن تعريفها على أنها دول ذات سيادة يقرر تشريعها الضريبي العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية بالنسبة للدول الأجنبية، مما يؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية لها بالمقارنة مع الدول الأخرى.³

وتتفق هذه التعريفات على السمات الأساسية التي يمكن من خلالها تمييز الجنات الضريبية وأهمها ما يلي:⁴

- ✓ كل الجنات الضريبية تقدم السرية وبأشكال مختلفة؛
- ✓ انخفاض معدلات الضرائب أو انعدامها؛
- ✓ تمتلك الجنات الضريبية خدمات مالية متطورة مقارنة بحجم اقتصادياتها الوطنية؛
- ✓ تقوم هذه الأماكن بحماية اقتصادياتها الداخلية من التسهيلات التي تقدمها لتجنب الوقوع في خدع التهرب الضريبي التي تقدمها للغير، فعلى سبيل المثال قد تقدم إحدى الجنات الضريبية معدل ضريبة منعدم لغير المقيمين الذين يودعون أموالهم هناك في حين تفرض ضرائب كاملة على المقيمين؛

¹ نشيدة معزوز: تفعيل مكافحة الجنات الضريبية لمواجهة آثار الأزمة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 08، جامعة البليدة، 2013، ص 80

² نوال مجدوب: العلاقة بين جريمة تبييض الأموال ومراكز الأوفشور (الجنات الضريبية)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، دس، ص 173

³ نشيدة معزوز: مرجع سبق ذكره، ص 81

⁴ ريمة ضافري ومحمد سعد الدين بلخيري: مرجع سبق ذكره، ص 79

✓ يتم التحكم في السياسة الداخلية لهذه الدويلات من طرف أشخاص ذوي مصالح مالية من الخارج (وأحيانا تكون هذه المصالح المالية مخالفة للقانون).

والجدول التالي يوضح الجنات الضريبية طبقا للموقع الجغرافي كما تصنفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ويضم هذا الجدول 50 دولة ضمن القوائم المختلفة للجنات الضريبية مرتبة حسب الموقع الجغرافي.

جدول رقم (08): الجنات الضريبية حسب الموقع الجغرافي

الدول	الإقليم
أنجويلا، انتيغا وباربودا، أروبا، البهاما، بربادوس، جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان، دومينيكا، غرينادا، مونتسيرات، جزر الأنتيل الهولندية، سانت كيتسونيفيس، سانتلوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جزر تركسوكايكوس، جزر فيرجن الأمريكية.	الكاريببي وجزر الهند الغربية
بميزو كوستاريكا وبنما	أمريكا الوسطى
هونغ كونغ وماكاو وسنغافورة	سواحل شرق آسيا
أندور أو جزر القناة الانجليزية (غيرنسيوجيرسي)، قبرص، جبل طارق، جزيري مان، إيرلندا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، سانمارينو، سويسرا.	أوروبا والبحر الأبيض المتوسط
جزر المالديف وموريشيو سوسيشيل.	المحيط الهندي
البحرين ، الأردن ولبنان.	الشرق الأوسط
برمودا	شمال الأطلسي
جزر كوك، جزر مارشال، ساموا، وناورو، ونيوي، وتونغا، فانواتو.	المحيط الهادي وجنوبه
ليبيريا	غرب إفريقيا

-المصدر: هيثم محمد نصر الدين حامد: دور الجنات الضريبية في التجنب الضريبي على المستوى الدولي، 2015، ص5، ينظر الموقع:

<http://ssrn.com/abstract=2684810> le24/12/2021 à 22 :00

2. مفهوم مراكز الأوفشور:

يقصد ببنوك الأوفشور تلك الكيانات القانونية التي تم تأسيسها أو تسجيلها في مركز مالي خارج حدود الوطن؛ كملاذ ضريبي. كما يعرفها صندوق النقد الدولي انطلاقاً من طبيعة نظامها المالي الذي يعرف حركة مالية خراجية غير متوازنة الحجم مع التعاملات العادية في الاقتصاد الداخلي.¹ ويتم إنشاء بنوك الأوفشور في المناطق التي تمتاز بالخصائص التالية:²

- ✓ استقرار سياسي واقتصادي: استقرار الامتيازات الممنوحة، توفر وسائل النقل، تنوع طرق الاتصالات، وجود عملة مستقرة وكذلك غياب الرقابة على الصرف؛
- ✓ غياب أو وجود معدلات ضعيفة للضريبة: تعتبر الخاصية الأساسية والمشاركة لجميع الجنات الضريبية؛ بحيث تتميز بعبء ضريبي ضعيف أو منعدم؛
- ✓ تشريع مالي وتجاري جذاب: إذ تضمن للمستثمر السر المصرفي للعمليات المالية والمصرفية التي يقوم بها، كما لا تجبر المؤسسات والشركات على إعداد الحسابات المالية السنوية؛
- ✓ بنية اقتصادية قوية: مزودة ومدعمة بقاعدة مصرفية صلبة وسوق مالي فعال، ونظام اتصالات ملائم وخدمات مرافقة ذات كفاءة عالية ومتوفرة بسهولة (مستشارين جبائيين، محامين، موثقين وقانونيين،...)
- ✓ سيطرة غير المقيمين على القطاع المالي؛
- ✓ الحصة غير المتكافئة للنشاط العابر للحدود مقارنة بالنشاط المحلي؛
- ✓ تزامن وجود تشريع داخلي مع الإجراءات الخاصة بالعمليات المالية خارج الحدود.

ثانياً: المزايا المقدمة من طرف بنوك الأوفشور³

- ✓ الإعفاء من الضريبة على الأرباح وعلى الدخل؛ ويخص الأمر الشركات الكبرى والأفراد العاديين؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الهبات؛
- ✓ إعفاء بنوك الأوفشور زبائنهم بدون استثناء من الكشف عن هويتهم، عن طريق عدم الصرامة في طلب الوثائق المحددة لهويتهم الحقيقية؛

¹ نوال مجدوب: مرجع سبق ذكره، ص 173

² نشيدة معزوز: مرجع سبق ذكره، ص 81

³ نوال مجدوب: مرجع سبق ذكره، ص 174

- ✓ قبول الجنات الضريبية أو بنوك الأوفشور الحسابات المجهولة، وكتمان السر المهني بصورة مطلقة، مع إجماعها عن التصريح للهيئات القضائية والجبائية على مقدار الأرباح المحققة في المعاملات الخاصة بصاحب الحساب؛
- ✓ عدم مراقبة التعاملات المالية؛
- ✓ عدم تصريحها بالشبهة؛
- ✓ عدم تجريم سلوك تبييض الأموال.

المطلب الرابع: التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية مجال جديد مستقطب للشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة، ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحكمة في المجال، فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين. فظهر هذه الشركات وقيامها بتقديم خدمات مالية مثل تلك التي تقدمها البنوك جعل أرباح هذه الأخيرة محل خطر، حتى لجنة بازل في تقرير لها أعربت عن قلقها حول ظهور هذه الشركات وخسائر البنوك جراء ذلك كما وضعت سيناريوهات محتملة لمصير البنوك في ظل ظهور شركات التكنولوجيا المالية؛ تشير إلى احتمال تراجع إيرادات البنوك خلال العشر سنوات القادمة بفعل تقدم أعمال شركات التكنولوجيا المالية من 10% إلى 60% من أرباح القطاع المصرفي المتعلقة بالأفراد.¹

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن: "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.

¹ وهبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور: توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص12

كما تعرف على أنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة.

ويقصد أيضا بالتكنولوجيا المالية "فينتيك" أو "Fintech" القطاع الاقتصادي الذي يشمل معظم الشركات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية كالتي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، على غرار خدمات الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكترونية)، تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل (على غرار التمويل الجماعي)، الإدخار بالإضافة لخدمات الاستثمار والتداول (منصات وتطبيقات التداول على الإنترنت).¹

ثانيا: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية

1. قطاع المدفوعات:

أ. حالة دفع فواتير: MADFOO3AT، مقرها الأردن وتاريخ تأسيسها 2011، رحبت شركة مدفوعات عقدا مع الحكومة الأردنية لبناء موقع EFAWATEER-COM الإلكتروني، وهو الموقع الرسمي لفواتير الكهرباء، و بوابة تقدم خدمة الدفع، ومنذ ذلك الحين، عملت الشركة الناشئة مع 49 شركة تصدر الفواتير، وربطت نظامها بثلاثة وعشرين مصرفا أردنيا من أصل خمس وعشرون. و في عام 2016 عالجت الشركة أكثر من 4 آلاف عملية دفع فواتير كل يوم لتصل القيمة الإجمالية للفواتير المدفوعة إلى أكثر من 100 مليون دولار، وقد حصلت شركة مدفوعات على استثمارات بلغت عائداتها حوالي 5 ملايين دولار.

¹لزماري زواويد وحجاج نفيسة: التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي... الواقع والأفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 64

ب. حالة الدفع الإلكتروني: **BEAMWALLET**، مقرها الإمارات وتاريخ التأسيس 2012. تسمح هذه الشركة لمستخدميها ربط بطاقتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص، للحصول على تجربة تسوق دون نقود ورقية، و قد تلقت هذه الشركة استثماراً ضخماً من شركة "ماجد الفطيم" في أواخر عام 2014، لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات، حتى منتصف عام 2016م ، وقعت شركة " بيم واليت" شراكة مع شركة " دو DU"، الاتصالات و "ماستر كارد"، من أجل توسيع قاعدة وصولها¹.

2. قطاع الإقراض:

أ. حالة تدوير الأموال : MONEY FELLOWS : مقرها مصر ، وتاريخ تأسيسها 2014. فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها بمصر في أكثر من 90 دولة تتيح للأفراد الحصول على قرض دون التحول للمصارف، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال، فهي تعتبر بمثابة منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط، تحركها بالكامل شبكة مستخدميها².

ب. حالة التمويل الجماعي: LIWWA مقرها الأردن ، تاريخ التأسيس 2013. تتيح " ليوا liwwa" للمستثمرين في القطاع الخاص توفير تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و قبل نهاية عام 2016 عملت الشركة على توجيه 2.5 مليون دولار إلى 104 شركات باستخدام نموذج مبتكر للسجل الائتماني، حصلت الشركة الناشئة على 2.8 مليون دولار على جولتين خلال 12 شهراً، و كان من بين المستثمرين أحد المصارف المحلية .

¹ وهيبه عبد الرحيم وأشواق بن قدور، المرجع السابق ، ص 15.
² حمدي زينب وأوقاسم الزهراء: مفاهيم أساسية حل التكنولوجيا المالية ، مجلة اجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية المركز الجامعي لتانمغست ، العدد 01، المجلد 08 ، 2019 ، ص 407.

3. قطاع تحويل الأموال:

- أ. حالة **NOW MONY**: مقرها الإمارات، تاريخ التأسيس 2016. " ناو موني NO MONY " ، وهو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل حساباً مصرفياً لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة داخل التطبيق لإرسال الأموال إلى مواطنهم.¹
- ب. إدارة الثروات: حالة **FINERD** ، مقرها الإمارات وتاريخ التأسيس 2015. تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، وهذه المنصة تعتبر أول مستشار رقمي آلي في الإمارات.

4. **التأمين: حالة DEMOCRANCE**: مقرها الإمارات، وتاريخ التأسيس 2015. تربط هذه الشركة شركات التأثير الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين .

5. **سلسلة البلوكات والعملات الرقمية المشفرة: حالة BITOASIS** : مقرها الإمارات، تاريخ تأسيسها 2014. هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، هذه المحفظة الآمنة متاحة حالياً في دول الخليج العربي، تسمح للأفراد بشراء البتكوين، حيث يمكنهم إرسال هذا المال إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ودون امتلاك حساب مصرفي².

¹ وهيبه عبد الرحيم وأشواق بن قدور، المرجع السابق ، ص 16.

² حيزة بنية و إبتسام عليوش قريوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، مجلة الإجهاد للدراسات القانونية ، مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، 2018، ص 54.

ثالثاً: الابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية¹

تتيح التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الحلول المالية المبتكرة مثل العملات الافتراضية المشفرة ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، القائمة على سلسلة مجموعات البيانات، أو كما يطلق عليها البلوكتشين Blockchain.

إن العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً؛ لا يتم إصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة، وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية (الدولار، اليورو،...) إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع، والعملة الافتراضية الأكثر شعبية حالياً هي البتكوين Bitcoin. هذه الأخيرة هي عملة افتراضية إلكترونية مشفرة يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالياً كالـدولار والـيورو، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها. وقد تمت الإشارة إلى البتكوين لأول مرة في ورقة بحثية سنة 2008، من طرف شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو"؛ وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند "peer-to-peer" وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط.

وتعد ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسمياً بأن البتكوين نوع من النقود الإلكترونية، وهو ما يسمح للحكومة الألمانية بفرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين، في حين تبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب.

كما تهدف العملات التشفيرية إلى السماح للمستخدمين بإرسال مبالغ مالية لبعضهم بعضاً عن طريق الأنترنترنت دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل، مع المحافظة على مجهوليته. ولا تشترط فتح أي نوع من الحسابات، فكل ما تحتاجه هو تفعيل تطبيق خاص بالعملة التي ترغب في استخدامها؛ والذي يتولى مهمة توليد "عنوان" يتم استخدامه لإرسال واستقبال التحويلات.

¹ حيزية بنية وابتسام عليوش قربوع: نفس المرجع، ص 40-42

رابعاً: مخاطر التكنولوجيا المالية والمصرفية¹

اختلف الكتاب والباحثون في تصنيف المخاطر التي تنجم عن استخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية، فمنهم من صنفها إلى مخاطر داخلية وخارجية، ومنهم من صنفها إلى مخاطر مادية متمثلة بالأضرار المحتملة؛ والتي تصيب الممتلكات المادية وغير المادية والمتمثلة في الأضرار المحتملة التي تصيب العمليات، وتتجسد أهم هذه المخاطر في:

1. **سهو وخطأ معين:** والذي يتمثل في قيام العاملين على الأنظمة الآلية باقتراف أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو السهو؛ فتؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.
2. **الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية:** ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف أو المؤسسة المالية سواء الأجهزة الموجودة داخل أو خارج المصرف بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوفر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل المجرمين.
3. **الاختراق من قبل أشخاص خارجيين:** ويتمثل ذلك في محاولة بعض الأشخاص باختراق الأنظمة المالية والمصرفية بهدف العبث والسرقة وإنجاز عمليات مالية ومصرفية غير مشروعة؛ لا توافق المؤسسات المالية والمصارف على تقديمها أو تكون بحاجة إلى أخذ موافقات عليها.

¹لزهارى زواويد وحجاج نفيسة: مرجع سبق ذكره، ص 68، 69

ملخص:

- ✚ الاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر، وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر؛
- ✚ تتمثل مزايا الاندماج المصرفي في تحقيق وفورات الحجم، النمو والتوسع، تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد، تفادي المصاعب المالية أو التصفية وزيادة القدرة التمويلية للمصرف؛
- ✚ ترجع تجربة الصيرفة الشاملة في ألمانيا إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر؛
- ✚ تعتمد البنوك الشاملة على استراتيجية التنوع في ممارسة نشاطها، حيث يقدم خدماتها لكافة القطاعات، مما يؤدي إلى استقرار حركة ودائعها وانخفاض مخاطر توظيف مواردها؛
- ✚ هناك منهجان للتحويل إلى بنوك شاملة هما إما تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، أو من خلال إنشاء بنك جديد تماما؛
- ✚ الجناات الضريبية هي مناطق تزال فيها القيود الضريبية، ومن ثم تضطلع بدور حاسم في التهرب من دفع الضرائب وتبييض الأموال؛
- ✚ التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك؛ فمصطلح فينتيك يشير لكل مؤسسة تدخل في هذا المجال من أجل اقتراح حلول تكنولوجية مبدعة أو ابتكارية على عملائها.

أسئلة للمراجعة:

- 1: ما هي أنواع الاندماج المصرفي؟، اذكر مثالا عن كل نوع.
- 2: متى يكون الاندماج قسرا؟
- 3: فيما تتمثل مزايا الاندماج المصرفي؟
- 4: ما هي أسباب انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل؟
- 5: ما هي وظائف البنوك الشاملة؟
- 6: ما هي طرق التحول إلى بنك شامل؟
- 7: ما هي الشروط الواجب توفرها لتحول بنك قائم إلى بنك شامل؟
- 8: ما هي خصائص ومميزات الجناات الضريبية؟
- 9: ما هي بنوك الأوفشور؟
- 10: ما هي الخصائص التي تتوفر في المناطق التي يتم فيها إنشاء بنوك الأوفشور؟
- 11: ما هي القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية؟
- 12: فيم تتمثل مخاطر التكنولوجيا المالية والمصرفية؟

خاتمة:

إن الدراسة المالية أو الحاجة التمويلية للنشاط الاقتصادي ترتبط ارتباطاً مباشراً بوجود مؤسسات وأسواق مالية ونقدية قادرة على تمويله وتوجيهه بما يتلاءم وحاجاته، حيث يعتبر ذلك من أهم وظائف هذه المؤسسات. وبما أن هدف النشاط الاقتصادي هو غالباً الاستثمارية في تلبية حاجات ومتطلبات أفراد المجتمع، فإن ذلك يعتبر دافعاً قوياً في جمع أكبر قدر ممكن من الأموال أو السيولة بواسطة طرق التمويل المباشر وغير المباشر.

ومع تنامي وتطور عمل المؤسسات المالية ومساهماتها بتسارع مواكب للتقدم الحضاري الذي شهدته الإنسانية، ومن أجل مواكبة المستجدات والتغيرات العالمية التي مست النظام المالي؛ وجدت البنوك نفسها أمام واقع فرض عليها جملة من التأثيرات الناجمة عن ديناميكية الحاجات المالية والائتمانية للأفراد ورغبتهم المتزايدة في إشباع حاجاتهم، حيث سعت إلى تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة، وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة، من خلال تنشيط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة غير الوساطة وتطوير خدمات تلبي بها الحاجات الحقيقية للعملاء، وفي سبيل ذلك تلجأ بوجه خاص نحو تعبئة إيداع العائلات والمؤسسات والجماعات العمومية، ويمكنها أمام عدم كفاية هذه المصادر أن تلجأ أيضاً للاقتراض من الأسواق النقدية والمالية، أو تلجأ إلى البنك المركزي في آخر المطاف لإعادة التمويل عن طريق الإصدار الجديد، حيث وسط كل هذه الموجات من التغيير، تولدت المخاطر المصرفية وتشعبت أنواعها وزادت حدتها وتعقدتها لا سيما مع اشتداد المنافسة.

وعليه فإن النشاط المصرفي يعد من أهم الأنشطة المالية في كل بلد؛ حيث يلعب دوراً هاماً في تمويل التطور الاقتصادي للمجتمع، ويرتبط نجاحه وفعاليته أدائه بقدرة القطاع على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته. فقد أصبح البنك مؤسسة اقتصادية خدمية لا يتاجر فقط في النقود، بل يتاجر كذلك في الخدمات والمنتجات المقدمة.

قائمة المراجع:

1. أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000
2. أحلام بوعبدلي : سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤثراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015
3. أحمد بوراس والسعيد بريكة: أعمال الصيرفة الالكترونية - الأدوات والمخاطر -، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014
4. أحمد زهير شاميه، عبد المعطي أرشيد وفوزي الخطيب: النقود والمصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013
5. أحمد سليمان خصاونة: المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008
6. أحمد سليمان خصاونة: المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008
7. أحمد شعبان محمد، موسوعة البنوك والائتمان: السياسية الائتمانية للبنوك ، دار التعليم الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2016
8. أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مدخل في إدارة البنوك، كتاب إلكتروني، برنامج المحاسبة بنوك وبورصات، كلية التجارة، جامعة بنها، 2007-2008.
9. أحمد عبد المنعم محمد شفيق: مدخل في إدارة البنوك، كتاب إلكتروني، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 2007
10. أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، (د.ط)، بور سعيد، مصر، 2002
11. أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
12. أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010
13. أسامة محمد الفولي وزينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005
14. توني محمود أحمد: الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007
15. جعفر محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السبولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص73

16. حازم الببلاوي: نظريات النقود، منشأة المعارف، الإسكندرية، الاسكندرية
17. حبيب أحمد وطارق الله خان: إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثالثة، السعودية، 2010
18. حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل: إدارة المصارف الإسلامية -مدخل حديث-، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص129
19. حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة: الأسواق المالية -مفاهيم وتطبيقات-، زهران للنشر، جامعة العلوم التطبيقية، عمان ، الأردن، 2012
20. حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية - دراسة مقارنة-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009
21. حسين سعيد وعلي أبو العز : كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية -قي الواقع وسلامة التطبيق-، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، 6،7 أوت 2014
22. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل وإيهاب حسين أبو دية: الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009
23. حمود محمد غازي الحمادة : العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017
24. حيزية بنية و إبتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ... ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، 2018
25. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006
26. خالد خديجة وبن حبيب عبد الرزاق: نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016
27. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وخالد أحمد فرحان المشهداني: النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية، الأردن، 2013
28. ريس حدة: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية -معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية-، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009
29. رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008

30. رضا صاحب أبو أحمد: إدارة المصارف، دار الفكر للنشر، عمان، 2007
31. ريمة ضافري ومحمد سعد الدين بلخيري: الجنات الضريبية ودورها في التهرب الضريبي الدولي -حالة الإيرلندية المزدوجة والساندويتش الهولندي لشركة غوغل-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2020
32. زكريا الدوري وسيرين السامراني: البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2006
33. سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2008
34. شركة متعددة البنوك القابضة -أساسيات القرض-، 2021 ينظر الموقع:
Ar.earnmoneyfromhometoday.com le 10/09/2021
35. شعبان فرج: العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لكلية الماجستير، جامعة البويرة، 2013-2014
36. شفارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية الإلكترونية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، 2015
37. شوقي بورقية: التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية -دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة-، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013
38. صادق راشد الشمري: إدارة المصارف -الواقع والتطبيقات العملية-، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2009
39. صادق راشد الشمري: استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016
40. صبحي تادرس قريصة ومحمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983
41. طارق الله خان وحبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد: إدارة المخاطر -تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية-، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، السعودية، 2003
42. طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر، جامعة عين الشمس، د.ط، الاسكندرية، 2003
43. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010

44. عامر محمد بسام أحمد مطر، الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2013
45. عبد الحليم عمار غربي : الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، كتاب إلكتروني، جامعة الاقتصاد الإسلامي (KIE Publications)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018
46. عبد العاطي لاشين محمد منسى: سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الربا بين فقه الحبل واجتهاد أهل العلم، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2013
47. عبد القادر بحيح: الشامل لتقنيات أعمال البنوك - دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبدل لنظام البنكي الكلاسيكي-، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2013
48. عبد القادر بربيش: التحرير المصرفي لمتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006
49. عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة - عملياتها وإدارتها-، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.س
50. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2001
51. عبد المنعم راضي: وفرج عزت: اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001
52. عبد المنعم سيد علي: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008
53. عرفات عبد الفتاح تركي: الوجيز في أحكام الشيك وفقا للنظام السعودي -في ضوء نظامي الأوراق التجارية والتنفيذ-، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، السعودية، 2014
54. عوف محمود الكفراوي: البنوك الإسلامية- النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998
55. فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم: محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الثانية والثامنة، 2002، 2008
56. فواز صالح حمودي ومحمد رمضان إسماعيل: إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين ودار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011
57. القانون التجاري، كليك للنشر، الطبعة الأولى، 2010-2011

58. لزهاري زواويد وحجاج نفيسة: التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي... الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018
59. محمد الصيرفي: إدارة العمليات المصرفية: العادية- غير العادية، الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017
60. محمد الطاهر الهاشمي: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، منشورات سبعة أكتوبر، الطبعة الأولى، 2010
61. محمد بن دليم القحطاني: بيئة عمل الشركات- نحو منظمة صحية واحترافية وطموحة، دار الكتب، السعودية، 2019
62. محمد بن مسلم الراددي: إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة أسواق المال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، طبعة ثانية، القاهرة، 2005
63. محمد عبد العزيز: النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة، الطبعة الأولى، بيروت، 2002
64. محمد محمود المكاوي: البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المظبوط والاستيفاء - مقررات بازل I-II-III، دار الفكر والقانون للنشر، الطبعة الأولى، المنصورة، 2011
65. محي الدين اسماعيل علم الدين: الاعتمادات المستندية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996
66. منصور زين: استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، 2004
67. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000
68. ميرندا زغلول رزق: النقود والبنوك، كتاب إلكتروني، التعليم المفتوح، جامعة بنها، 2008
69. نشيدة معزوز: تفعيل مكافحة الجناات الضريبية لمواجهة آثار الأزمة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 08، جامعة البليدة، 2013
70. نوال مجدوب: العلاقة بين جريمة تبييض الأموال ومراكز الأوفشور (الجناات الضريبية)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، دس
71. وليد العايب ولحو بوخاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة الحسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013

72. وهيبة عبد الرحيم وأشواق بن قدور: توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018
73. وهيبة عبد الرحيم، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر
74. يزن خلف سالم العطيات: تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009
75. Chabha BOUZAR: Systèmes financiers –mutations financières et bancaires et crise–, editions El-Amel, 2010

النموذج الأول عن اختبار في مقياس الاقتصاد البنكي

السؤال الأول: اختر إجابة واحدة صحيحة بوضع علامة في المكان المناسب (الإجابة تكون على هذه الورقة)

<p>2- تعرض بنك لنوع من أنواع المخاطر نتيجة سوء استخدام العملاء للأموال عن طريق لجوئهم لعمليات غسل الأموال مع علم البنك بذلك فهل هذا الخطر هو:</p> <p>أ. خطر تشغيلي ب. خطر استراتيجي ج. خطر تنظيمي</p>	<p>1- إذا قام شخص بإيداع أمواله في اليوم السادس عشر من شهر جوان للسنة ن فإن تاريخ القيمة لها هو:</p> <p>أ. 06/16/ن ب. 06/01/ن ج. 07/01/ن د. لا شيء مما سبق</p>
<p>4- إذا قام شخص بإيداع مبلغ قدره 20000 دج لدى مصرف تجاري لمدة ستة أشهر مع العلم بأنه يسمح له بالسحب قبل انتهاء هذه الفترة غير أنه يتعرض لعقوبة هي 1% فإن هذه الوديعة تسمى:</p> <p>أ. وديعة لأجل ب. سندات الصندوق ج. كل الإجابات السابقة</p>	<p>3- تكلفة فرض تحصل عليه شخص بقيمة 10000 ون لمدة 3 سنوات بمعدل فائدة سنوي 10 % هي:</p> <p>أ. 2400 دج ب. 3000 دج ج. 8400 دج د. لا شيء مما سبق</p>
<p>6- يلجأ البنك إلى الاحتفاظ بالمخاطرة في حالة:</p> <p>أ. عدم الاستثمار في المشاريع الخطرة ب. دراسة المشاريع جيدا ج. خسائر صغيرة نسبيا د. كل م سبق صحيح</p>	<p>5- إذا حدد البنك مدة استرداد قرض قيمته 300000 ون ب 4 سنوات، وكانت التدفقات النقدية المترتبة عن المشروع الذي سينجزه هذا الشخص كما يلي: 60000، 75000، 70000، 45000، 50000 و 65000 ون فإن:</p> <p>أ. البنك يقبل منح القرض ب. البنك لا يقبل منح القرض</p>
<p>8- نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة في سوريا تكبد بنك أردني خسائر لقيامه بتقديم قرض المشتري لمؤسسة سورية مستوردة فهل هذا الخطر هو:</p> <p>أ. خطر ما بين البنوك ب. خطر ائتماني ج. خطر الاتصال الخارجي د. لا شيء مما سبق</p>	<p>7- إذا قام شخص بفتح حساب توفير لدى CNEP بوديعة أولية هي 10900 دج في 11/21/ن بفائدة 7%، تاريخ الإقبال هو 12/31/ن فإن:</p> <p>أ. مقدار الفائدة مدين وهو 63,58 ب. مقدار الفائدة دائن وهو 63,58 ج. لا تحتسب الفائدة خلال هذه السنة د. لا شيء مما سبق</p>
<p>10- إذا رغب شخص في ادخار أمواله فإنه يقوم بتحميل حسابه لدى البنك؛ إلى غاية استيفاء مبلغ</p>	<p>9- قامت مؤسسة بإيداع مبلغ من المال لدى CPA بقيمة 26000 أورو في 6/10/ن؛ تاريخ القيمة هو 6/12/ن، ثم</p>

<p>معينٌ وذلك باستخدام:</p> <p>أ. شيك سياحي</p> <p>ب. شيك مؤشر</p> <p>ج. شيك معتمد</p> <p>د. شيك مسطر</p> <p>هـ. لا شيء مما سبق</p> <p>و. كل ما سبق</p>	<p>قامت بسحب بواسطة شيك بمقدار 12000 أورو في 16/6/ن؛ تاريخ القيمة هو 15/6/ن، إذا علمت أن تاريخ الإقفال هو 30/6/ن والفائدة هي 12 % فإن:</p> <p>أ. مقدار الفائدة هو 216 أورو</p> <p>ب. مقدار الفائدة هو 104,66 أورو</p> <p>ج. مقدار الفائدة هو 156 أورو</p> <p>د. مقدار الفائدة هو 34,66 أورو</p>
---	---

السؤال الثاني: (تقييم مشترك مع الأعمال الموجهة)

1. عرف المصطلحات التالية:
الصناعة المصرفية، سند الرهن (الخزن)، السوق النقدي، الدعاية
2. اشرح المراحل التي يمر بها الاعتماد المستندي مدعماً إجابتك بمخطط توضيحي.
3. ماهي العوامل التي أدت إلى ظهور الحوكمة؟

السؤال الثالث:

يعتبر البنك التجاري National Westminster Bank بنك شامل متمركز بشكل جيد في قلب نظام مالي متكون من مجموعة من البنوك التجارية، بالإضافة إلى سوق رأس المال، حيث أن هيكل التمويل في هذا النظام المالي مبين في الجدول التالي:

المبلغ (مليار اورو)	التمويلات الممنوحة
856.43	القروض البنكية
127.88	أصول الدين القابلة للتداول
162.58	السندات
3284.79	الأسهم

1. انطلاقاً من المعلومات المبينة في الجدول أعلاه، استنتج طبيعة النظام المالي ثم نوع الاقتصاد مدعماً إجابتك
2. بين Klein Monty من خلال نموذجهُ بأنَّ الأوساطة المالية أفضل من الوساطة المالية؛ وضح ذلك من خلال التمثيل البياني لنموذج Klein Monty وتحليله.
3. اذكر أنواع الوساطة المالية، مع شرح مختصر لا يتجاوز السطر
4. يرتبط هذا البنك في علاقاته ببنوك مراسلة لتسوية معاملاته في التجارة الخارجية؛ ماهي العناصر التي اعتمد عليها بنك National Westminster Bank لاختيار هذه البنوك المراسلة؟
5. احتاجت مؤسسة للأشغال العمومية خلال فترة الاستغلال وأثناء مرحلة التخزين وقبل قيامها ببيع منتجاتها إلى سيولة، اشرح الطرق التي يمكن للبنك أن يمؤل من خلالها المؤسسة (يجب ذكر طريقتين فقط)

النموذج الثاني عن اختبار في مقياس الاقتصاد البنكي

السؤال الأول: (تقييم مشترك مع الأعمال الموجهة) أجب على الأسئلة التالية بشكل مختصر ودقيق (أربع علامات)

1. كيف يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي؟
2. اشرح أساليب الترويج المصرفي؟
3. عرف أحد المصطلحين واذكر مركز أو بنك يقوم بذلك: (بنوك الأوفشور أو شركات التصنيف الائتماني)

السؤال الثاني: خمس علامات

1. إذا أودع شخص (X) في حساب التوفير المفتوح لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مبلغ 10000 دج مع العلم أن البنك يحتسب فوائد بمعدل 10% سنويا، وإذا اعتبرنا أن عملية الإيداع تمت في 2015/01/01م وأن هذا الشخص قام بالعمليات التالية:

- ✓ سحب 1500 دج في 2015/01/07م
- ✓ سحب 5000 دج في 2015/01/16م
- ✓ أودع 1000 دج في 2015/01/13م
- ✓ أودع 2000 دج في 2015/01/20م

المطلوب: ماهو الرصيد والفوائد المستحقة لهذا الشخص في نهاية الشهر؟

2. اذكر نوع القرض الذي سيقدمه البنك لكل مؤسسة مع حساب تكلفته.

المؤسسة (1)	المؤسسة (2)	المؤسسة (3)
لتوسيع طاقة المؤسسة، قرر مجلس الإدارة تمويل ذلك بالاحتماء إلى إصدار أسهم او سندات جديدة، لكن تجنبا لضيق الوقت والفرص عنها قررت طلب قرض بمبلغ 10000 دج بمعدل فائدة 10% لمدة 4 أشهر من اجل تمويل هذا التوسع إلى غاية دخول الأموال الذي يعتبر مسألة وقت فقط.	فازت هذه المؤسسة بمناقصة لإنجاز مشروع لصالح السلطات العمومية، ولكي تطمئن هذه الأخيرة على جدية العرض وعدم تراجع المؤسسة عن القيام بالمشروع لجأت المؤسسة إلى البنك وطلبت منه أن يلتزم بدفع قيمة 10000 دج لصالح السلطات العمومية في حال عدم قدرتها على التسديد	تريد هذه المؤسسة تمويل الحصول على التجهيزات الخفيفة لذا لجأت إلى البنك لطلب قرض قيمته 10000 دج لمدة 4 سنوات بمعدل فائدة 10%

السؤال الثالث: ست علامات

1. يقوم البنك التجاري بالعديد من الوظائف فبالإضافة إلى قبوله الودائع ومنح القروض، فإنه يقوم بوظائف أخرى، اذكر ثلاثا منها مع شرح مختصر.
2. من الوظائف الحديثة التي تقوم بها البنوك التجارية نشاطها في سوق الصرف الآجل بهدف تغطية خطر الصرف، (أ) إذا علمت أن الاورو مقابل الدولار في شهر سبتمبر كان 1أورو=1.1593 دولار وفي ديسمبر كان 1أورو=1.2019 دولار، حدد هامش الربح؟

نماذج عن الاختبارات

ب) يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير - بعد إعطائها مهلة للتسديد لصالح المستورد-، أن تطلب من البنك مبلغا بالعملية الصعبة من أجل تغذية خزينتها، على أن تقوم بإرجاع المبلغ للبنك بالعملية الصعبة حالما تحصل عليه من المستورد الأجنبي، ماذا يسمى هذا القرض؟ أنجز مخططا يوضحه.

ج) بعد قيام الشركة الفرنسية بالتصدير لمستورد أمريكي، لجأت إلى البنك لتفادي التعرض لخطر سعر الصرف، لذا طلبت منه قرضا على أساس سعر الصرف الحالي 1 دولار = 0.8625 أورو، فإذا علمت بأن معدل الفائدة في السوق ما بين البنوك 10%، ماهو المبلغ الذي يجب على البنك الحصول عليه بحيث أنه لو أضيفت إليه الفوائد لمدة ثلاثة أشهر لأصبحت جملة 1 مليون دولار؟

د) ومن جهته فقد قام المستورد الأمريكي بشراء خيار مالي لتفادي التعرض لتغيرات سعر الصرف،

✓ مانوع الخيار الذي حصل عليه هذا المستورد؟

✓ إذا علمت أن سعر الصرف الآجل هو 1 دولار = 0.8299 أورو، هل يقوم المستورد بتنفيذ الخيار أم لا؟

السؤال الرابع: خمس علامات

1. شهد السوق المصرفي مؤخرا موجة من الاندماجات فقد تم الاعلان عن استحواذ بنوك خليجية على بنوك في مصر حيث استحوذ بنك قطر الوطني على بنك سوسيتي جنرال فرع مصر، ويرجع الخبراء خروج البنك الفرنسي من السوق المصري لأسباب تتعلق بالبنوك الأم في فرنسا، حيث تعاني هذه البنوك الأوروبية من أزمة تمويلية وقد مثلت صفقات البيع فرصة للحصول على التمويل تمكنها من تحسين أوضاع بنوكها في أوروبا، كما خرج بنك باركليز - بنك البريطاني الجنسية بشكل رسمي من السوق المصري في 2016 وذلك بعد بيع وحدته المصرفية للتجزئة وتمويل الشركات والمشروعات في مصر ل "التجاري وفا بنك" المغربي، حيث يذكر أن البنوك تواجه مشكلة في توفير الأموال اللازمة لتحويل أرباحها إلى الخارج، الأمر الذي دفعهم إلى اتخاذ قرار الخروج أي أن الأمر يعود إلى أزمة توفير العملات الأجنبية.

أ- اذكر نوع الخطر الذي تعرض له كل من بنك سوسيتي جنرال وباركليز - بنك وجعلهما يقرران الانسحاب من السوق المصري؟

ب- ما نوع الاندماج الذي قام به البنكان؟

ت- اذكر الأسباب الداخلية التي تدفع البنوك إلى الاندماج؟

2. بعد قرار للبنك المركزي الأردني بضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك الأردنية وتشجيعه على الاندماج، قرر البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال الاندماج بعد موافقة كلا البنكين على هذا القرار.

أ- اذكر نوع هذا الاندماج مع شرح مختصر؟

ب- اذكر الأسباب الخارجية التي تدفع البنوك إلى الاندماج؟

ت- استنتج سبب اندماج هذين البنكين؟

3. يعتبر " التجاري وفا بنك" أكبر مجموعة بنكية ومالية في المغرب ومنطقة المغرب العربي والثالثة على المستوى الإفريقي، وهو يمتلك العديد من الشركات التابعة له.

أ- هل يستطيع هذا البنك التحول إلى بنك شامل؟

ب- ماهو النموذج الأنسب لهذا البنك لكي يتحول إلى بنك شامل؟

ت- ماهي مقومات نجاحه؟

النموذج الثالث عن اختبار في مقياس الاقتصاد البنكي

السؤال الأول: انطلاقاً من الفقرات حدد المطلوب في كل حالة من الحالات التالية (8 نقاط)

<p>يودع الأفراد أموالهم في حسابات خاصة، حيث تجمد لفترة معينة ولا يحق لصاحبها سحبها إلا بعد انقضاء المدة ورغم هذا فإن السحب المسبق مسموح به، ولكن تفرض عليه عقوبة قدرها 1%، ومن خصائص هذه الحسابات أن لا تقل المدة عن 3 أشهر، بالإضافة إلى الحصول على سندان مقابل عملية الإيداع قابلة للتداول وخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 30%</p>	<p>أنشئ بنك في نواحي مدينة فلوريدا وحقق نتائج جيدة من حيث الربحية والأداء المتميز، لكن سرعان ما قرر ملاكته نقل المقر الاجتماعي لهذا البنك إلى إحدى المدن الكبرى والاستثمار في الدولي نظراً للنجاح الذي حققه، لكن كثرة البنوك وتوسعها في تلك المدينة حال دون تحقيق طموحاتهم، فتكبد هذا البنك خسائر كبيرة على المستوى الداخلي والدولي، مما أدى بالإشهار عن إفلاسه، وعليه فإن الخطر الذي تعرض له هذا البنك هو:</p>
<p>تقوم البنوك بوضع سندات بأسعار فائدة جديدة انطلاقاً من السندات السابقة وبيعها للجمهور مع الاحتفاظ بنفس الضمانات</p>	<p>يقوم المصدر بمنح فاتورة للمستورد نتيجة لبيعه للسلعة ويقوم هذا الأخير بمنح الفاتورة للمؤسسات مالية متخصصة فتقوم بتسديد الثمن للمصدر، وبعد نهاية العقد يدفع المستورد قيمة السلعة لها</p>
<p>عند خوف المصدر من تغير سعر الصرف يطلب من البنك تسبيقات بالعملة الصعبة ثم يحولها إلى العملة الوطنية، وبعد انتهاء العقد يحصل المصدر على ماله من المستورد بالعملة الصعبة ويقوم بدفع التسديد السابق:</p>	<p>تتم عملية تسوية الحسابات الدائنة والمدينة من خلال نظام يتم على مستوى الحسابات الآلية الموجودة لدى البنك المركزي؛ بموجب صور إلكترونية للشيكات، وبدون أن يحصل تبادل فعلي لها فيما بين البنوك</p>
<p>هي عبارة عن ودائع ليس لها تاريخ استحقاق، يدفع البنك قيمتها كلياً أو جزئياً عند تقديم أصحاب الودائع -ذوي التدفق النقدي المستمر خروجاً ودخولاً- للشيكات من أجل سحب مبالغ تفوق الأرصدة الموجودة فيها؛ ويمكن أن يستفيد أصحابها من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك وخاصة في ظل الضمانات التي تقدمها طبيعة الحركة المستمرة لهذا الحساب:</p>	<p>يقوم المصدر ببيع السندات أو الكمبيالات التي تستحق عادة خلال فترة تمتد إلى 5 سنوات إلى مشتري الدين من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وذلك ببيعه لسلع إلى مستورد في بلد آخر، ورغبة منه في الحصول على تمويل مقابل سندات الدين التي بحوزته فإنه يبيعها إلى أحد البنوك دون حق الرجوع من البائع:</p>
<p>شهد العالم حالات اندماج كثيرة بطريقة الاستحواذ وذلك بعد إشهار إفلاس العشرات من البنوك بعد أزمة الرهن العقاري؛ ورغبة من السلطات في تنظيم الجهاز المصرفي سمحت بالجوء إلى نوع من أنواع الاندماج:</p>	<p>وسيلة للدفع طلبها شخص (أ) تحصل على قرض من شخص (ب) وذلك بغية تجميد مقابل الوفاء، فلا يسحب منها نهائياً لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمتها كامل المبلغ ليرجعه مباشرة إلى الشخص (ب) فيصبح الوفاء به</p>

نماذج عن الاختبارات

مؤكدًا:.....	
تعهد يطلبه العملاء عند الدخول في المناقصات أو المزايدات العامة محل النقدية كغطاء مقدم من العميل إلى الجهة التي طلبته لضمان الجدية في دخول المناقصات:.....	في التجارة الخارجية يلجأ المصدر إلى بنكه ويأمره بتسليم المستندات إلى المستورد مقابل جعل حسابه مدينة وتحصيل مبلغ الصفقة:.....

السؤال الثاني: اختر إجابة واحدة صحيحة بوضع علامة في المكان المناسب (6 نقاط)

هي العملية التي يقوم فيها الوسيط المالي بربط المودعين والمقترضين غير المتعارفين ببعض، أي يتم فيها تبادل أوراق مالية مقابل أوراق مالية:	تم سحب مبلغ 10000 دج من CNEP في 2017/01/31، وسحب مبلغ 5000 دج في 2017/07/15، فقام البنك باحتساب المدة لكلتا العمليتين ابتداء من:
أ. وساطة الميزانية ب. وساطة التقديم ج. وساطة التحويل	أ. 2017/01/01 و 2017/07/16 ب. 2017/01/01 و 2017/01/16 ج. 2017/02/01 و 2017/07/01
قرض يمنحه البنك لفائدة الزبون الذي سجل نقصا في الخزينة؛ نتيجة لعدم كفاية رأس المال، وذلك من أجل تمويل نشاطات المؤسسة لمواجهة حالات طارئة، تتراوح مدته من 15 يوما إلى سنة:	مبلغ يمنحه البنك للعميل ليسحب منه ما يشاء ومتى شاء؛ بحيث أن الفائدة تسري على المبالغ المسحوبة فقط من تواريخ سحبها، كما أن تسديد أي جزء من المبلغ يعطي الحق في السحب من جديد:
أ. تسهيلات الصندوق ب. سندات الصندوق ج. السحب على المكشوف	أ. ائتمان ب. قرض ج. اعتماد
نظرا لسوء رقابة البنك، تمكن عميل من إيداع أموال نتجت عن عملية غسيل الأموال، مما عرضه لخطر مصرفي يسمى:	رسملة الفوائد تعني:
أ. خطر تنظيمي ب. خطر تشغيلي ج. خطر المناولة	أ. إضافة الفوائد إلى الرصيد في السنة المقبلة ب. تحويل الدين إلى مساهمة في رأس مال الشركة المتعثرة عن التسديد ج. كل ما سبق
إذا أودع شخص مبلغا في 2017/12/30 لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فإن تاريخ القيمة هو:	إذا أودع شخص مبلغا في 2017/02/01 لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فإن تاريخ القيمة هو:
أ. 2017/12/16 ب. 2017/12/01 ج. 2018/01/01	أ. 2017/02/01 ب. 2017/02/16 ج. 2017/03/01

السؤال الثالث: أجب بدقة على الأسئلة التالية (6 نقاط)

يتطلب إدخال نظام المقاصة:

.....
.....
.....
.....

العوامل المؤثرة على حجم السيولة لدى البنك هي:

.....
.....
.....
.....
.....

مقومات التحول إلى بنوك شاملة هي:

.....

بالتوفيق للجميع

فهرس المحتويات:

أ	مقدمة
18-1	المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك والنشاط البنكي
2	المطلب الأول: الإطار النظري للنظام المالي
2	أولاً: أشكال النظام المالي
2	التمويل المباشر (المالية المباشرة)
2	التمويل غير المباشر (المالية غير المباشرة)
4	ثانياً: نماذج وهياكل النظم المالية
6	المطلب الثاني: الوساطة المالية وأشكالها
6	أولاً: مفهوم الوساطة المالية
7	ثانياً: أشكال الوساطة المالية
7	4. وساطة الميزانية (l'intermédiation du bilan)
7	5. وساطة التحويل (l'intermédiation de transformation)
7	6. وساطة السوق (l'intermédiation de marché):
8	المطلب الثالث: الإطار النظري للبنوك التجارية
8	أولاً: تعريف البنوك
9	ثانياً: التطور التاريخي للبنوك التجارية
13	المطلب الرابع: أنواع البنوك
13	أولاً. حسب النشاط (طبيعة الأعمال التي تزاولها البنوك):
14	ثانياً. من حيث الوضع القانوني للبنك
14	ثالثاً. من حيث شرعية العمليات
15	رابعاً: من حيث مصادر الأموال
40-19	المحور الثاني: وظائف البنوك التجارية
20	المطلب الأول: تسيير وسائل الدفع
21	أولاً: وسائل الدفع التقليدية

21	الشيكات
23	السند لأمر (السند الإذني)
24	الكمبيالة
25	التحويلات البنكية
27	سند النقل
27	ثانيا: وسائل الدفع التقليدية المقدمة إلكترونيا
27	الشيك الإلكتروني
28	الاعتماد المستندي الإلكتروني
28	التحويل المالي الإلكتروني
29	ثالثا: وسائل الدفع المستحدثة إلكترونيا
32	المطلب الثاني: وظائف أخرى للبنوك التجارية
32	أولا: تقبل الودائع بكافة أنواعها
32	ثانيا: تشغيل موارد البنك في شكل قروض أو استثمارات متنوعة
33	ثالثا: حفظ الأوراق المالية
33	رابعا: التحصيل المستندي (التسليم المستندي)
34	خامسا: الاعتماد المستندي
34	سادسا: تحصيل الشيكات بأنواعها
35	سابعا: خصم الأوراق التجارية
35	ثامنا: تأجير الخزائن الحديدية
36	تاسعا: بيع وشراء العملات الأجنبية
36	عاشرًا: شراء فواتير بالجملة (الفوترة):
37	إحدى عشر: شراء مستندات التصدير (التمويل الجرافي
37	اثنا عشر: الاكتتاب في الأوراق المالية
38	ثلاثة عشر: التوريق
41 - 53	المحور الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي
42	المطلب الأول: الإطار النظري للبنك المركزي
42	أولا: مدخل تعريفى للبنك المركزي

43	ثانيا: نشأة البنك المركزي
44	ثالثا: وظائف البنك المركزي
46	المطلب الثاني: وسائل وأدوات البنك المركزي في السيطرة على الائتمان
49	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي
49	أولا: مفهوم استقلالية البنك المركزي
50	ثالثا: الإطار الفكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي و التضخم
86 - 54	المحور الرابع: ميزانية البنك التجاري
55	المطلب الأول: ماهية ميزانية البنك التجاري
56	المطلب الثاني: موارد البنك التجاري (جانب الخصوم)
56	أولا: مصادر أموال المصرف التجاري الإيداعية (الودائع)
64	ثانيا: المصادر التمويلية غير الإيداعية في المصارف التجارية (الأموال المقترضة)
68	ثالثا: مصادر التمويل طويلة الأجل (رأس المال الممتمك)
70	المطلب الثالث: استخدامات البنك التجاري (جانب الأصول)
70	أولا: الفئة الأولى (السيولة الحاضرة، الاحتياطات الأولية)
71	ثانيا: الفئة الثانية (السيولة شبه النقدية، الاحتياطات الثانوية)
73	ثالثا: الفئة الثالثة (استخدامات طويلة الأجل)
76	المطلب الرابع: الاستخدامات غير النقدية للبنك التجاري (بنود خارج الميزانية)
76	أولا: الاعتمادات المستندية
80	ثانيا: الضمان الاحتياطي
80	ثالثا: الكفالات وخطابات الضمان
83	رابعا: القبول المصرفي
94 - 87	المحور الخامس: تقييم أداء البنوك التجارية
88	المطلب الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية ومستوياته

89	المطلب الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم أداء البنوك
105 - 95	المحور السادس: المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها
96	المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية
96	أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية
96	ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية
96	المخاطر المالية
98	مخاطر الأطراف المقابلة
99	المخاطر التجارية
99	المخاطر التشغيلية والتقنية
100	مخاطر التسيير الداخلي
101	المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية
125 - 106	المحور السابع: الاتجاهات الحديثة في النشاط البنكي
107	المطلب الأول: الاندماج المصرفي
107	أولاً: مفهوم الاندماج المصرفي
107	ثانياً: مزايا الاندماج المصرفي
110	المطلب الثاني: البنوك الشاملة
110	أولاً: مفهوم البنوك الشاملة
110	ثانياً: نشأة البنوك الشاملة
111	ثالثاً: أسباب ظهور البنوك الشاملة
112	رابعاً: وظائف البنوك الشاملة
113	خامساً: كيفية التحول إلى بنوك شاملة.
114	المطلب الثالث: بنوك الأوفشور Offshore
114	أولاً: مدخل تعريفي لمراكز الأوفشور
117	ثانياً: المزايا المقدمة من طرف بنوك الأوفشور
118	المطلب الرابع: التكنولوجيا المالية
118	أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية
119	ثانياً: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية

122	ثالثا: الابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية
123	رابعا: مخاطر التكنولوجيا المالية والمصرفية
126	خاتمة
127	قائمة المراجع
134	نماذج عن الاختبارات
141	فهرس المحتويات

